



المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم
جامعة جازان
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
قسم اللغة العربية وآدابها
الدراسات العليا
شعبة الدراسات اللغوية والنحوية

آراء أبي عبدالله الصغير (ت ٨٨٧هـ) النحوية والصرفية في كتاب إتحاف
ذوي الاستحقاق ببعض مراد المرادي وزوائد أبي إسحاق لابن غازي
المكناسي (ت ٩١٩هـ): جمعاً ودراسة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير
في اللغة العربية وآدابها (تخصص الدراسات اللغوية والنحوية)
الباحث

جبريل أحمد عبده يوسف

الرقم الجامعي: ٢٠١٦١٣٦٣٦

إشراف الدكتور

علي نجار محمد حسن

الأستاذ المشارك بقسم اللغة العربية وآدابها
كلية الآداب والعلوم الإنسانية - جامعة جازان

١٤٤٠ هـ / ٢٠١٩ م



المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم
جامعة جازان
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
قسم اللغة العربية وآدابها
الدراسات العليا
شعبة الدراسات اللغوية والنحوية

آراء أبي عبدالله الصغير (ت ٨٨٧هـ) النحوية والصرفية في كتاب إتحاف ذوي
الاستحقاق ببعض مراد المرادي وزوائد أبي إسحاق لابن غازي المكناسي
(ت ٩١٩هـ): جمعاً ودراسة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير
في اللغة العربية وآدابها (تخصص الدراسات اللغوية والنحوية)
الطالب

جبريل أحمد عبده يوسف

الرقم الجامعي: ٢٠١٦١٣٦٣٦

تقرير لجنة المناقشة والحكم

تمت الموافقة على قبول هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اللغة
العربية وآدابها - قسم الدراسات اللغوية والنحوية.

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة

| أعضاء اللجنة | الاسم | المرتبة العلمية | التخصص | التوقيع |
|----------------|-------------------------|-----------------|--------------|---------|
| المشرف الرئيس | د. علي نجار محمد حسن | أستاذ مشارك | النحو والصرف | |
| المناقش الأول | أ.د. حسين عثمان حكيم | أستاذ | النحو والصرف | |
| المناقش الثاني | د. الفضل إبراهيم الصادق | أستاذ مساعد | النحو والصرف | |

(١٤٤٠هـ - ٢٠١٩م)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



Kingdom of Saudi Arabia

Ministry of education

Gazan University

Faculty of Arts and Humanities

Department of Arabic Language and Literature

Graduate Studies

Division of linguistic and grammatical studies

The views of Abu Abdulla Al-Saghir (died 887H) Grammar and morphology in the Book of ETahaf of Merit with some of Murad Al-Mouradi and Zuhayd Abu Ishaq Ibn Ghazi Al-Muknasi (died919H): Collecting and studying

This thesis is an update of the requirements for obtaining a master's degree

In the Arabic language and literature (specialized linguistic and grammatical studies)

Researcher

Jibril Ahmed Abdo Youssef

University ID: 201613636

The supervision of Dr

Ali Najjar Mohammed Hassan

Associate Professor, Department of Arabic Language and Literature

Faculty of Arts and Humanities - Jazan University

1440 AH / 2019 AD

التمهيد

ويشمل:

- التعريف بأبي عبد الله الصغير.
- التعريف بابن غازي المكناسي.
- التعريف بكتاب: (إتحاف ذوي الاستحقاق ببعض مراد المرادي وزوائد أبي إسحاق).
- التعريف بالمرادي.
- التعريف بأبي إسحق الشاطبي.

التمهيد

قبل أن أبدأ في عرض آراء أبي عبد الله الصغير النحوية والصرفية - أورد نبذة مما أتاحتها المصادر عنه، وعن تلميذه ابن غازي المكناسي، وكتابه: (إتحاف ذوي الاستحقاق ببعض مراد المرادي وزوائد أبي إسحاق)، والمرادي، وأبي إسحاق؛ وذلك على النحو الآتي:

أولاً - أبو عبد الله الصغير:

هو محمد بن الحسين بن محمد بن جماعة (روي بن حماسة) الأوربي النيجي، شهره بالصغير^(١).

قال ابن غازي: "شيخنا الأستاذ العالم الإمام العلامة الشهير الخطير الكبير، وحيد دهره وفريد عصره، ما رأت عينا قط مثله خُلُقًا وخُلُقًا وإنصافًا وحرصًا على العلم ورغبةً في نشره واجتهادًا في طلبه وإدمانًا على تلاوة القرآن، وحسنَ نعمةٍ وتواضعًا وخشيةً ومروعةً وصبرًا واحتمالًا وحياءً وصدق لهجةٍ وسخاءً وإيثارًا، مع قيام ليل وتبحر في القراءة وأحكامها، وبلغ في علم النحو مالم يصل إليه أشياخه ولا أترابه مع مشاركة في سائر العلوم الشرعية، وحسن إدراك وقوة فهم وحب الخير للمسلمين، وربما حُسدَ فدفع بالحسنة وصفح. لازمته كثيرًا، ختمت عليه بالسبع، وحدثني به عن شيخه أبي العباس أحمد بن عبد الله بن محمد بن أبي موسى شهره بالفلاي وأبي الحسن الوهري، وشيخه محمد بن أبي سعيد السلوي، والحافظ الحجة أبي محمد العبدوسي.

(١) تنظر ترجمته في: نيل الابتهاج بتطريز الديباج، أحمد بابا التنبكتي، ط٢، منشورات دار الكاتب، طرابلس، ليبيا، ٢٠٠٠م، ص ٥٥٤ - ٥٥٥. ذيل وفيات الأعيان المسمى «درة الحجال في أسماء الرجال»: أبو العباس أحمد بن محمد المكناسي الشهير بابن القاضي (٩٦٠ - ١٠٢٥هـ)، تحقيق: الدكتور محمد الأحمدى أبو النور، دار التراث (القاهرة) - المكتبة العتيقة (تونس)، ط١، ١٣٩١ هـ - ١٩٧١م، ١٣٩/٢. إتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس: ابن زيدان عبد الرحمن بن محمد السجلماسي (ت ١٣٦٥هـ)، تحقيق: د. علي عمر، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة - جمهورية مصر العربية، ط١، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨م، ١١/٤. ومقدمة شرح ألفية ابن مالك في النحو والصرف المسمى إتحاف ذوي الاستحقاق ببعض مراد المرادي وزوائد أبي إسحاق، ابن غازي المكناسي، تحقيق: حسين عبد المنعم بركات، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض، ط١، ١٩٩٩م، ١/ ١٧٦.

ألف سنة من الوفيات ص ٢٦٨.

وأخذت عنه كثيرًا من كتب القراءات والحديث دراية ورواية ولازمته سنين في التفسير،
ينقل كلام ابن عطية والصفارسي ويضيف إليه كلام الزمخشري والانتصاف والطبي وغيرها،
وفي الألفية بالمرادي مستوفى مع أبحاث من كلام ابن أبي الربيع، وأبي حيان، وابن هاني،
وأبي إسحاق الشاطبي وغيرهم، وأبعضًا من كتاب سيبويه، والإيضاح، والتسهيل، والمغني،
وشرح بانت سعاد لابن هشام، والبداية للغزالي وغيرها، وأجازني الجميع.

ومن عاداته إطالة البحث عما أشكل عليه حتى يقف عليه، وعودًا لسانه: (لا أدري)
يكررها مرارًا في مجلس واحد وربما قالها فيما يدري، وربما حرّر مسألة أتم تحرير، ثم يقول:
"إنما خرجتها فعليكم بمطالعتها في كذا وكذا، ...

أدرك شيخ الجماعة أبا مهدي بن علال وتلميذه أبا القاسم التازغذري (ت ٨٣٤هـ)،
والعكرمي، وابن أمال، وأبا راشد يعقوب الحلفاوي، وأبا الحسن الأنفاسي والشيوخ المتقدمة
وغيرهم، وكان ينشدني مِحْضًا على الجد متمثلًا:

والنفس رغبة إذا رَغَبَتْهَا .. فإذا تَرَدُّ إلى قليلٍ تَقْنَعُ (١).

قال تلميذه عبد الواحد الونشريسي: شيخنا الإمام العالم الأثير السيد أبو عبد الله، كان
إمامًا مقرنًا مجودًا صدرًا في القراءات متقنًا فيها، عارفًا بوجوهها وعللها، طيب النعمة قائمًا
بعلم التفسير، والفقه، والعربية متقدمًا فيها، عارفًا بوجوهها، متقدمًا في الحديث، حافظًا له،
واقفًا على أحوال رجاله وطبقاتهم ضابطًا لذلك كله معتنيًا به ذاكرًا للمسير، والمغازي، والتاريخ،
والأدب، فاق في كله أهل وقته.

مولده: ولد عام أحد وأربعين وثمانمائة في مكناسة الزيتون وأخذ العلم بها وبفاس عن
مشايخ جلة كالأستاذ النيجي، والفقيه القوري وغيرهما، أنفق عمره في طلب العلم وإقراءه

(١) البيت من الكامل، وهو لأبي ذؤيب، واسمه خويلد بن خالد الهذلي، شاعر مخضرم. ديوان الهذليين: الشعراء
الهذليون، ترتيب وتعليق: محمد محمود الشنقيطي: ٣/١، ٢٣٦، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة - مصر
١٣٨٥ هـ - ١٩٦٥ م، همع الهوامع. جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، ١٨١/٢،
المكتبة التوفيقية - مصر، وشرح أبيات مغني اللبيب. عبد القادر بن عمر البغدادي (١٠٣٠ هـ - ١٠٩٣ هـ)،
تحقيق: عبد العزيز رباح - أحمد يوسف دقاق: ٢٠٧/٢، دار المأمون للتراث، بيروت، ط ٢. (د.ت).

والعكوف على تقييده ونشره، ألف في القراءات، والحديث، والفقه، والعربية، والفرائض،
والحساب، والعروض وغيرها تأليف نبيلة.

وظائفه: ولى خطابة مكناسة ثم بفاس الجديدة ثم الخطابة والإمامة بجامع القرويين آخرًا
ولم يكن في عصره أخطب منه، وكان يسمع في كل شهر رمضان صحيح البخاري وله عليه
تقييد نبيل.

وتخرج بين يديه عامة طلبة فاس وغيرها، رحل الناس للأخذ عنه، وتنافسوا فيه، كان
عذب المنطق حسن الإيراد، والتقرير فصيح اللسان، عارفًا بصناعة التدريس ممتع المجالسة،
جميل الصحبة، سري الهمة نقي الشيبة، حسن الأخلاق والهيئة، عذب الفكاهة مُعَظَّمًا عند
الخاصة والعامة، حضرت مجالس إقرانه تفسيرًا، وحديثًا، وفقهاً، وعربية وغيرها، وكلها في
غاية الاحتفال، وانتفعت به. فهو آخر المقرنين، وخاتمة المحدثين لم يزل باذل النصيحة
للمسلمين محرصًا لهم في خطبه، ومجالس إقرانه على الجهاد، والاعتناء بأموره، حضر فيه
بنفسه مواقف عديدة، ورابط مرات كثيرة، وخرج في آخر عمره لقصر كتامة للحراسة
فمرض، ورجع لفاس فاستمر به إلى أن توفي إثر صلاة الظهر يوم الأربعاء تاسع جمادى
الأولى سنة تسع عشرة وتسعمائة، ودفن في عدوة فاس الأندلس صباح يوم الخميس، واحتفل
الناس بجنائزته عظيمًا، حضرها السلطان ووجوه دولته فمن دونه، وتبعه ثناء حسن جميل
وتأسفوا عليه عظيمًا - اهـ - من خط من نقله من خط عبد الواحد الونشريسي.

قلت: وممن أخذ عنه ابن العباس الصغير وأحمد الدقون والمفتي علي ابن هارون في
خلق لا يحصون.

مصنفاته:

له آثار كثيرة، ومؤلفات عدة، منها:

- شفاء الغليل في حل مقفل خليل بيّن فيه هفوات وقعت لبهرام وموضع مشكلة من المختصر
أجادها ما شاء من أحسن الموضوعات عليه.

- تكميل التقييد وتحليل التعقيد على المدونة كمل به تقييد أبي الحسن الزرويلي حل - مشكل كلام ابن عرفة في مختصره في ثلاثة أسفار كبار.

- حاشية لطيفة على الألفية مفيدة نبه فيها على مواضع من كلام المرادي، مع نقل زوائد الإمام الشاطبي وتحقيقاته العجيبة.

- منية الحساب في الحساب بديع النظم وشرحها حسن مفيد سماه بغية الطلاب في مجلد.

- ذيل الخزرجية في العروض.

- نظم مشكلات الرسالة وفهرسة شيوخه وحاشية لطيفة في أربعة كراريس على البخاري.

- إنشاد الشريد في ضوال القصيد تكلم فيه على الشاطبية.

- المطلب الكلي في محادثة الإمام القلي والروض الهتون في أخبار مكناسة الزيتون في نحو كراس، وقد وقفت على الجميع(١).

وفاته:

مات وقد ناف على ثمانين... ذكر لي أن مولده ببلاد نيجة بطن أوربة عام ثلاثة وثمانمائة ، وتوفي بفاس ليلة الجمعة، سادس شعبان عام سبعة وثمانين ، وليس له مصنفات ، وإنما آراء منقولة عنه فقط"(٢).

(١) يراجع: نيل الابتهاج بتطريز الديباج. أحمد بابا بن أحمد بن الفقيه الحاج أحمد بن عمر بن محمد التكروري التنبكتي السوداني، أبو العباس (ت ١٠٣٦هـ)، عناية وتقديم: الدكتور عبد الحميد عبد الله الهرامة: ٥٥٦/١، دار الكاتب، طرابلس - ليبيا، ط٢، ٢٠٠٠م.

(٢) يراجع: السابق: ٥٨١/١.

ثانياً - ابن غازي المكناسي

هو أبو عبد الله، محمد بن أحمد بن محمد بن علي بن غازي العثماني المكناسي ثم الفاسي، ولد بمكناسة، وتعلم بها وبفاس على أيدي كبار مشايخ المدينتين، وجعل حياته لأخذ العلم وتدرسه، وتقلد وظيفة الخطابة بمكناسة ثم بفاس، ثم الخطابة والإمامة بجامع القرويين، توفي في فاس، وخرج في جنازته السلطان وكبار رجال دولته (١).

شيوخه:

تتلمذ ابن غازي لشيوخ مشهورين، منهم: أحمد بن محمد بن عيسى اللجائي - أحد فقهاء مدينة فاس - استعان به في إعداد كتابه: "تكميل التقييد وتحليل التعقيد على المدونة"، ومحمد بن الحسين بن محمد بن جماعة الأوربي النيجي المشهور بالصغير (ت ٨٨٧هـ/٤٨٢م)، أخذ عنه كثيراً من علمي: القراءات، والحديث: دراية، ورواية، وأبو عبد الله القوري القاضي - الفقيه العالم الحافظ - (كان حياً سنة ٨٦٠هـ/٤٥٥م)، تعلم منه الفقه والتاريخ، وتعلم العربية والحساب والعروض والفرائض على يد علي بن يوسف جدوتي، وأخذ علم الحديث والتاريخ والسير والطب عن أبي عبد الله الحاج عزوز، ودرس الحساب في مجلس عبي بن موسى بن هيدور.

تلامذته:

أتقن ابن غازي علومًا عدة؛ مثل: التاريخ، والفقه، والتراجم، والحساب، والفرائض، والعروض، وأمضى شطراً كبيراً من حياته يدرسه لطلابها، فتخرج من يديه مجموعة

(١) تنظر ترجمته في: إتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس. ابن زيدان عبد الرحمن بن محمد السجلماسي (ت ١٣٦٥هـ)، تحقيق: الدكتور علي عمر، بقسم التاريخ والحضارة الإسلامية بجامعة المنيا والإمام بالرياض، ومن الباحثين بمركز تحقيق التراث «سابقاً» - الناشر: مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة - جمهورية مصر العربية؛ ط١، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م؛ ٧/٤. ومعجم المؤلفين؛ المؤلف: عمر رضا كحالة - الناشر: مكتبة المتنى - بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت؛ ١٦/٩.

كبيرة من العلماء؛ منهم المفتي علي بن موسى بن علي بن هارون (ت ٩٥١هـ / ١٥٤٤م)،
لازمه مدة ٢٩ عامًا، ولي إمامة القرويين بعد غازي بن محمد بن غازي- وأحمد بن محمد بن
يوسف الصنهاجي الدقون (ت ٩٢١هـ / ١٥١٥م) الخطيب بجامع القرويين، وعبد الواحد
الونشريسي (ت ٩٥٥هـ / ١٥٤٨م)، كان كاتبًا لابن غازي، وابنه الشيخ الفقيه النحوي غازي
بن محمد بن أحمد بن غازي (ت ٩٤٣هـ / ١٥٣٦م)، وولي إمامة القرويين مدة تزيد على
عشرين سنة.

تميّز ابن غازي بسلاسة طريقته التدريسية فصاحة ووضوحًا، ولهذا كله كان محط اهتمام
العامة والخاصة، فتبوا منزلة عالية في مجتمعه.
مؤلفاته:

صنف ابن غازي عددًا من الكتب في علوم شتى، ففي العلوم الرياضية صنف (منية
الحساب)، صاغه على شكل أرجوزة تجاوز عدد أبياتها الأربعمائة؛ مطلعها:
يقولُ راجي العفوِّ والمفازي .. محمدُ بن أحمد بن غازي
الحمدُ لله الذي قد نورًا .. قلوبنا بما بها تفجّرًا
وبعد فالقصد بذو الكتابِ ... نظمُ المهمّاتِ من الحسابِ
ضمّنته مسائل التلخيص .. وربما أزيد في التمهيصِ

وآخرها:

وأطرب العيس بحسن النعم .. حاد يسوقها لخير حرم

وقد ضمّن ابن غازي المنية كتاب تلخيص أعمال الحساب لابن البناء المراكشي (ت
٧٢١هـ / ١٣٢١م)، وشرحه وقدمه بطريقة شعرية تعليمية ومختصرة أحيانًا، ووضح الكتاب
بأمثلة متعددة.

والكتاب الثاني في الرياضيات هو (بُغية الطلاب في شرح منية الحساب) شرح فيه كتابه السابق واعتمد في شرحه على عدة مؤلفات رياضية سابقة له كـ (تلخيص أعمال الحساب) لابن البناء وكتاب (رفع الحجاب) للحصار، وعلى رسائل ابن هيدور التادلي، وعلى كتب: ابن الياسمين وابن مالك والشاطبي وابن مرزوق وابن قنفذ وابن هشام... وغيرهم، واعتمد اعتماداً رئيسياً على أقوال الجوهري في شروحه اللغوية لمفردات الكتاب.

وتنطلق الأهمية الجوهرية للكتاب من استخدام ابن غازي لبعض الرموز الجبرية، والتي كانت سائدة في القرن التاسع الهجري، والتي استخدمها قبله القلصادي، وإن الترويج لاستخدام الرموز في الرياضيات العربية خطوة مهمة في تطوير علم الرياضيات، حُقق هذا الكتاب ونُشر في معهد التراث العلمي العربي بجامعة حلب سنة ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م.

وفي التاريخ والتراجم وضع ابن غازي مجموعة من الكتب؛ منها:

(الروض الهمتون في أخبار مكناسة الزيتون) طبع غير مرة كان آخرها في الرباط سنة ١٣٧١هـ / ١٩٥١م، و(الفهرسة المباركة) (١)، وهو كتاب في التراجم، و(التعلل برسوم الإسناد بعد انتقال أهل المنزل والناد في أسماء مشايخه وتراجمهم) أتمه سنة ٨٩٦هـ / ١٤٤١م.

وفي العلوم الدينية وضع ابن غازي مجموعة كبيرة من الكتب الدينية؛ منها: (كليات فقهية على مذهب المالكية)، و(تكميل التقييد وتحليل التعقيد على المدونة)، و(تفصيل الدرر في القراءات)، و(المجالس المكناسية)، و(إرشاد اللبيب إلى مقاصد حديث الحبيب) حول صحيح البخاري.

وفي العروض وضع كتاب (ذيل الخرجية).

وفي النحو والصرف وضع كتاب: إتحاف ذوي الاستحقاق ببعض مراد المرادي وزوائد أبي إسحاق، وهو الكتاب محل الدراسة.

(١) يعرف بفهرسة ابن غازي، تحقيق: محمد الزاهي، طبعة الدار البيضاء ١٣٩٩هـ - ١٩٧٧م.

واحتل أبو عبد الله ابن غازي العثماني المكانة متميزة في عصره، وكتب في علوم متعددة، اعتمد عليها اللاحقون له واستفادوا منها، وتركت أثرًا بارزًا في تطور علوم عصره.

وفاته:

أجمعت المصادر التي ترجمت لابن غازي على أن وفاته كانت بمدينة فاس عشية يوم الأربعاء، تاسع جمادى الأولى، من عام تسعة عشر وتسعمائة، ودفن بالكغادين داخل مدينة فاس.

ثالثًا- كتاب: (إتحاف ذوي الاستحقاق ببعض مراد المرادي وزوائد أبي إسحاق):

ذكر المؤلف عنوان كتابه في الصفحة الأولى منه، فقال: "وبعد، فهذا إتحاف ذوي الاستحقاق ببعض مراد المرادي وزوائد أبي إسحاق"، وهو شرح لألفية ابن مالك في النحو، والصرف.

وقد اختلف في المراد به، فقيل: إنه ذكر على غلاف بعض نسخه المخطوطة أنه شرح على الألفية في النحو، وعلى بعضها أنه شرح على الألفية في النحو لابن غازي، وعلى بعضها أنه شرح ابن غازي على الخلاصة، كما ذكر أنه حاشية على الألفية. في حين نجد الزركلي يذكر أنه شرح على الألفية، وبين بروكلمان أنه تقييد على شرح المرادي على الألفية.

والراجع أن اسم الكتاب: إتحاف ذوي الاستحقاق ببعض مراد المرادي وزوائد أبي إسحاق؛ لنص كثير من المصادر التي ترجمت لابن غازي على تلك التسمية، مثل: هدية العارفين، إيضاح المكنون، وثبت هذا العنوان على الصفحات الأولى لبعض مخطوطات هذا الكتاب، وكذلك ذكر المؤلف عنوان كتابه في الصفحة الأولى، فقال: "وبعد، فهذا إتحاف ذوي الاستحقاق ببعض مراد المرادي وزوائد أبي إسحاق، وورد هذا الكتاب عند بروفنسال باسم: "إمتاع ذوي الاستحقاق ببعض مراد المرادي وزوائد أبي إسحاق" (١). وذكر صاحب درة الحجال أنه "إمتاع ذوي الاستحقاق ببعض مراد المرادي وفوائد أبي إسحاق"، والأشهر إتحاف..... وزوائد...

(١) يراجع: درة الحجال: ١٤٧/٢. والأعلام. الزركلي: ٣٣٦ / ٥. إتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس. ابن زيدان عبد الرحمن بن محمد السجلماسي (ت ١٣٦٥ هـ)، تحقيق: د. علي عمر: ٤/٢، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة - جمهورية مصر العربية، ط١، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.

أسلوب ابن غازي في عرض الرأي:

تناول ابن غازي في هذا الكتاب ألفية ابن مالك، ونقل أقوالاً من شرحي المرادي والشاطبي التي علقها على نظم الألفية، وقضاياها ومسائلها، واتبع ترتيب أبواب الألفية كما رتبها ابن مالك، وكان ينقل أقوالاً أخرى من علماء آخرين، كسيبويه والمبرد وابن الضائع وكثيرين غيرهم.

وكان ينقل النظم كاملاً ثم يتبعه بكلام المرادي رمزاً إليه بالحرف (د)، أو الشاطبي رمزاً إليه بالحرف (ق)، ويعلق عليها بعد ذلك، ويبين رأيه في المسألة موضوع الحديث، أو يذكر قولاً لأحد النحويين فيها.

مصادر الكتاب:

البحث في مصادر ابن غازي التي استقى منها مادة كتابه؛ يضع بين أيدينا سعة اطلاعه وعمق تجرعه في علم النحو، وكثيراً ما كان يذكر الذين نقل عنهم؛ كأبي حيان وأبي عبد الله الصغير وأبي العباس الفيلاي وأبي عبد الله بن الفخار وغيرهم، ولكن في بعض الأحيان كان يكتفي بعبارات عامة مثل: "بعضهم"، "الكوفيون"، ونحو ذلك.

وكان في كثير من الأحيان لا ينقل النصوص بألفاظها، مهما كان المنقول عنه، سيبويه فمن دونه؛ إلا أن اهتمامه انصبَّ بصورة أكثر وضوحاً على شرحي المرادي والشاطبي على الألفية باعتبارهما المحور الأساس، والمرتكز الذي دار الكتاب حوله.

كما نقل كثيراً عن أبي حيان، وابن مالك في شرحيهما على التسهيل، وعن ابن الضائع في شرحه على الجمل، وغير ذلك، ونستطيع أن نجمل أهم المصادر التي اعتمد عليها فيما يلي:

١- الآيات القرآنية، والأحاديث الشريفة، والشواهد الشعرية، والأمثال العربية .

٢- آراء بعض أئمة النحو، واللغة .

٣- شرحا المرادي، والشاطبي على ألفية ابن مالك .

٤- ثقافته التي استمدها من شيوخه، بالإضافة إلى موهبته الشعرية، وقدرته على

الصياغة والنظم(١).

(١) ينظر: مقدمة المحقق: ٥٣-٥٤.

رابعاً- المرادي

نسبه:

هو الحسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري (١).

لقبه:

لقب المرادي ببدر الدين، وبشمس الدين، وبالخوراني(٢)، وسمي بالمالكي نسبة إلى المذهب المالكي الذي اعتنقه، وأصبح عارفاً بفقهاء وأصوله(٣)، وسمي بالمصري؛ لولادته في مصر، وبالمغربي؛ لأصل عائلته وأجداده.

كنيته:

كني بابن أم قاسم(٤)، "وعُرف بابن أم قاسم، وهي جدته أم أبيه جاءت من المغرب فكانت شهرته تابعة لها"، وكني بأبي علي، وكناه بعضهم بأبي محمد(٥).
مولده: لم تذكر كتب التراجم التي ترجمت للمرادي - في حد معرفتنا - شيئاً عن مولده، وقد استنتج أحد المحدثين أن ولادته كانت على وجه التقريب بعد سنة تسعين وستمئة من الهجرة النبوية(٦).

شيوخه: تتلمذ المرادي على يد علماء أجلاء، منهم: أبو عبد الله الطنجي، وأبو زكريا القماري (ت ٧٢٤هـ)، وأبو حيان (ت ٧٤٥هـ)، والشريف العقيلي المالكي (ت ٧٤٦هـ).

- آثاره:

ترك المرادي كثيراً من المؤلفات، أهمها:

- (١) ينظر: حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة: ١ / ٣٠٩، ومقدمة الجني الداني: ٦ .
- (٢) ينظر: معجم المؤلفين: ٣ / ٣٧١، وكشف الظنون: ١ / ١٥٢، ومقدمة توضيح المقاصد: ١ / ٤٩.
- (٣) ينظر: كشف الظنون: ١ / ٤٠٦.
- (٤) ينظر: بغية الوعاة: ١ / ٥١٧، ومعجم المؤلفين: ٣ / ٣٧١، والمدارس النحوية: ٣٤٢.
- (٥) ينظر: غاية النهاية: ١ / ٢٢٧.
- (٦) ينظر: الأعلام: ٢ / ٢١١.

أرجوزة في أصول قراءة أبي عمرو، وأرجوزة في مخارج الحروف
وصفاتها(١)، وإعراب البسملة (٢)، وتفسير القرآن الكريم (٣)، وتلخيص شرح
أبي حيان على التسهيل(٤)، وتوضيح المقاصد والمسالك، وجمل الإعراب،
والجنى الداني في حروف المعاني، وشرح كافية ابن الحاجب(ت ١٠٤١هـ)،
وشرح الكافية الشافية لابن مالك (ت ٧٤٥هـ) شرح المقصد الجليل في علم
الخليل(٥)، وشرح الواضحة في تجويد الفاتحة لبرهان الدين الجعبري
(ت ٧٣٢هـ)، والمفيد في شرح عمدة المجيد في النظم والتجويد (٦)، ومنظومة في
الظاء والضاد، ومنظومة في معاني الحروف.

وفاته:

توفي المرادي يوم عيد الفطر لسنة تسع وأربعين وسبعمائة للهجرة النبوية الشريفة،
وقيل: سنة خمس وخمسين وسبعمائة للهجرة(٧).

-
- (١) ينظر: توضيح المقاصد: ١٠٦/١.
 - (٢) ينظر: الأعلام: ٢٢٨/٢، وطبقات القراء: ٢٢٧.
 - (٣) ينظر: طبقات المفسرين: ١٤٣/١.
 - (٤) ينظر: التصريح على التوضيح: ٣١/٢.
 - (٥) مخطوط في دار الكتب المصرية تحت رقم ٧٣ مجاميع.
 - (٦) مخطوط في دار الكتب المصرية تحت رقم ٦٣٨ قراءات تيمور.
 - (٧) ينظر: الدرر الكامنة: ١١٧/٢.

خامساً- أبو إسحاق الشاطبي:

اسمه:

هو إبراهيم بن موسى بن محمد أبو إسحاق اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي، كني بأبي

إسحاق.

ولادته:

الأظهر أنه ولد بقرنطة" وسبب هذا أن الإمام الشاطبي نشأ وترعرع بها، ولم يعلم أنه غادرها، وسبب عدم ترحاله أن أسفار العلماء كانت طلباً للعلم، أما الشاطبي فكان العلم حاضر بلدته.

شيوخه:

تلقى الشاطبي على يد الكثير من العلماء من شيوخ الغرناطيين، والوافدين الذين

أحسنوا إعداده الأدبي، والعلمي في شتى الفروع العلمية، ومن هؤلاء:

ابن الفخار البيري، وأبو جعفر الشقوري، وأبو عبد الله البنسي. وأبو عبد الله المقرئ، وأبو

القاسم السبتي ابن مرزوق الخطيب " الجد" أبو علي الزاوي...

تلاميذ ه:

تتلمذ على يد الإمام الشاطبي الكثير من العلماء الأجلاء الذين شهد لهم بالفضل في العلم

وقد تنوعت علومهم وإبداعاتهم في جوانب شتى من العلم، وقد اشتهر منهم:

العلامة أبو يحيى بن عاصم، والقاضي الفقيه أبو بكر بن عاصم، والفقيه أبو عبد الله البياني،

وأبو جعفر القصار، وأبو عبد الله المجاري.

وفاته: توفي يوم الثلاثاء من شهر شعبان سنة ٧٩٠هـ. (١)

(١) ينظر: ملاحق تراجم الفقهاء الموسوعة الفقهية: ٢٦/٢، المكتبة الشاملة الإصدار الثالث.

الفصل الأول

الآراء النحوية لأبي عبد الله الصغير

وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول: آراؤه النحوية في الأسماء. وفيه: إحدى عشرة

مسألة.

المبحث الثاني: آراؤه النحوية في الأفعال والحروف. وفيه

مطلبان:

المطلب الأول: آراؤه النحوية في الأفعال. وفيه: مسألتان.

المطلب الثاني: آراؤه النحوية في الحروف. وفيه: ثلاث

مسائل.

المبحث الثالث: آراؤه النحوية المشتركة بين أنواع الكلمة.

وفيه: ثلاث مسائل .

المبحث الأول

آراؤه النحوية في الأسماء

وفيه: إحدى عشرة مسألة.

المسألة الأولى: إعراب الأسماء الستة

المسألة الثانية: العلة في بناء لد ولدن

المسألة الثالثة: دلالة (ذا) بعد (ما) و(من)

المسألة الرابعة: المفارقة بين التباس الفاعل بالمفعول والمبتدأ بالخبر

المسألة الخامسة: الجمع والمنع في تعريف التمييز عند الناظم (ابن مالك)

المسألة السادسة: الالتباس لدى ابن الناظم في "ما" التعجبية

المسألة السابعة: إعراب (ما) في قول الناظم: (نعم ما يقول الفاضل)

المسألة الثامنة: حكم تنوين المنادى العلم

المسألة التاسعة: تجريد اسم الجنس من حرف النداء وترخيمه

المسألة العاشرة: إعراب أسماء الأفعال

المسألة الحادية عشرة: إعراب العلم المركب تركيباً مزجياً

المسألة الأولى

إعراب الأسماء الستة

توطئة:

الأسماء الستة، هي: أبوك، وأخوك وحموك، وهنوك، وفوك، وذو مال.

وهي مُعْرَبَةٌ من مكانين عند الكوفيين. أما البصريون فيرون أنها معربة من مكان واحد، والواو والألف والياء هي حروف الإعراب. وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش في أحد القولين. وذهب في القول الثاني إلى أنها ليست بحروف إعراب، ولكنها دلالة الإعراب، كالواو والألف والياء في التنثية والجمع، وليست بلام الفعل.

وذهب علي بن عيسى الرِّبَعي إلى أنها إذا كانت مرفوعة ففيها نقل بلا قلب، وإذا كانت منصوبة ففيها قلب بلا نقل، وإذا كانت مجرورة ففيها نقل وقلب. وذهب أبو عثمان المازني إلى أن الباء حرف الإعراب، وإنما الواو والألف والياء نشأت عن إشباع الحركات. فالخلاف واسع بين النحويين في علامات إعراب الأسماء الستة؛ هل هي معربة بالحروف أو بالحركات؛ وقد وصل هذا الخلاف إلى اثني عشر مذهباً^(١)، سأفصل القول فيها في دراسة المسألة.

رأي أبي عبد الله الصغير - رحمه الله -:

قال المكناسي - رحمه الله - بعد أن ذكر هذه الأبيات من الألفية^(٢):

وارفَعُ بواوٍ وانصِبَنَّ بالألفِ .. واجرُرْ بياءٍ ما منَ الأسماءِ أصِفْ

منَ ذاكِ ذو إن صُحِبَتْ أباناً .. والفمُ حيثُ الميمُ منه باتاً

أبَ أَحَ حَمَّ كذاكَ وهنُّ .. والنقصُ في هذا الأخير أحسنُ

وفي أبٍ وتالييه يندُرُ .. وقصرُها منَ نقصِهِنَّ أشهرُ

(١) تنظر هذه المذاهب مفصلة في: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين. ابن الأنباري (ت ٥٧٧هـ): ١٧/١، المكتبة العصرية، ط ١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، الإمام جلال السيوطي، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٣٦/١ - ١٣٨.

(٢) ألفية ابن مالك، ابن مالك، (باب المعرب والمبني)، ص ١١.

وشرطُ ذا الإعرابِ أَنْ يُضَفَّنَ لَا .. لئلا كجا أخو أبيك ذا اعتلا

قال: "اعلم أن في إعراب هذه الأسماء الستة عشرة مذاهب^(١)، بينَ أبو حيان جميعها في

شرح التسهيل^(٢).

د: يحتمل أن يكون وافق القائل بذلك^(٣)؛ أي بأن إعرابها بالحروف.

قال شيخنا الأستاذ: "بل هو معنى قوله:

"ينوبُ نحوُ جا أخو بني نمر" ^(٤).

يُستخلصُ من نص المكناسي السابق أن أستاذه أبا عبد الله الصغير يرى أن ابن مالك - رحمه الله - يوافق رأي من يعرب الأسماء الستة بالحروف إلا أن أبا عبد الله خالف المرادي في كون الإعراب بالحروف؛ فالمرادي استنبطه من أبيات ابن مالك السابقة، وأبو عبد الله استنبطه من قوله في باب المعرب والمبني: " .. وغير ما ذكر ... يَنُوبُ نَحْوُ جَا أَخُو بَنِي نَمِرٍ ". والذي أراه أنه لا أجد مخالفة في المسألة، فالذين يذهبون إلى الإعراب بالحروف متفقون على أنها تنوب عن الحركات.

دراسة المسألة:

في العلامات التي تعرب بها الأسماء الستة خلاف - كما قدمت في التمهيد - وقد فصل السيوطي نقلًا عن أبي حيان - رحمه الله - في همعه^(٥). هذا الخلاف حتى وصل به إلى اثني عشر رأيًا؛ إذ قال: "في إعراب الأسماء الستة مذاهب":

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي، تحقيق: أ.د. عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر

العربي، القاهرة، مصر، ط١، ٢٠٠١م، ١/٣١٣.

(٢) التذليل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي: ١/١٧٧، ١٧٨.

(٣) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي، ص ٣١٤.

(٤) ألفية ابن مالك، ابن مالك، (باب المعرب والمبني)، المكتبة الشعبية، بيروت، لبنان، ص ١٠. صدره:

واجزم بتسكين وغير ما ذكر

(٥) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، الإمام جلال السيوطي، ١/١٣٦ - ١٣٨.

الأول: وَهُوَ الْمَشْهُورُ أَنَّ هَذِهِ الْأَحْرَفَ نَفْسَهَا هِيَ الْإِعْرَابُ، وَأَنَّهَا نَابَتُ عَنِ الْحَرَكَاتِ؛ وَهَذَا

مَذْهَبُ قَطْرَب^(١). وَالزِّيَادِي^(٢). وَالزَّجَاجِي^(٣). مِنْ

الْبَصْرِيِّينَ، وَهَشَام^(٤). مِنَ الْكُوفِيِّينَ، وَأَيَّدَ بِأَنَّ الْإِعْرَابَ إِنَّمَا جِيءَ بِهِ لِبَيَانِ مُقْتَضَى

الْعَامِلِ وَلَا فَائِدَةٍ فِي جَعْلِ مُقَدَّرٍ مُتَنَازِعٍ فِيهِ دَلِيلًا وَإِلْغَاءَ ظَاهِرٍ وَافٍ بِالِدَّلَالَةِ الْمَطْلُوبَةِ.

وَرَدَّ بِثَبُوتِ الْوَاوِ قَبْلَ الْعَامِلِ، وَبِأَنَّ الْإِعْرَابَ زَائِدٌ عَلَى الْكَلِمَةِ فَيُودَى إِلَى بَقَاءِ فِيكَ

وَذِي مَالٍ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ وَصَلًا وَابْتِدَاءً وَهُمَا مَعْرَبَانِ وَذَلِكَ لَا يُوجَدُ إِلَّا شَدُودًا.

الثَّانِي: وَهُوَ مَذْهَبُ سَبِيئِيهِ^(٥) وَالْفَارَسِيِّ^(٦)، وَجُمْهُورِ الْبَصْرِيِّينَ، وَصَحْحَةُ ابْنِ

مَالِك^(٧)، وَأَبُو حَيَّان^(٨) وَأَبْنُ هَشَام^(٩) وَغَيْرُهُمْ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ - أَنَّهَا مَعْرَبَةٌ بِحَرَكَاتِ

مُقَدَّرَةٍ فِي الْحُرُوفِ، وَأَنَّهَا أُتْبِعَ فِيهَا مَا قَبْلَ الْآخِرِ لِلْآخِرِ، فَإِذَا قُلْتَ: قَامَ أَبُوكَ؛ فَاصِلُهُ:

أَبُوكَ فَاتْبَعَتْ حَرَكَةُ الْبَاءِ لِحَرَكَةِ الْوَاوِ، فَقِيلَ: أَبُوكَ، ثُمَّ اسْتَنْقَلَتْ الضَّمَّةُ عَلَى الْوَاوِ فَحُذِفَتْ، وَإِذَا

قُلْتَ: رَأَيْتَ أَبَاكَ، فَاصِلُهُ: أَبُوكَ تَحْرَكَتِ الْوَاوُ أَنْفَتِحَ مَا قَبْلَهَا فَقُلْتَ أَلْفَا، وَإِذَا قُلْتَ مَرَرْتُ بِأَبِيكَ،

فَاصِلُهُ: بِأَبُوكَ، ثُمَّ اتْبَعَتْ حَرَكَةُ الْبَاءِ لِحَرَكَةِ الْوَاوِ، فَصَارَ بِأَبُوكَ، فَاسْتَنْقَلَتْ الْكَسْرَةُ عَلَى الْوَاوِ

(١) التَّبْيِينُ عَنِ مَذَاهِبِ النَّحْوِيِّينَ، أَبُو الْبَقَاءِ الْعَبْكَبَرِيُّ، تَحْقِيقٌ: عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْعَثِيمِيِّ، دَارُ الْغَرْبِ الْإِسْلَامِيِّ،

ط١، ص ١٩٤ .

(٢) شَرْحُ الْمَفْصَلِ، ابْنُ يَعِيشَ، دَارُ الْكُتُبِ الْعِلْمِيَّةِ، بَيْرُوتَ، لُبْنَانَ، ١٥٤/١ .

(٣) الْجُمْلُ فِي النَّحْوِ؛ الزَّجَاجِيُّ؛ تَحْقِيقٌ: د. عَلِي تَوْفِيقٌ، دَارُ الْأَمَلِ، إِرْبِدَ، الْأُرْدُنِ، ص ٣.

(٤) التَّنْذِيلُ وَالتَّكْمِيلُ فِي شَرْحِ كِتَابِ التَّسْهِيلِ، أَبُو حَيَّانِ الْأَنْدَلُسِيُّ، ١٧٦/١ .

(٥) الْكِتَابُ، سَبِيئِيهِ، تَحْقِيقٌ: عَبْدِ السَّلَامِ هَارُونَ، الطَّبَعَةُ الثَّلَاثَةُ، مَكْتَبَةُ الْخَانَجِيِّ، الْقَاهِرَةُ، مِصْرَ، ٣٥٩/٣،

٣٦٠، شَرْحُ الْمَفْصَلِ، ابْنُ يَعِيشَ: ١٥٣/١ .

(٦) يَقُولُ الْفَارَسِيُّ: "الْإِعْرَابُ أَنْ تَخْتَلَفَ أَوْ آخِرُ الْكَلِمِ لِاخْتِلَافِ الْعَامِلِ مِثَالُ ذَلِكَ: هَذَا رَجُلٌ، وَرَأَيْتُ رَجُلًا،

وَمَرَرْتُ بِرَجُلٍ، فَالْآخِرُ مِنْ هَذَا الْاسْمِ قَدْ اخْتَلَفَ بِاعْتِقَابِ الْحَرَكَاتِ (عَلَى آخِرِهِ)... فَالْإِخْتِلَافُ فِي الْلَفْظِ

عَلَى ضَرْبَيْنِ أَحَدُهُمَا بِتَعَاقِبِ الْحَرَكَاتِ وَالْآخَرَ بِالْحُرُوفِ... وَالْإِخْتِلَافُ الْآخِرُ بِالْحُرُوفِ [مِثَالُهُ] فِي الْأَسْمَاءِ

كَقَوْلِهِمْ: أَخُوكَ؛ وَأَبُوكَ، وَفَوْهُ، وَذُو مَالٍ (وَحُمُوهَا)...". أَيُّ أَنَّهُ يَعْرِبُهَا بِالْأَحْرَفِ، يَنْظُرُ ذَلِكَ مَفْصَلًا فِي:

الْإِيضَاحِ الْعَضْدِيِّ؛ لِأَبِي عَلِي الْفَارَسِيِّ؛ ص ١١، ١٢ .

(٧) يَنْظُرُ: شَرْحُ التَّسْهِيلِ ٤٣/١ .

(٨) التَّنْذِيلُ وَالتَّكْمِيلُ فِي شَرْحِ كِتَابِ التَّسْهِيلِ، ١٧٥/١ .

(٩) أَوْضَحَ الْمَسَالِكَ ٦٤/١، فَيَعْرِبُهَا بِالْأَحْرَفِ نِيَابَةً عَنِ الْحَرَكَاتِ.

فحذفت، فسكنت، وقبلها كسرة فأنقلبت ياء. واستدل لهذا القول بأن أصل الإعراب أن يكون بحركات ظاهرة، أو مقدرة، فإذا أمكن التقدير مع وجود النظير لم يعدل عنه^(١).

الثالث: أنها معربة بالحركات التي قبل الحروف والحروف إشباع، وعليه المازني^(٢)،

والزجاج^(٣) ورد بأن الإشباع بابه الشعر، وببقاء فيك، وذو مال على حرف واحد.

الرابع: أنها معربة بالحركات التي قبل الحروف وهي منقولة من الحروف وعليه الربيعي^(٤)،

ورد بأن شرط النقل الوقف، وصحة المنقول إليه، وسكونه، وصحة المنقول منه،

وبأنه يلزم جعل حرف الإعراب غير آخر مع بقاء الآخر. وهذا الرأي ضعيف؛ لأنه نقل

حركة الإعراب إلى ما قبل حرفها لم يثبت إلا وفقاً بشرط سكون الحرف المنقول إليه^(٥).

الخامس: أنها معربة بالحركات التي قبل الحروف وليست منقولة بل هي الحركات التي كانت

فيها قبل أن تُضَاف فتثبتت الواو في الرفع لأجل الضمة وانقلبت ياء لأجل الكسرة وألغا

لأجل الفتحة؛ وعليه الأعلام^(٦). وابن أبي العافية^(٧)؛ ورد بأن هذه الحروف إن كانت

كانت زائدة فهو المذهب الثالث، وقد تبين فساده، وإن كانت لامات لزم جعل الإعراب

في العين مع وجود اللام.

(١) الكتاب، سيبويه: ٣/ ٣٥٩، ٣٦٠، الإيضاح العضدي؛ لأبي علي الفارسي؛ ص ١١، ١٢. شرح المفصل، ابن يعين: ١/ ١٥٣. همع الهوامع: ١٣٦ وما بعدها.

(٢) الإنصاف، أبو البركات الأنباري، المكتبة العصرية، صيدا، لبنان، ١/ ١٧، وشرح المفصل ١/ ١٥٤.

(٣) التذييل والتكميل ١/ ١٧٧.

(٤) ينظر: الإنصاف ١/ ١٧. "الربيعي هو: الحسين بن علي بن عيسى بن الفرج بن صالح الربيعي النحوي، ولد سنة ٣٢٨ هـ، من تصانيفه: تصانيفه: البديع في النحو، التنبيه على خطأ ابن جني في تفسير شعر المتنبي، شرح الإيضاح لأبي علي الفارسي في النحو، شرح البلغة، وشرح مختصر الجرمي. توفي سنة ٤٢٠ هـ ببغداد، ينظر: معجم الأدباء: ١٤/ ٧٨. معجم المؤلفين: ٧/ ١٦٤.

(٥) شرح الرضي: ١/ ٧٢.

(٦) التذييل والتكميل ١/ ١٧٧.

(٧) السابق نفسه.

السادس: أَنَّهَا مَعْرَبَةٌ مِنْ مَكَانِينَ بِالْحَرَكَاتِ وَالْحُرُوفِ مَعًا، وَعَلَيْهِ الْكَسَائِي (١)، وَالْفِرَاء (٢)،

وَرُدُّ بَأْتَهُ لَا نَظِيرَ لَهُ.

السابع: أَنَّهَا مَعْرَبَةٌ بِالتَّغْيِيرِ وَالانْقِلَابِ حَالَةَ النِّصْبِ وَالْجَرِّ، وَبِعَدَمِ ذَلِكَ حَالَةَ الرَّفْعِ، وَعَلَيْهِ

الْجَرْمِي (٣)، وَرُدُّ بَأْتَهُ لَا نَظِيرَ لَهُ، وَبِأَنَّ عَامِلَ الرَّفْعِ لَا يَكُونُ مُؤَثِّرًا شَيْئًا، وَبِأَنَّ الْعَدَمَ لَا

لَا يَكُونُ عِلْمًا.

الثامن: أَنَّ فَأَكَ وَذَا مَالٍ مَعْرَبِيَّانِ بِحَرَكَاتٍ مُقَدَّرَةٍ فِي الْحُرُوفِ، وَأَنَّ أَبَاكَ وَأَخَاكَ وَحَمَاكَ وَهَنَّاكَ

مَعْرَبَةٌ بِالْحُرُوفِ؛ وَعَلَيْهِ السُّهَيْلِي (٤) وَالرَّنْدِي (٥).

التاسع: عَكْسُهُ.

العاشر: أَنَّ الْحُرُوفَ دَلَائِلَ إِعْرَابٍ؛ قَالَهُ الْأَخْفَشُ (٦) وَاخْتَلَفَ فِي مَعْنَاهُ: فَقَالَ الرَّجَاجُ (٧)

وَالسِّيْرَافِي (٨): الْمَعْنَى أَنَّهَا مَعْرَبَةٌ بِحَرَكَاتٍ مُقَدَّرَةٍ فِي الْحُرُوفِ الَّتِي قَبْلَ حُرُوفِ الْعِلَّةِ

وَمَنْعٍ مِنْ ظُهُورِهَا كَوْنِ حُرُوفِ الْعِلَّةِ تَطَلُّبُ حَرَكَاتٍ مِنْ جِنْسِهَا، وَقَالَ ابْنُ السَّرَاجِ:

مَعْنَاهُ أَنَّهَا حُرُوفٌ إِعْرَابٍ، وَالْإِعْرَابُ فِيهَا لَا ظَاهِرَ وَلَا مُقَدَّرَ، فَهِيَ دَلَائِلُ إِعْرَابٍ بِهَذَا

التَّقْدِيرِ، وَقَدْ عَدَّ هَذَانِ الْقَوْلَانِ مَذْهَبَيْنِ فَتَصِيرُ أَحَدُ عَشَرَ (٩).

(١) التذليل والتكميل ١/ ١٧٧.

(٢) ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت ٦١٦ هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، ط ١، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م، ١/ ١٩٤، التذليل والتكميل ١/ ١٧٧.

(٣) شرح المفصل ١/ ١٥٤.

(٤) نتائج الفكر، عبد الرحمن السهلي، تحقيق عادل عبد الموجود وعلي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت،

لبنان ط ١، ص ٧٧، ٧٨، والتذليل والتكميل ١/ ١٧٨.

(٥) التذليل والتكميل ١/ ١٧٨.

(٦) السابق ذاته.

(٧) ينظر: التذليل والتكميل ١/ ١٧٧.

(٨) شرح كتاب سيبويه، أبي سعيد السيرافي، الحسن بن عبد الله بن المرزبان، تحقيق أحمد حسن مهدي وعلي

سيد علي، دار الكتب العلمية، ٢٠١٧، ٣/ ١٧٥.

(٩) بحثت عن هذا القول في أصول ابن السراج، ولم أهدأ إليه.

الثاني عشر: "أَنَّهَا مَعْرَبَةٌ فِي الرَّفْعِ بِالنَّقْلِ وَفِي النِّصْبِ بِالْبَدَلِ وَفِي الْجَرِّ بِالنَّقْلِ وَالْبَدَلِ مَعًا، فَأَلْأَصْلُ فِي: جَاءَ أَخُوكَ: جَاءَ أَخُوكَ؛ فَنَقَلْتَ حَرَكَةَ الْوَاوِ إِلَى الْخَاءِ. وَالْأَصْلُ فِي رَأَيْتَ أَخَاكَ: رَأَيْتَ أَخُوكَ؛ فَأَبَدَلْتَ الْوَاوَ أَلْفًا. وَالْأَصْلُ فِي مَرَرْتُ بِأَخِيكَ: بِأَخُوكَ؛ نَقَلْتَ حَرَكَةَ الْوَاوِ إِلَى الْخَاءِ؛ فَانْقَلَبَتِ الْوَاوُ يَاءً؛

لانكسار ما قبلها، حكاه ابن أبي الربيع (ت ٦٨٨ هـ)، وغيره وهو موافق للمذهب

الرابع إلا في النصب" (١).

ويلاحظ أن السيوطي قد نسب إلى ابن مالك الرأي الثاني؛ وهو أن الأسماء الستة عنده علامات الإعرابية حركات مقدرة في الحروف، وهذا خلاف ما استنبطه أبو عبد الله الصغير من الألفية من أن ابن مالك يعربها بالحروف.

والفاصل في ذلك هو ما ورد صريحاً في كتب ابن مالك التي بين أيدينا؛ إذ يقول في شرح

التسهيل^(٢) - أكبر كتبه -: "في إعراب هذه الأسماء خلاف:

فمن النحويين من زعم أن إعرابها مع الإضافة كإعرابها مجردة، وأن حروف المد بعد الحركات ناشئة عن إشباع الحركات، والحركات قبلها هي الإعراب. ومنهم من يجعل إعرابها بالحركات والحروف معاً. ومنهم من زعم أن الحركات التي قبل حروف المد منقولة منها، فسلمت الواو في الرفع لوجود التجانس، وانقلبت في غيره بمقتضى الإعلال. ومنهم من جعل إعرابها منوياً في حروف المد، وما قبلها حركات إتباع مدلول بها على الإعراب المنوي.

ومنهم من جعل إعرابها بحروف المد على سبيل النيابة عن الحركات، وهذا أسهل المذاهب وأبعدها عن التكلف، لأن الإعراب إنما جيء به لبيان مقتضى العامل، ولا فائدة في جعل مقدر متنازع فيه دليلاً، وإلغاء ظاهر واف بالدلالة المطلوبة".

(١) البسيط في شرح جمل الزجاجي لأبي الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي ابن عصفور الإشبيلي،

إشراف: د. إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٩٩٨، ١/ ١٩٤.

(٢) ١/ ٤٣.

وقد قطع هذا النصّ قولَ كلِّ خطيبٍ؛ فابن مالك يرى إعراب الأسماء الستة بالحروف
نيابة عن الحركات، وهذا ما استنبطه أبو عبد الله الصغير.

المسألة الثانية

العلة في بناء لد و لدن

توطئة:

"لـدن" هو ظرف من ظروف الأمانة بمعنى (عند) (١)، وهو مبني عند الأكثرين (٢)، وقد بحث النحاة في علة بنائه، ومن بينهم أبو عبد الله الصغير.

رأي أبي عبد الله الصغير - رحمه الله -:

قال المكناسي: "قيل: وجه بناء لدن لزوم محل واحد، وهو ابتداء الغاية، فأشبهت الحروف في لزوم محل واحد، وامتناع الإخبار بها وعنها. وقيل: بنيت الثنائية (لد) لشبه الحرف، والثلاثية (لدن) بالحمل عليها، من خط شيخنا "الأستاذ" أبي عبد الله الصغير" (٣).

دراسة المسألة:

ذكر سيبويه علة بناء (لدن) فقال: "وجزمت لدن ولم تجعل كـ(عند) لأنها لا تمكن في الكلام تمكن عند ولا تقع في جميع مواقعه، فجعلت بمنزلة (قط) لأنها غير متمكنة" (٤). كما ذلك الزجاجي فقال: "فإن قيل: لم أعربت (عند) ولم تعرب (لدن) ومعنى (عند) معنى (لدن)،

(١) مغني اللبيب عن كتب الأعراب. عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت: ٧٦١هـ)؛ تحقيق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله - الناشر: دار الفكر - دمشق؛ الطبعة: السادسة، ١٩٨٥؛ ص ٢٠٦.

(٢) شرح التسهيل، محمد بن عبد الله ابن مالك، تحقيق: عبد الرحمن السيد، محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الحيزة، مصر، ط ١، ١٤١٠هـ، ٢ / ٢٣٦.

(٣) إتحاف ذوي الاستحقاق ببعض مراد المرادي وزوائد أبي إسحاق، ١ / ٢٤٥.

(٤) الكتاب، سيبويه، باب الظروف المبهمة غير المتمكنة، ٣ / ٢٨٦.

ومعنى (لن) معنى (عند)؟ كل ذلك؛ لأن (عند) متصرفة، و(لن) لم تتصرف ولم تفارق موضعها(١).

أما ابن الحاجب فقد أوضح علة بناء (لن) مع الإضافة، فقال: " بنيت لن مع الإضافة ولم تبين "قبل" و"بعد" إلا عند الاقتطاع؛ لأن من جملة لغات "لن" "لد"، وهي موضوعه وضع الحروف، فبنيت كما بنيت "مذ" الاسمية و"عن" الاسمية، و"كم" و"من". فإن كانت "لن" بمعنى عند؛ لأن هذه لم توضع وضع الحروف. والأحكام لا تثبت بالعلل، أي إذا نوي معنى المضاف إليه دون لفظه، وإنما التعليل للواقع، وهذا تعليل مناسب والحكم ثبت على وفقه فيصح التعليل به"(٢).

أما أبو حيان فقد ذكر أن (لن) مبني في أكثر اللغات لشبهه بالحرف في لزومه استعمالاً واحداً؛ فالعلة علة شبه(٣).

وبناء عليه فإن علة بناء (لن) الأصلية هي شبهها بالحروف شبهها استعمالياً(٤).
من هنا يمكن القول: لقد تعددت أقوالهم فذهب سيبويه إلى أن سبب بنائها على السكون هو: لتباعده من الأسماء، ولزوم ما لا يدخل الأسماء المتمكنة وهو السكون.
وذكر ابن السراج أنها بنيت على السكون؛ لشبهها بالحروف حيث الوضع والجمود.

(١) الإيضاح في علل النحو. أبو القاسم الرّجّاجي (ت ٣٣٧ هـ): ص ١٣٩.

(٢) أمالي ابن الحاجب؛ ٨٢٩/٢.

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت ٧٤٥ هـ)؛ تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد؛ مراجعة: رمضان عبد التواب - مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م، ٣ / ١٤٥٣، والعلل النحوية، دراسة تحليلية في شروح الألفية المطبوعة إلى نهاية القرن الثامن الهجري، الدكتور حميد الفتلي، دار الكتب العلمية، ٢٠١٠، ص ١١٠.

(٤) وقد فصل الدكتور/ علي نجار محمد حسن القول في علة بناء (لن) في رسالته للمجستير بكلية اللغة العربية - جامعة الأزهر بالقاهرة، ٢٠٠٥ - تحت عنوان: العلة النحوية عند ابن مالك في ضوء شرحه على التسهيل؛ ص ٣٤٧، وما بعدها.

وصرح ابن يعيش أن سبب بنائها هو الإبهام؛ لوقوعها على كل جهة من الجهات الست، فأشبهت الحرف في إبهامه. وأشار السيوطي إلى أنها بنيت لدلالاتها على الملاصقة والقرب، والزيادة على الظرفية المفادة بـ(عند) وهذا معنى جزئي حقه الحرف. أما إعرابها فقد ورد منسوباً لقبيلة قيس، وبلغتهم قرئ قوله: "مِنْ لدنه" (١).

وبالإعراب قرأ أبو بكر عن عاصم: «من لدنا» بجر النون، وإسكان الدال وإشمامها الضم، والأصل: من لدنه، وحكى أبو حاتم: «من لدنا» بضم الدال، وكسر النون، وتقول في النصب: لدنه ولدنه بضم الدال، وسكونها مشمه الضم، وتبجر المنقوصة إذا أضيفت إلى المضمر من لدنه ومن لدني، ولا يجوز «من لدك»، ولا من لده، ولا يبنى عليها المبتدأ، ويجر ما يليها بالإضافة لفظاً، إن كان مفرداً، أو تقديرًا إن كان جملة، ولا يضاف إلى الجمل من ظرف المكان إلا هي، و (حيث)، فتضاف إلى جملة الابتداء (٢).

(١) سورة الكهف من الآية: ٢. وينظر القراءة في معاني القراءات للأزهري: ١٠٥/٢. والكامل في القراءات العشر: ٥٩٠/١.

(٢) شرح التسهيل المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ١١٧٨/٣. ارتشاف الضرب: ١٤٥٤/٣.

المسألة الثالثة

دلالة (ما) و(من) مع (ذا)

توطئة:

تختص (ذا) من بين سائر أسماء الإشارة بأنها تستعمل موصولة، وتكون مثل (ما) أو مَنْ في أنها تستعمل بلفظ واحد للمذكر والمؤنث، مفردًا كان أو مثنى أو مجموعًا، وشرط استعمالها موصولة أن تكون مسبوقة بـ (ما) أو (مَنْ) الاستفهاميتين:

رأي أبي عبد الله الصغير - رحمه الله -:

قال المكناسي:

ومثُلُ "ما" "ذا" بَعْدَ: "ما" اسْتِفْهَامٍ .. أو "مَنْ" إِذَا لَمْ تُلْعَ فِي الْكَلَامِ

قال شيخنا أبو عبد الله الصغير: "ذا" بعد "ما" لما لا يعقل، "وذا بعد" "مَنْ" لمن يعقل، وهذا الجاري على الغالب (١).

دراسة المسألة:

(ذا) تكون موصولة بمنزلة (ما) في الدلالة على معنى (الذي) وفروعه، إذا وقعت بعد (ما) الاستفهامية، أو (مَنْ) أختها ما لم يكن مشارًا بها أو ملغاة، مثال الأول قولك: ماذا الواقف، مَنْ ذا الذاهب، ومثال الثاني: ماذا صنعت؟ من ذا رأيت؟.

فيحتمل فيها حينئذ أن تكون موصولة، مخبرًا بها عن اسم الاستفهام، وأن تكون ملغاة، دخولها في الكلام كخروجها.

فمتى لم يتقدم على (ذا) (ما)، ولا (من) الاستفهاميتان لم يجز في (ذا) عند البصريين أن

(١) إتحاف ذوي الاستحقاق ببعض مراد المرادي وزوائد أبي إسحاق، ١ / ٣٧٣.

تكون موصولة، وقد أجاز ذلك الكوفيون(١)، كما في قول يزيد بن المفرغ الحميري:

عَدَسٌ مَا لِعِبَادٍ عَلَيْكَ إِمَارَةٌ .. أَمْنَتْ وَهَذَا تَحْمِلِينَ طَلِيقُ(٢).

حيث يستدل به الكوفيون على أن أسماء الإشارة تستعمل موصولة، وقع مبتدأ، ولم يمنعهم اتصال حرف التبيه به من أن يلتزموا موصوليته، كما لم يمنعهم عدم تقدم (ما) أو (من) الاستفهاميتين من التزام موصوليته، وعندهم أن التقدير: والذي تحمليه طليق. زاعمين أن المراد، والذي تحملين طليق، وهو محتمل. والأظهر: أن (هذا) اسم إشارة، وتحملين حال، والتقدير: وهذا محمولاً طليقاً.

وهناك وجهة أخرى حول دلالة (ذا) بعد ما أو من الاستفهاميتين، فإن وقعت بعدهما ولم تكن ملغاة فهي مثل ما الموصولة، وفهم من تشبيهه بها أنها تساوي أيضاً الذي والتي وتثنيتهما وجمعهما؛ تقول: من ذا يقوم؟ ومن ذا تقوم؟ ومن ذا يقومان؟ ومن ذا يقومون؟ ومن ذا يقمن؟(٣).

وفي هذا يقول الشيخ الرضي: " ذا لا تجيء موصولة ولا زائدة إلا مع: (ما)، و(من) الاستفهاميتين، والأولى في (ما ذا هو؟) والثانية (من ذا خير منك؟)، ويجوز على بُعد أن تكون بمعنى الذي؛ أي: ما الذي هو خير منك على حذف المبتدأ، نحو: ما أنا بالذي قائل، وأما قولك: من ذا قائماً، فر(ذا)، فيه: اسم إشارة لا غير. وبهذا يحتمل أن تكون من ذا الذي زائدة، أو أن تكون اسم إشارة(٤).

(١) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ٢٠١٠م، ص ٦١.

(٢) البيت من الطويل ديوانه (ص ١١٥)، شرح شنور الذهب: ١٤٧. أوضح المسالك (٤/ ٨٥). عدس: اسم صوت لجزر البغل والفرس، أمئت: صوت في مكان بعيد تطالك: تتالك.

(٣) شرح المكودي، أبي زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي، ضبطه إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، ٢٠١٠م، ص ٣٦.

(٤) ينظر: شرح الرضي (ت ٦٨٦هـ) على الكافية، ٦٤/٣.. الفوائد الضيائية وهو شرح الحامي لكافية ابن الحاجب، نور الدين عبد الرحمن الجامي (ت ٨٩٨هـ)، دار الكتب العلمية، ٢٠١٤م، ص ٣٩٦.

(ومثل ما ذا بعد ما استفهام)، فإذا وقعت ذا بعد من فهي للعاقل، وإذا وقعت بعد ما فهي لغيره، كما أن موصولية ذا مع ما باتفاق أما مع من فهي على الراجح (١).

ومذهب أبي عبد الله الصغير في جعل (ذا) بعد (ما) لغير العاقل، وبعد (من) للعاقل - مبني على دلالة كل منهما في أصله؛ فـ (ما) لغير العاقل، و (من) للعاقل (٢).

وذكر العكبري أثناء حديثه عن (ماذا) الاستفهامية المركبة فلا يجيز ذلك التركيب مع من، ونص كلامه: "ماذا تكون على وجهين:

أحدهما - هما اسمان فـ (ما) استفهام، و (ذا) بمعنى الذي، فعلى هذا يكون الجواب مرفوعاً... والوجه الثاني - أن يكون (ما) و (ذا) اسماً واحداً للاستفهام، بمعنى أي شيء... ويكون موضع (ماذا) نصباً... فإن قيل كيف جاءت ذا بمعنى الذي هنا؟

قيل: لما رُكِبَا حدث لهما معنى وحكم لم يكن في الأفراد على ما عُرف في تركيب الحروف وغيرها، وإنما كانت مع ما بهذا المعنى؛ لأن ما في الاستفهام في غاية الإبهام، فأخرجت ذا من التخصيص إلى الإبهام، وجذبها إلى معناها، وأصارتها إلى إبهام الذي، فإن قيل: أفيجوز مثل ذلك في (من ذا)؟ قيل: لا؛ لأن (من) تخص من يعقل، فليس فيها إبهام ما" (٣).

فـ "تستعمل" ذا" بعد "ما" أو "من" الاسفاهميتين، مثل: "ما" في الوقوع موقع "الذي" والتي " وفروعها...

(١) حاشية ابن حمدون على شرح المكودي لألفية ابن مالك، المسماة الفتح الودودي على المكودي، أبو العباس

أحمد بن محمد بن حمدون السلمي، تحقيق: محمد السيد عثمان، دار الكتب العلمية، ٢٠١٤، ١ / ١٨٠.

(٢) ينظر: الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز؛ المؤلف: يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم، الحسيني العلوي الطالب الملقب بالمؤيد بالله (ت: ٧٤٥هـ)؛ الناشر: المكتبة العنصرية - بيروت - ط١، ١٤٢٣ هـ؛ ٣ / ١٥٨.

(٣) اللباب في علل البناء والإعراب: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت ٦١٦هـ)، تحقيق: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر - دمشق، ط١، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م، ٢ / ١٢٣.

وإنما تقدر موصولية إذا لم تلغ، فلو ألغي وأعمل ما بعده في الاستفهام فأبدل منه، أو
أجيب بالنصب، كقولك: ماذا صنعت؟ أخيراً؟ لم يكن موصولاً" (١).

(١) إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك: برهان الدين إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن أيوب بن قيم الجوزية (ت ٧٦٧هـ)، تحقيق: د. محمد بن عوض بن محمد السهلي، قسم من هذا الكتاب: هو أطروحة دكتوراه للمحقق: أضواء السلف - الرياض، ط١، ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م، ١/١٤٧.

المسألة الرابعة

المفارقة بين التباس الفاعل بالمفعول والمبتدأ بالخبر

توطئة:

لتحقيق التواصل والإفهام، يجب أن يكون الكلام سليماً من كلِّ العوائق التركيبية والدلالية، فهي عوائق تسهم في التشويش وفي تأويل ما يقال، وقد توقع الالتباس إما بنيويًا أو دلاليًا، وهذه المسألة تخص الالتباس التركيبي: الذي يظهر عندما تكون الجملة قابلة للرد إلى أكثر من تركيب.

رأي أبي عبد الله الصغير-رحمه الله:-

قال المكناسي:

وَأَخْرِ الْمَفْعُولَ إِنْ لَبَسَ حُذِرٌ .. أَوْ أَضْمِرِ الْفَاعِلَ عَيْرٌ مُنْحَصِرٌ
وَمَا بِإِلَّا أَوْ بِيَأْتَمَا انْحَصَرَ .. أَخْرَ، وَقَدْ يَسْبِقُ إِنْ قَصَدَ ظَهَرَ
وَشَاعَ نَحْوُ: خَافَ رَبَّهُ عَمَرٌ .. وَشَدَّ نَحْوُ: زَانَ نَوْرُهُ الشَّجَرُ

د: "التباس الفاعل بالمفعول ليس كالتباس اسم زال بخبرها" (١)، علق عليه شيخنا "

الأستاذ " أبو عبد الله "الصغير" ما نصه:

"لأن" المبتدأ والخبر اختلفَ أيهما المسند والمسند إليه، "فأحدهما" أحقُّ بهذا الاعتبار.

انتهى، وأبينُّ منه التعليل بأن المبتدأ والخبر واقعان على ذات واحدة، بخلاف "الفاعل"،

والمفعول(٢).

(١) توضيح المقاصد والمسالك ٢/ ٥٩٥.

(٢) إتحاف ذوي الاستحقاق ببعض مراد المرادي وزوائد أبي إسحاق، ١/ ٣٩٣.

دراسة المسألة:

إذا وقع التباس الفاعل بالمفعول لسبب معين؛ مثل عدم ظهور الإعراب فيهما، أو عدم وجود قرينة تميز أحدهما من الآخر، استوجب جعل الأول فاعلاً والثاني مفعولاً، ومما يأتي فيه التباس الفاعل بالمفعول ما جاء به الناظم:

١- إن كان الاثنان مقصورين: كَلَّمَ موسى يعلى.

٢- اسمي إشارة: ضرب هذا ذلك.

٣- اسمين موصولين: ضرب من في الدار من على الباب.

٤- مضافين إلى ياء المتكلم: ضرب غلامي صديقي(١).

وبهذه الحالة، يكون الأول فاعلاً والثاني مفعولاً به، لأنه لو تقدم المفعول به وقعنا في نسيج الالتباس بالمبتدأ. قال السيوطي: " (وتجري) هَذِهِ الْأَقْوَالُ (فِي الْمَسْنَدِ وَالْمَسْنَدِ إِلَيْهِ)، فَقِيلَ: الْمَسْنَدُ الْأَوَّلُ مُبْتَدَأٌ كَانَ أَوْ غَيْرَهُ، وَالْمَسْنَدُ إِلَيْهِ الثَّانِي، وَقِيلَ: عَكْسَهُ، وَقِيلَ: يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ كُلُّ مَنَّهُمَا فِي الْأَوَّلِ وَالثَّانِي، وَالْأَصَحُّ قَوْلُ رَابِعٍ أَنَّ الْمَسْنَدَ الْمَحْكُومَ بِهِ وَالْمَسْنَدَ إِلَيْهِ الْمَحْكُومَ عَلَيْهِ"(٢).

وهذا ما لخصه ابن الناظم بقوله: "إذا خيف التباس الفاعل بالمفعول لعدم ظهور الإعراب، وعدم القرينة وجب تقديم الفاعل؛ نحو: (أكرم موسى عيسى)، و(زارت سعدى سلمى)، فلو وجدت قرينة تبين الفاعل من المفعول جاز تقديم المفعول؛ نحو (ضرب سعدى موسى) و(أضنت سلمى الحمى)(٣).

(١) كشف النقاب عن مخدرات ملحّة الإعراب، جمال الدين عبد الله بن أحمد الفاكهي، دار الكتب العلمية،

٢٠٠٨، ص ٨٨.

(٢) همع الهوامع: ٥٠٠/٢.

(٣) شرح ابن الناظم على الألفية، ص ١٦٤.

وقد يحدث الالتباس بين المبتدأ والخبر إن كانا معرفتين أو نكرتين متساويتين في التخصيص ولا قرينة تميز أحدهما من الآخر. وهنا يقع المانع إن أردنا تقديم الخبر على المبتدأ لكون الالتباس سيقع في هذه الحالات؛ لأن الأصل أن يكون الخبر مؤخرًا عن المبتدأ^(١).

وعليه فإن الالتباس قد يقع بين الفاعل والمفعول، وبين المبتدأ والخبر، حين لا نجد قرينة تميز أحدهما من الآخر، وحينئذ يجب جعل اللفظة الأولى هي الفاعل والثانية هي المفعول، والركن الأول من الجملة الاسمية المبتدأ والثاني هو الخبر، كما هو في الأصل.

وعلة أبي عبد الله الصغير في كون الالتباس بين المبتدأ والخبر أشد منه بين الفاعل والمفعول علة مقبولة؛ إذ إنه - كما ذكر - الفاعل والمفعول لا يقعان على شيء واحد.

وشدة الالتباس بين المبتدأ والخبر أدت إلى أن يكون الأول هو المبتدأ حتمًا عند جمهور العلماء، قال ابن هشام: "يجب الحكم بابتدائية المقدم من الاسمين في ثلاث مسائل: إحداهما - أن يكونا معرفتين تساوت رتبتهما، نحو: الله ربنا، أو اختلفت، نحو: زيد الفاضل زيد، هذا هو المشهور، وقيل: يجوز تقدير كل منهما مبتدأ وخبرًا مطلقًا، وقيل: المشتق خبر وإن تقدم، نحو: القائم زيد.

والتحقيق أن المبتدأ ما كان أعرف كزيد في المثال، أو كان هو المعلوم عند المخاطب كأن يقول: من القائم، فتقول: زيد القائم، فإن علمهما وجهل النسبة فالمقدم المبتدأ.

الثانية - أن يكونا نكرتين صالحتين للابتداء بهما، نحو: أفضل منك أفضل مني

الثالثة - أن يكونا مختلفين تعريفًا وتنكيرًا والأول هو المعرفة كزيد قائم، وأما إن كان هو النكرة، فإن لم يكن ما يسوغ الإبتداء به فهو خبر اتفًا، نحو: خز ثوبك، وذهب خاتمك، وإن كان له مسوغ، فكذلك عند الجمهور، وأما سيبويه فيجعل المبتدأ، نحو: كم مالك، وخير منك زيد، وحسبنا الله.

(١) المشكاة الفتحة، للشيخ العلامة محمد بن محمد البديري الدميطي، على الشعة المضيئة في علم العربية، للإمام جلال الدين السيوطي، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٤، ص ٧٥.

وَوَجْهَهُ أَنْ الْأَصْلَ عَدَمَ التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ، وَأَنْهُمَا شَبِيهَانِ بِمَعْرِفَتَيْنِ تَأَخَّرَ الْأَخْصَ مِنْهُمَا،
نَحْوُ: الْفَاضِلُ أَنْتَ، وَيَتَّجِهَ عِنْدِي جَوَازُ الْوَجْهَيْنِ إِعْمَالًا لِلدَّلِيلَيْنِ.
وَيَشْهَدُ لِبَتْدَائِيَةِ النِّكَرَةِ ... قَوْلُهُمْ: إِنْ قَرِيبًا مِنْكَ زَيْدٌ، وَقَوْلُهُمْ: بِحَسْبِكَ زَيْدٌ، وَالْبَاءُ لَا تَدْخُلُ
فِي الْخَبَرِ فِي الْإِجَابِ، وَلِخَبَرِهَا قَوْلُهُمْ: مَا جَاءَتْ حَاجَتَكَ بِالرَّفْعِ، وَالْأَصْلُ مَا حَاجَتَكَ فَدَخَلَ
النَّاسِخُ بَعْدَ تَقْدِيرِ الْمَعْرِفَةِ مُبْتَدَأً، وَلَوْلَا هَذَا التَّقْدِيرُ لَمْ يَدْخُلْ إِذْ لَا يَعْمَلُ فِي الْإِسْتِفْهَامِ مَا قَبْلَهُ،
وَأَمَّا مَنْ نَصَبَ فَالْأَصْلُ مَا هِيَ حَاجَتَكَ، بِمَعْنَى أَيِ حَاجَةٍ هِيَ حَاجَتَكَ، ثُمَّ دَخَلَ النَّاسِخُ عَلَى
الضَّمِيرِ فَاسْتَتَرَ فِيهِ، وَنَظِيرُهُ أَنْ تَقُولَ: زَيْدٌ هُوَ الْفَاضِلُ، وَتَقْدَرُ هُوَ مُبْتَدَأً ثَانِيًا لَا فَصْلًا وَلَا تَابِعًا،
فَيَجُوزُ لَكَ -حِينَئِذٍ- أَنْ تَدْخُلَ عَلَيْهِ (كَانَ)، فَتَقُولَ: زَيْدٌ كَانَ الْفَاضِلُ، وَيَجِبُ الْحُكْمُ بِابْتِدَائِيَةِ
الْمُؤَخَّرِ فِي نَحْوِ: أَبُو حَنِيفَةَ أَبُو يُوسُفَ... رَعِيًّا لِلْمَعْنَى وَيُضْعَفُ أَنْ تَقْدَرُ الْأَوَّلَ مُبْتَدَأً بِنَاءٍ عَلَى
أَنَّهُ مِنَ التَّشْبِيهِ الْمَعْكُوسِ لِلْمُبَالَغَةِ لِأَنَّ ذَلِكَ نَادِرُ الْوُقُوعِ وَمُخَالَفٌ لِلْأَصُولِ اللَّهْمَّ إِلَّا أَنْ يَقْتَضِيَ
الْمَقَامَ الْمُبَالَغَةَ" (١).

(١) مغني اللبيب عن كتب الأعراب. ابن هشام: ٥٨٨-٥٨٩.

المسألة الخامسة

الجمع والمنع في تعريف التمييز عند الناظم

توطئة:

التمييز هو كل اسم نكرة، يتضمن معنى " من "، لبيان ما قبله من إجمال؛ نحو: " طاب زيد نفساً، وعندي شبر أرضاً" (١)، أي أن التمييز يوضح إبهام ما قبله، ويزيل غموضه، وهو منصوب، وناصبه هو الشيء المبهم الذي جاء التمييز لتفسيره وإيضاحه. والتمييز نوعان، هما:

١. تمييز المفرد، أو: الذات، وهو الذي يكون مميزه لفظاً دالاً على العدد، أو على شيء من المقادير الثلاثة: "الكيل، الوزن، المساحة"، أي: "أنه الذي يزيل إبهام لفظ من ألفاظ الكيل، أو: الوزن، أو: المساحة، أو: العدد".

٢. تمييز الجملة، وهو الذي يزيل الغموض والإبهام عن المعنى العام بين طرفيها، وهو المعنى المنسوب فيها لشيء من الأشياء، ولذلك يسمى أيضاً: "تمييز النسبة" (٢).

(١) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (ت ٧٦٩هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد: دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة

السحار وشركاه، ط ٢٠٠٢، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م، ٢ / ٢٨٦.

(٢) ينظر: النحو الوافي. عباس حسن (ت ١٣٩٨هـ)، دار المعارف، ط ١٥٥، ١٧ / ٤١٧.

رأي أبي عبد الله الصغير-رحمه الله:-

قال المكناسي:

اسمٌ بِمَعْنَى مَنْ مُبِينٌ نَكَرَهُ .. يَنْصِبُ تَمْيِيزًا بِمَا قَدْ فَسَّرَهُ

كشِيرِ أَرْضَا وَقَفِيرِ بُرَا .. وَمَنَوَيْنِ عَسَلَا وَتَمَّرَا

ق: هذا التعريف غير جامع؛ إذ منه ما ليس بمعنى " من " كطاب نفسًا، ومررت برجل

حسن وجهًا، وأنت أعلى منزلًا(١). انتهى.

وقبله شيخنا الأستاذ أبو عبد الله الصغير، فتأمله مع ما يأتي من قوله:

"واجرر بمن إن شئت غير ذي العدد"(٢).

إذ دافع ابن غازي بهذا التعقيب عن شيخه أبي عبد الله الصغير، ورد به على أبي إسحاق.

دراسة المسألة:

التمييز في التعريف هو الانكشاف التصوري الذي لا نقيض له، والانكشاف التصديقي أي

النفي والإثبات، وهذا الانكشافان نقيضان، فمتعلق الأول لا يحتمل النقيض ومتعلق الثاني قد

يحتمله وقد لا يحتمله، لذلك فهو محمول على المنع والجمع(٣).

والمقصود من تعريف التمييز هو الجمع والمنع الحاصل، فأما الجمع فلأنه يعلم منه أن

النقيضين قضيتان، وأما المنع فلأنه يعلم أن كل قضيتين يصدق عليهما أنهما قضيتان كذلك

(١) ينظر: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)؛ المؤلف: أبو إسحاق إبراهيم بن

موسى الشاطبي (ت ٧٩٠ هـ)؛ تحقيق: مجموعة من العلماء، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي
بجامعة أم القرى - مكة المكرمة؛ ط ١، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م؛ ٣ / ٥٢٩.

(٢) إتحاف ذوي الاستحقاق، ١٢٠/٢.

(٣) شرح المواقف، للقاضي عضد الدين عبد الرحمن الإيجي (ت ٧٥٦ هـ)، السيد الشريف علي بن محمد

الجرجاني (ت ٨٨٦ هـ)، ضبطه وصححه محمود عمر الدمياطي، دار الكتب العلمية، ٢٠١٢، ١ / ٩٢.

فهما متناقضتان(١).

فالتمييز في التصديقات هو الإثبات والنفي، ولا معنى لاحتمال الإثبات نقيضه الذي هو النفي؛ إذ لا يصح أن يقال: الإثبات، يحتمل النفي النفي، فلا معنى لاحتمال التمييز نقيضه، وكذا الصفة فإنه لا يصح أن يقال: الصفة الموجبة للتمييز الذي هو الإثبات هو الإثبات يحتمل ذلك نقيض التمييز، أي النفي، فالإثبات لا يحتمل النفي، وبالتالي فلا معنى لاحتمال التمييز نقيضه، ولا يصح أن نقول: إن الصفة الموجبة للتمييز تحتمل النفي(٢).

والتمييز على نوعين:

النوع الأول: ما يبين إبهام ما قبله، من اسم مجمل الحقيقة وهو ما دل على مقدار أو شبهه.

النوع الثاني: ما يبين إجمالاً في نسبة العامل إلى فاعله أو مفعوله(٣).

والتمييز يراد به المعنى المصدرى، أما الصفة فنفس الصورة العقلية، ويكون المعنى لا يحتمل متعلق ذلك التمييز نقيض تلك الصفة، فمتعلق التمييز لا يحتمل نقيض نفسه بالقياس إلى المدرك، كما أن المتصور لا نقيض له فلا يحتمله أصلاً، ومتعلق التصديق وهو وقوع النسبة في نفس الأمر له نقيض وهو لا وقوعها فيه، فكل واحد من التصور والتصديق صفة توجب الإيضاح، ولا يحتمل متعلقه نقيضه بالقياس إلى المدرك، ولكن التصور ظاهر، وعليه فإن التعريف لم يحمل هذين الوجهين وهما أن متعلق التمييز في التصديق طرفان، وبذلك يحمل تعريف التمييز مفهومين متمانعان لذاتيهما ومتنافيان(٤). هذا غير صحيح؛ لأن البيت ظاهر معناه منع تقدير (من) في تمييز العدد والنسبة وهو ما أراده الشاطبي.

(١) شرح مختصر المنتهى الأصولي، لابن الحاجب، تحقيق محمد حسن محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٤، ١/٣٥٢.

(٢) شرح مختصر المنتهى الأصولي، ١/١٩٢.

(٣) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ص ٢٥٠-٢٥١.

(٤) شرح المواقف، للقاضي عضد الدين الإيجي، ١/٨٦ - ٨٧.

وبهذا يكون تعريف التمييز جامعاً لقضيتين متنافيتين، لذلك فهو جامع مانع، والذي جعل أبا إسحاق الشاطبي يَصِمُ تعريف الناظم بأنه غير جامع – عدم نظره إلى البيت التالي من الألفية، وهو قول الناظم:

واجزُر "بمن" إن شئت غير ذي العدد .. والفاعل المغني: كَطَبُ نفساً تفد

وهذا ما لم يفعله أبو عبد الله الصغير؛ فقد عدَّ معنى هذا البيت؛ ولذا قبل تعريف الناظم، وعدّه جامعاً مانعاً.

قال ابن مالك: "كل منصوب على التمييز فيه معنى "من" وبعضه يصلح لمباشرتها، وبعضه لا يصلح. كما أن كل ظرف فيه معنى "في" وبعضه يصلح لمباشرتها وبعضه لا يصلح. وقد جعلت علامة ما لا يصلح لمباشرة "من" وقوعه بعد عدد كـ"أحد عشر درهما". وكونه فاعلاً في المعنى، نحو: "تطيب نفساً"، و"شبت رأساً". فإن معناه: تطيب نفسك، وشاب رأسك" (١).

وقوله: "واجزر بمن" لفظاً كل تمييز صالح لمباشرتها؛ لأنها فيه معنى كما أن كل ظرف فيه معنى في وبعضه صالح لمباشرتها، وكل تمييز فإنه صالح لمباشرة من "غير ذي العدد والفاعل" في "المعنى" المحول عن الفاعل في الصناعة "كطب نفساً تفد" إذ أصله لتطب نفسك. فهذان لا يصلحان لمباشرتها، فلا يقال: عندي عشرون من عبد، ولا طاب زيد من نفس. ومنه نحو أنت أعلى منزلاً. ويجوز فيما سواهما، نحو: عندي قفيز من بر، وشبر من أرض، ومنوان من عسل، وما أحسنه من رجل" (٢).

(١) شرح الكافية الشافية. ابن مالك: ١٢٤.

(٢) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك: ٢٩٥/٢.

المسألة السادسة

الالتباس لدى ابن الناظم في "ما" التعجبية (مسوغ الابتداء بالنكرة (ما) التعجبية)

توطئة:

(ما) التعجبية هي التي تفيد انفعالاً في النفس عند تعجبها من شيء خفي سببه، وتطرد في صيغة التعجب "ما أفعله" (١).

"ما التعجبية" هي اسم نكرة بمنزل شيء، مرفوع بالابتداء لتضمنه معنى التعجب، وما يأتي بعده يكون خبراً، هذا ما جاء على لسان البصريين. أما الكوفيون فرأوا أنها اسم معرفة ناقص بمعنى الذي وصلتها ما بعدها (٢).

رأى أبي عبد الله الصغير -رحمه الله-:

قال المكناسي:

د(٣): وقال الشارح: المسوغ أنها في تقدير التخصيص؛ والمعنى: شيء عظيم أحسن زياداً. وفيه نظر.

قال شيخنا الأستاذ أبو عبد الله الصغير: لعل وجه النظر أنه جعل "ما" نكرة تامة بمعنى شيء عظيم، فهي في قوة الموصوفة؛ لذلك صحّ الابتداء بها، مع أن الكلام على القول بأنها نكرة تامة لا تحتاج إلى صلة، ولا صفة (٤).

(١) المعجم المفصل في النحو العربي، الدكتورة/ عزيزة فوال بابتي، دار الكتب العلمية، ٢٠١٧، ٢/ ٩٠٣.

(٢) ما فات كتب الخلاف من مسائل الخلاف في همع الهوامع، باسم عبد الرحمن صالح البابلي، تقديم فضيلة أ.د. محمود محمد العامودي، دار الكتب العلمية، ٢٠١١، ص ١٧٤.

(٣) توضيح المقاصد والمسالك ٢/ ٨٨٦.

(٤) إتحاف ذوي الاستحقاق ببعض مراد المرادي وزوائد أبي إسحاق، ٢/ ١٦٧، ١٦٨.

دراسة المسألة:

المقصود بالشارح في نص المكناسي هو ابن الناظم؛ كما أشار محقق الكتاب في

الحاشية (١)، وبالعودة إلى شرحه على الألفية وجدت تطابقاً بين النصين؛ إذ يقول: "

بِأَفْعَلٍ أَنْطِقُ بَعْدَ مَا تَعَجَّبًا .. أَوْ جِيءَ بِأَفْعَلٍ قَبْلَ مَجْرُورٍ بِبَا

أي: انطق في حال تعجبك بالفعل المتعجب منه على وزن (أفعل) بعد (ما) نحو: ما أحسن

زيداً، أو جيء به على وزن: (أفعل) قبل مجرور بـ (با) نحو: أحسن بزید.

فأما نحو: (ما أحسن زيدا!) فـ (ما) فيه عند سيوييه نكرة غير موصوفة، في موضع رفع

بالابتداء، وساغ الابتداء بالنكرة، لأنها في تقدير التخصيص. والمعنى: شيء عظيم أحسن

زيداً؛ أي: جعله حسناً" (٢).

"ما التعجبية" هي اسم مبتدأ بإجماع علماء النحو، والسبب هو تجردها من العوامل

اللفظية وعودة الضمير الذي في (أحسن) عليها.

فـ(أحسن) هو فعل ماضٍ وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً يعود على ما التعجبية، وزيدا

مفعول به منصوب، وهذا النسق قد بدأ به الناظم فقال: "ينصب ما منه تعجبت بما أفعل"،

والمتعجب منه هو زيد.

وقد أجمع النحويون على أن (ما التعجبية) تُعرب مبتدأ، ولكنهم اختلفوا في ماهيتها على

آراء:

(١) المرجع السابق ٢ / ١٦٧، حاشية الكتاب رقم: (٩).

(٢) ينظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك؛ المؤلف: بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت

٦٨٦ هـ)؛ تحقيق: محمد باسل عيون السود - الناشر: دار الكتب العلمية؛ ط١، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م؛ ص

الأول- أن ما استفهامية، وهو رأي الفراء(١). ونسبه ابن مالك(٢)، والمرادي(٣) للكوفيين عامة.

الثاني- أن (ما) نكرة تامة بمعنى شيء، وهو رأي البصريين(٤).

الثالث- أنها اسم موصول بمعنى الذي، وهو رأي أبي الحسن الأخفش(٥). أي أنها معرفة ناقصة بمعنى الذي، مما بعدها صلة فلا موضع لها.

الرابع- كونها نكرة موصوفة، بمعنى شيء عظيم أحسن زيدًا، أو شيء أحسن زيدًا عظيم. وللأخفش رأيين آخرين، هما:

- أنها نكرة ناقصة، وما بعدها صفة فمحلها رفع، وعليهما فالخبر محذوف وجوبًا، أي شيء عظيم.

- نكرة تامة لا تحتاج إلى وصف، فيكون في هذا القول موافقًا لسيبويه، والجمهور(٦).

أما ابن مالك فقد رد على الكوفيين بقوله: أن ما استفهامية فهو أمر ليس صحيحًا، وادعاء كونها للاستفهام والتعجب أيضًا باطل بالإجماع(٧).

(١) معاني القرآن، يحيى بن زياد الفراء، تحقيق: أحمد النجاتي، محمد علي النجار عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، ط١، ٢٠١٠م، ١٠٣/١.

(٢) شرح التسهيل، لابن مالك، ٣١/٣.

(٣) الجنى الداني في حروف المعاني، بدر الدين حسن بن قاسم المرادي، تحقيق: فخر الدين قباوة، محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط١، ١٤١٣هـ، ص٣٣٧.

(٤) الكتاب ١/ ٧٢.

(٥) ينظر: شرح التسهيل ٣/ ٣٠. وارتشاف الضرب: ٢٠٦٥، اللحة في شرح الملح. محمد بن حسن بن سيباع بن أبي بكر الجذامي، أبو عبد الله، شمس الدين، المعروف بابن الصائغ (ت٧٢٠هـ)، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م، ٥٠٥/١، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ٨٨٦/٢.

(٦) ينظر: أوضح المسالك: ٢٢٥/٢.

(٧) ينظر: المصدر السابق نفسه، وردود ابن مالك على النحاة، مطبع غانم فارغ، دار اليازوري العلمية، عمان الأردن، ٢٠١٦، ص ٢٨٧.

والمسألة التي معنا تتحدث عن اللبس الذي وقع فيه ابن الناظم وهو يشرح هذا الموضوع من الألفية، وقد نسب إلى سيبويه الرأي بأن (ما) نكرة تامة؛ أي لا تحتاج إلى صفة، ولكنه عاد وقال: "وساغ الابتداء بالنكرة، لأنها في تقدير التخصيص".

وهذا ما فهمه أبو عبد الله الصغير من النظر الذي أشار إليه المرادي سابقاً؛ فقال أبو عبد الله: "لعلَّ وجه النظر أنه جعل "ما" نكرة موصوفة مع أن الكلام على القول بأنها نكرة تامة لا تحتاج إلى صلة ولا صفة". وهذا مذهب جمهور النحاة. وعليه فمن جعل تقديرها نكرة موصوفة (وهو قول ابن الناظم) فيكون المسوِّغ (التخصيص). وأما من ذهب إلى أنها نكرة تامة - وهو مذهب سيبويه ومحققي نحاة البصرة - فالمسوِّغ عندهم تضمنها معنى التعجب (١).

وجعل ابن يعيش المسوِّغ أنها في تقدير النفي، وذلك أن المعنى في قولك: ما أحسن زيداً شيء جعله حسناً، والمراد ما جعله حسناً إلا شيء، كما قالوا: شرّاً هي ذا ناب، أي ما أهر إلا شرّاً (٢).

(١) ينظر: شرح التصريح. خالد الأزهرى: ٨٧.

(٢) ينظر: شرح المفصل للزمخشري. ابن يعيش. ١٤٦/٦.

المسألة السابعة

إعراب (ما) في قول الناظم: (نعم ما يقول الفاضل)

توطئة:

تقع (ما) بعد (نعم وبنس)، فنقول: نعم ما، أو نعماً، وبنس ما...
واختلف في (ما) هذه، فقال: قوم هي نكرة منصوبة على التمييز، وفاعل نعم ضمير مستتر،
وقيل: هي الفاعل، وهي اسم معرفة، وهذا مذهب ابن خروف، ونسبه إلى سيبويه (١).

رأي أبي عبد الله الصغير - رحمه الله -:

قال المكناسي:

وَمَا مُمَيِّزٌ وَقِيلَ فَاعِلٌ .. فِي نَحْوِ نَعْمَ مَا يَقُولُ الْفَاضِلُ

د: وأما القائل بأنها المخصوص، فالتقدير "عنده": نعم شيئاً الذي صنعته"، قال لنا
شيخنا الأستاذ أبو عبد الله الصغير: "هذا خلاف ما نقل بعد أن التمييز لا يكون بالأسماء
المتوغلة في الإبهام كشيء".

قلت: إنما يتمكن هذا الإيراد في كلمة "ما" المحذوفة المجعولة تمييزاً؛ إذ لا أدخل في
البناء والإبهام منها، كما قال "بعد": وأما لفظ شيء فإنما هو "هنا" تفسير معنى (٢).

دراسة المسألة:

ما بعد نعم وبنس على ثلاثة أضرب، هي: إما ألا يقع بعد شيء، وإما أن يقع بعد اسم
مفرد، أي ليس جملة. وإما أن يقع بعد ما جملة.

(١) شرح ابن عقيل على الألفية ٣/ ١٦٦.

(٢) إتحاف ذوي الاستحقاق ببعض مراد المرادي وزوائد أبي إسحاق، ٢/ ١٧٣-١٧٤.

١- (ما) إذا لم يقع بعدها شيء، مثل: صادقت علياً فنعماً، أو تقول: اختبرت خالدًا فبئسما.

حينئذٍ للنحاة قولان، هما:

١- أن تكون (ما) معرفة تامة، وهي فاعل، والتقدير: صادقت علياً فنعم الصديق، واختبرت

خالدًا فبئس المختبر.

٢- (ما) نكرة تامة فهي تمييز، والتقدير: صادقتُ علياً فنعم صديقاً... اختبرت خالدًا فبئس

مختبرًا.

- أن يقع بعد (ما) اسم مفرد، مثل: صادقت علياً فنعماً هو، قال تعالى: "إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ

فَنِعْمًا هِيَ" (١)، فللنحاة فيها ثلاثة آراء، هي:

الرأي الأول: ما: معرفة تامة فهي فاعل، حسب قول سيبويه، والمبرد، وابن السراج.

الرأي الثاني: ما: مركبة مع نعم وبئس تركيباً فصار الجميع كلمة واحدة، هي فعل ماضٍ لإنشاء

الندح أو الذم، والاسم الذي يليها فاعل، حسب قول الفراء.

الرأي الثالث: ما: نكرة تامة في موضع نصب على التمييز، حسب قول الأخفش، والاسم الذي

بعدها هو المخصوص بالمدح أو الذم (٢).

- أن تقع بعد (ما) جملة فعلية، نحو قوله تعالى: "إِنَّ اللَّهَ نِعْمًا بِعِبَادِهِ لَشَدِيدٌ" (٣).

فللنحاة حينئذٍ - فيها أربعة أقوال، هي:

١- أنها موصولة معرفة في موضع رفع على الفاعلية، والجملة بعدها لا محل لها من الإعراب

صلة الموصول.

(١) سورة البقرة، من الآية: ٢٧١.

(٢) ينظر: الكتاب لسيبويه باب ما يعمل عمل الفعل ولم يجر مجرى الفعل ولم يتمكن تمكنه، ٧٣/١، والمقتضب

للمبرد، ١٧٥/٤، والأصول، لابن السراج ١٢١/١.

(٣) سورة النساء، من الآية: ٥٨

٢- نكرة في موضع نصب على التمييز، والجملة بعدها صفة لها، وعزي هذا القول إلى الأخفش، والزجاج، والفرسي، أو أن الجملة صفة لمخصوص بالمدح، أو بالذم محذوف.

٣- (ما) هي المخصوص بالمدح أو بالذم، وهي اسم موصول، والفاعل ضمير مستتر فيه، وعزي هذا للكسائي، ونقل عن الفراء.

٤- (ما) هذه كافة لنعم أو بنس عن العمل، فلا فاعل لواحد منهما. ف (ما) عندما تقع بعد (نعم) و(بنس)، تكون: نكرة موصوفة، (في محل نصب على التمييز)، والفاعل ضمير. أو نكرة غير موصوفة، في موضع نصب على التمييز.

وإما أن تكون معرفة تامة، وهي فاعل، والفعل بعدها صفة لمخصوص محذوف.

وإما أن تكون فاعلاً، وكل هذه الاحتمالات واردة نظراً لتعليقها(١).

ويفهم من كلام أبي عبد الله الصغير أنه يرفض كون (ما) هي المخصوص بالمدح أو الذم، وقد علل لذلك بأن التمييز لا يكون بالأسماء المتوعدة في الإبهام.

وعليه فإن رأي جمهور النحاة هو الرجح من كون (ما) تمييزاً أو فاعلاً، وغيره مرجوح.

ف (ما) إذا اتصلت بـ (نعم) أو (بنس) فينظر فيما جاء بعدهما، فإما أن يرد بعدهما فعلٌ أو

لا، فإن جاء بعدهما فعل، نحو: نعم ما يقول الفاضل، فأقرب الأقوال، وأرجحها، وأقلها تكلفاً أن

تكون (ما) موصول، والجملة بعدها صلة، وهي فاعل لفعل المدح أو الذم استغني بها وبصلتها عن المخصوص؛ لتمام المعنى.

ويلى هذا القول في القوة أنها معرفة تامة فلا تحتاج لصلة، وهي الفاعل، والفعل بعدها صفة

لمحذوف هو المخصوص، أو تكون نكرة موصوفة (فاعل)، وأما إعرابها تمييزاً فهو بعيد.

أما إذا ورد بعدها اسم مفرد، ففي هذه الحالة يجوز أن تكون (ما) نكرة غير موصوفة

تمييز، والفاعل مضمَر.

(١) شرح الفارسي على ألفية ابن مالك، شمس الدين محمد الحنبلي الفارسي، تحقيق محمد مصطفى الخطيب، دار

الكتب العلمية، ٢٠١٨، ١٢٥/٣. همع الهوامع: ٢٦/٣. شرح التصريح على التوضيح: ٨١/٢، وما بعدها.

المسألة الثامنة

حكم تنوين المنادى العلم

توطئة:

المنادى هو كل اسم وقع عليه الطلب بحرف (يا) أو أحد حروف النداء (١).
والمنادى خمسة أنواع هي: المفرد العلم، والنكرة المقصودة، والنكرة غير المقصودة،
والمضاف، والشبيه بالمضاف (٢)، وهناك نوع آخر يسمى بالمنادى الضمني، كقولك: "حيّ
على الصلاة" ليست فيه حروف النداء. ولكل من ذلك إعرابه.

رأى أبي عبد الله الصغير -رحمه الله-:

قال المكناسي:

فَمَا كَعْبُ بِنِ مَامَةَ وَابْنُ سَعْدَى .. بِأَجْوَدَ مِنْكَ يَا عُمَرَ الْجَوَادَا (٣).

... "يا عُمَرَ الْجَوَادَا" نُؤَنُّ ضَرُورَةً ثُمَّ حَذَفْنَا لِلسَّاكِنِينَ، كَانَ هَذَا مِنْ تَلْقَاءِ نَفْسِ أَبِي حَيَّانَ، قَالَ:
"إِنَّمَا" يَنْبَغِي أَنْ يَحْمَلَ مَا جَاءَ مِنْ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ نَصَبَ الْمُنَادَى لَمَا اضْطُرَّ إِلَى تَنْوِينِهِ عَلَى حَدِّ
قَوْلِهِ:

(١) شرح متن الأجرومية في قواعد العربية، الشيخ عبد الله ابن الفاضل الشيخ العشماوي، تحقيق وتعليق الشيخ

أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، ٢٠١٢، ص ١٩٢.

(٢) شرح السيد أحمد زيني دحلان على متن الأجرومية، لأبي عبد الله الصنهاجي، تصنيف الحافظ الفقيه السيد

أحمد بن زيني دحلان، دار الكتب العلمية، ٢٠١٦، ص ٨٢.

(٣) البيت من بحر الوافر، ينظر: همع الهوامع: ١/ ١٧٦. التصريح: ٢/ ١٦٩، الأشموني: ٤٤٧/٢. الشاهد فيه:

أن "عمر" منادى مبني على الفتح، وقد وصف بغير "ابن"؛ وهو الجوادا، على رأي الكوفيين؛ بدليل قوافي

القصيدة، ويحمله البصريون على أن "عمر" حذفت منه الألف. وأصله "يا عمر" فهو كالمندوب، والألف

المحذوفة كألف الندبة والفتحة فتحة المناسبة، لا حركة العامل، وهو تكلف بعيد.

ضَرَبَتْ صَدْرَهَا إِلَيَّ وَقَالَتْ .. يَا عَدِيًّا لَقَدْ وَقَتْنَا الْأَوَاقِي (١).

ثم حذف التنوين على حد قوله: عمرو الذي هشم الثريد "لضيفه" (٢).

ولا يخفى ما فيه من البحث، وقد "عرضته" على شيخنا الأستاذ أبي عبد الله الصغير

فقبله. (٣)

دراسة المسألة:

يجوز تنوين المنادى المبني على الضم ونصبه، وذلك في الضرورة الشعرية، كما في

قول الشاعر:

سَلَامُ اللَّهِ يَا مَطْرٌ عَلَيْهَا .. وَلَيْسَ عَلَيْكَ، يَا مَطْرُ السَّلَامِ (٤).

فالشاهد الأول هو: يا مطر، فقد نون بالضم، للضرورة، وقد علم أن المنادى المفرد

المعرفة يستحق البناء على الضم، ثم إذا اضطر الشاعر إلى تنوينه جاز ذلك للضرورة، فإذا

نونه فله أن يضمه وله أن ينصبه، وقد ضمه هاهنا.

فالشاعر إذا اضطر إلى تنوين المنادى جاز بقاء الضمة وهو الأكثر، وجاز نصبه، واختار

(١) البيت من بحر الخفيف، للمهمل بن ربيعة، ينظر: المقتضب: ٤ / ٢١٤، شرح المفصل: ١٠ / ١٠، همع

الهوامع: ١ / ١٧٣، خزانة الأدب: ٢ / ١٦٥، شرح التصريح: ٢ / ٢٧٠. والشاهد فيه أنه نصب (يا عدياً)

للضرورة الشعرية، وحقه البناء على الضم؛ لأنه علم.

(٢) التذييل والتكميل، أبو حيان، ٤ / ١٩٤.

(٣) إتحاف ذوي الاستحقاق ببعض مراد المرادي وزوائد أبي إسحاق، ٢ / ٢١٤-٢١٦.

(٤) هذا بيت من الوافر، وهو للأحوص، وكان يهوى امرأة ويشبب بها، ولا يفصح عنها؛ فتزوجها رجل اسمها

مطر، فتوعد الأحوص بقصيدة منها هذا البيت.

والشاهد فيه: (يا مطر) حيث نون المنادى المفرد العلم للضرورة، وأبقى الضم اكتفاء بما تدعو الضرورة

إليه. ينظر: الكتاب ٢ / ٢٠٢، والمقتضب ٤ / ٢١٤، ومجالس ثعلب ١ / ٧٤.

الخليل، وسيبويه، وابن مالك الضم، واختار يونس، وعيسى بن عمر، والجرمي
النصب(١). فيجوز يا مطراً على أنه منصوب وعلامة نصبه الفتحة، ففي باب الضرورة إن
شئت نصبت، وإن شئت رفعت.

ومما ورد -أيضاً- على تنوين المنادى العلم قول المهلهل بن ربيعة:

ضربت صدرها إليّ وقالت .. يا عديا لقد وقتك الأواقي(٢)

وهنا تم تنوين المنادى العلم بالنصب على الرغم من كونه علماً مفرداً(٣).

وتنوين المنادى العلم المفرد بالنصب مذهب الخليل، وسيبويه(٤)، والمازني(٥)، فقد قال
النحاس والأخفش المجاشعي: وحجتهم أنه بمنزلة مرفوع ما لا ينصرف، وبهذا لحقه التنوين،
واختار الزجاجي في أماليه هذا المذهب، لكنه ردّ هذه الحجة فقال: "الاسم العلم المنادى المفرد
مبني على الضم، لمضارعه عند الخليل وأصحابه للأصوات، وعند غيره لوقوعه موقع
الضمير، فإذا لحقه في ضرورة الشعر فالعلة التي من أجلها بني قائمة بعد فيه، فنقوم بتنوينه
على لفظه، ولقد رأينا من المبنيات ما هو منون نحو: إيهٍ وغاق وما أشبه ذلك، وهو ليس
بمكانة ما لا ينصرف؛ لأن ما لا ينصرف أصله الصرف، والكثير من العرب لا يمتنع من صرف

(١) ينظر الكتاب لسيبويه (٢/ ٢٠٢)، وشرح التسهيل لابن مالك (٣/ ٣٩٦)، وشرح الأشموني (٣/ ١٤٥).
المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية: بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني (ت ٨٥٥ هـ).
تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر، أ. د. أحمد محمد توفيق السوداني، د. عبد العزيز محمد فاخر: دار السلام للطباعة والنشر
والتوزيع والترجمة، القاهرة - جمهورية مصر العربية، ط١، ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م. ١٣٧٢/٣.

(٢) هذا بيتٌ من الخفيف، ديوان المهلهل بن ربيعة: ٦٢. (وَقَنَّكَ): مأخوذةٌ من الوقاية؛ وهي: الحفظ. و(الأواقي):
جمع واقية بمعنى: حافظة وراعية؛ وكان أصله (الوواقي) فقلبت الواو الأولى همزة.

والشاهد فيه: (يا عدياً) حيث اضطر الشاعر إلى تنوين المنادى فنونه، ولم يكتف بذلك بل نصبه مع كونه
مفرداً علماً؛ تشبيهاً بالمنادى المعرب المنون. يُنظر: المقتضب ٤/ ٢١٤، والجمل ١٥٥، وسر صناعة
الإعراب ٢/ ٨٠٠.

(٣) المفارقات النحوية، الإمام العلامة الشيخ محمد بن عبد الله الجرذاني، تحقيق الشيخ كامل عويضة، دار الكتب
العلمية، ٢٠١٧، ص ٥٣.

(٤) الكتاب، سيبويه، باب ما ينتصب على المدح والتعظيم أو الشتم، ٢/ ٢٠٢.

(٥) المقتضب، للمبرد، ٢/ ٤٦٩.

شيء في ضرورة ولا غيرها، والمنادى العلم المفرد لم ينطق به منصوباً منوناً إلا في الضرورة الشعرية(١). قال المرادي: "وزاد بعضهم قسماً سابغاً، وهو تنوين الاضطرار، كقول الشاعر: سلام الله، يا مطر، عليها ف مطر مبني للنداء، ونونه الشاعر للضرورة. قال بعضهم: وهو راجع، في التحقيق، إلى تنوين التمكين. ولكن الضرورة سبب لإظهار التنوين الذي كان له قبل البناء"(٢). وذكر المخزومي "أن المنادى مركب لفظي، يستخدم لتأدية غرض لغوي خاص، وليس فيه إسناد، ولا إضافة، ولا مفعولية، فحقه -أي المنادى العلم المفرد- أن ينصب. وإذا كان المنادى معرفة لم ينون؛ لأن التنوين علم التنكير، فلو أريد إلى نصبه، غير منون ولا مضاف، لاشتبه بالمنادى المضاف إلى ياء المتكلم، في بعض حالاته، وذلك إذا قلبت ياء المتكلم ألفاً"(٣).

وخلاصة القول في ذلك أن المنادى العلم لا يُنَوَّن إلا للضرورة الشعرية، وقد قبل أبو عبد الله الصغير ذلك من كلام أبي حيان؛ كما بين تلميذه المكناسي. قال ابن هشام: "والمفرد المنادى العلم لم ينطق به منصوباً منوناً قط في غير ضرورة شعر... قال النحاس: وحكى سيبويه عن عيسى بن عمرو "يا مطراً" بالنصب، وكذلك رواه الأخفش في "المعاينة" قال المبرد: أما أبو عمر وعيسى ويونس والجرمي، فيختارون النصب، وحثهم أنهم ردوه إلى الأصل، لأن أصل النداء النصب، كما ترده الإضافة إلى النصب، قال: وهو عندي أحسن لرده التنوين إلى أصله كما في النكرة"(٤).

(١) أمالي الزجاجي، ص ٨١. شرح أبيات مغني اللبيب: ٥٤/٦. وخزانة الأدب: ١٣٢/٢.

(٢) الجنى الداني في حروف المعاني: ١٤٩.

(٣) النحو العربي بين القديم والحديث، ص ١٦٨.

(٤) شرح أبيات مغني اللبيب: عبد القادر بن عمر البغدادي (١٠٣٠ هـ - ١٠٩٣ هـ)، تحقيق: عبد العزيز رباح - أحمد يوسف دقاق: دار المأمون للتراث، بيروت، ط ٢، ١٠٢٠، عدة سنوات (١٣٩٣ - ١٤١٤ هـ)، ٥٤/٦. شرح السيد أحمد زيني دحلان على متن الأجرومية، لأبي عبد الله الصنهاجي، تصنيف الحافظ الفقيه السيد أحمد بن زيني دحلان، دار الكتب العلمية، ٢٠١٦، ص ٨٢.

فالجدل بين العلماء قائم حول نوعية تنوين المنادى المفرد العلم، مع أنهم مجمعون على أن الشاعر إذا اضطر لذلك - كما نص سيبويه وغير من محققي النحاة- فلا ضير، لكن هل تنوين تمكين، أي صرف أو تنوين اضطرار؟
الذي عليه العلماء أنه تنوين اضطرار وليس تنوين تمكين (صرف). (١).

(١) ينظر: مغني اللبيب: ٤٤٩.

المسألة التاسعة

تجريد اسم الجنس من حرف النداء وترخيمه

توطئة:

الترخيم هو حذف أواخر الكلم في النداء؛ فنقول (يا سعا) والأصل: يا سعاد، ويحدث ذلك للتخفيف في اللفظ، والترخيم يكون للمعارف (١). ومن الأسماء التي تنادى وترخم اسم الجنس.

رأي أبي عبد الله الصغير – رحمه الله:-

قال المكناسي:

وأجاز بعضهم ترخيم النكرة المقصودة قياساً على قولهم: "أطرق كرا"، مثلاً يضرب لمن يتكلم وبحضرته أولى منه بذلك، كأن أصله خطاب للكروان بالإطراق لوجود النعم، ويقال: إن الكروان يخاف من النعام، اطرق أخي عينه، ينظر إلى الأرض، ويقولون للكروان عند اصطياده:

أَطْرُقْ كِرا، أَطْرُقْ كِرا .. إِنَّ النَّعَامَ فِي الْفَرَى (٢)

أصله: "يا كروان" وفيه شاهد على نداء اسم الجنس مجرداً من حرف النداء وعلى ترخيمه وهما قليلان، وعلى حذف متلو "الآخر" بالشروط الآتية في قوله: "إن زيداً" وعلى عدم انتظار المحذوف؛ لأنه "حين" حذف النون والألف بقي "يا كرو" فقلبت "الواو" ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، ولو نوى المحذوف لكانت الألف في نية "الموجود"، فلا يصح

(١) النحو العربي بين القديم والحديث، ص ١٣٨.

(٢) الرجز من شواهد كتاب سيبويه ٢/٢٣١، وأوضح المسالك ٤/١٧، وشرح ابن عقيل ٢/٢٥٧.

القلب لما علمت من قوله بعد: "إن حرك الثاني"، بل يقال حينئذ: "يا كرو" بالفتح "وهو" مما قيدها عن شيخنا أبي عبد الله الصغير رحمه الله تعالى(١).

دراسة المسألة:

لقد ذكر ابن الناظم أن اسم الجنس لا يُحذف معه حرف النداء، والسبب أن حرف النداء في اسم الجنس يأتي كالعوض من أداة التعريف.

والكوفيون يرون أن حذف حرف النداء من اسم الجنس قياس مطرد، وأما البصريون فيقصرونه على السماع. "ويظهر منه الجروح إلى مذهب الكوفيين، لأنهم جعلوا حذف حرف النداء من اسم الجنس". والمكناسي ذكر قول المرادي: "جاءت من حذفه من اسم الجنس ألفاظ في النثر والنظم(٢).

وفيما يتعلق بالترخيم، فهو ينقسم إلى قسمين:

القسم الأول: ترخيم تصغير.

والقسم الثاني: ترخيم نداء، والمقصود بترخيم النداء الذي هو موضوع حديثنا هو حذف آخر المنادى، ولكن إن لم يكن اسم جنس(٣).

ورغم ذلك، فإن البعض أجاز ترخيم النكرة المقصودة، وذلك لكونها قريبة من المعرفة، فقليل: يا غصنف، (غصنفر)، واستشهد بما ورد: يا صاح، والمقصود بها (يا صاحب). ولكن الجمهور جعلوا ذلك شاذاً. والكوفيون -إلا الكسائي- رأوا جواز ترخيم الثلاثي شرط أن يكون

(١) إتحاف ذوي الاستحقاق ببعض مراد المرادي وزوائد أبي إسحاق، ٢/٢٣٠ - ٢٣١.

(٢) ينظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك. بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت ٦٨٦هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود. دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م، ص ٤٠٢، ٤٠٣، وماخذ شرح ألفية ابن مالك على الألفية، دراسة تحليلية موازنة، د. باسم عبد الرحمن صالح البابلي، دار الكتب العلمية، ٢٠١٣، ص ٤٣٩.

(٣) معجم المصطلحات النحوية والصرفية، د. محمد سمير اللبدي، دار الفلاح للنشر والتوزيع، ٢٠١١، ص ٩٧.

متحرِّكًا في وسطه، فمن الممكن أن نقول: يا حَكْ، والمقصود بها: يا حكم. وهنا يمكننا أن نذكر أن هذا لم يتم سماعيًا ولا يقبله قياس (١).

قال ابن يعيش: "وقالوا: "أَطْرُقُ كَرًا"، وهم يريدون: "كَرَوَانًا"، فَرُخِمَ على لغة من قال: "يا حَارٌ" بالضمّ، كأنه حذف الألف والنون، وبقيت الواو، وحَقَّها الضمّ، فقلبت ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها. ولو كان على لغة من قال: "يا حَارٍ" بالكسر لقال: "يا كَرَوٌ" بفتح الواو، لأنّ المحذوف مرادّ، وفي الجملة ترخيم هذَيْنِ الاسْمَيْنِ شاذٌّ قياسًا واستعمالًا. فالقياس لما ذكرناه من أنّ الترخيم بابه الأعلام، وأمّا الاستعمال فظاهر لقلّة المستعملين له، ففي قولهم: "يا صاح" شذوذٌ واحدٌ، وهو ترخيم النكرة، وليس فيها تاءُ التانيث. وفي قولهم: "أَطْرُقُ كَرًا" شذوذٌ من جهتين:

أحدهما: حذف حرف النداء منه، وهو ممّا يجوز أن يكون وصفًا لـ "أي"، نحو: يا أيها الكروان" (٢).

ومما سبق يستنبط أن حذف حرف النداء من اسم الجنس قليل، وكذا ترخيمه، وهو ما فهم من كلام المكناسي وأستاذه أبي عبد الله الصغير. وأنه قد زعم بعض أهل اللغة أن ذكر الكروان يقال له: كرا، وعليه فليس في قولهم: أطرُق كرا.. إلا حذف حرف النداء (٣). وقد اختلف في الحكم على ذلك، فقيل: إنه شاذ، وقيل: قليل، وقيل: نادر، وقيل: لحن...

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف، ٣٥٦/١. مع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ٦١ / ٢.

(٢) شرح المفصل للزمخشري: ٣٧٧/١. شرح التصريح على التوضيح: ٢١٠/٢.

(٣) ينظر: شرح الرضي على الكافية. رضي الدين الأستراباذي: ٣٩٨/١.

قال الأشموني: "فقد سمع في كل منهما ما لا يمكن رد جميعه، فمن ذلك في اسم الجنس قولهم: أطرق كراً، "وافتد مخنوق" (١)، وأصبح ليل. وفي الحديث: "تُوبِي حَجْرٌ" (٢)، وفي اسم الإشارة قوله:

إِذَا هَمَلْتُ عَيْنِي لَهَا قَالَ صَاحِبِي .. بِمِثْلِكَ هَذَا لَوْعَةً وَغَرَامٌ (٣)

وقوله:

إِنَّ الْأَلَى وَصَفُوا قَوْمِي لَهُمْ فِيهِمْ .. هَذَا اعْتَصِمَ تَلَقَّ مِنْ عَادَاكَ مَخْدُولاً (٤)

وقوله:

ذَا ارْعَوَاءَ فَلَيْسَ بَعْدَ اشْتِعَالِ الرُّ .. رَأْسٍ شَيْباً إِلَى الصِّبَا مِنْ سَبِيلِ (٥)

وجعل منه قوله تعالى: "ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ" (٦)، وكلاهما عند الكوفيين مقيس مطرد، ومذهب البصريين المنع فيهما وحمل ما ورد، على شذوذ أو ضرورة، ولحنوا المتنبي في قوله:

هَذِي بَرَزْتِ لَنَا فَهَجَّتِ رَسِيْسَا .. ثُمَّ انثْنَيْتِ وَمَا شَفَيْتِ نَسِيْسَا (٧)

والإنصاف القياس على اسم الجنس لكثرتة نظماً ونثراً، وقصر اسم الإشارة على السماع إذا لم يرد إلا في الشعر وقد صرح في شرح الكافية بموافقة الكوفيين في اسم الجنس فقال وقولهم في هذا أصح" (٨).

(١) المستقصى ١/ ٢٦٥. يضرب في الحث على تخليص الرجل نفسه من الأذى والشدة.

(٢) سنن الترمذي، ٣٥٩/٥، حديث رقم: ٣٢٢١ السنن الكبرى. البيهقي: ١١١/٢.

(٣) البيت من بحر الطويل، وهو لذي الرمة، ديوانه ص ١٩٥٢، مغني اللبيب ٦٤١/٢، همع الهوامع ١/ ١٧٤، وشرح التصريح ١٦٥/٢.

(٤) البيت من بحر البسيط، ينظر: شرح عمدة الحافظ ص ٢٩٨.

(٥) البيت من بحر الخفيف، ينظر: المقاصد النحوية: ٢٣٠/٤.

(٦) سورة البقرة من الآية ٨٥.

(٧) البيت من بحر الكامل، وهو في ديوانه ٣٠١/٢.

(٨) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ٢٣٥/١.

المسألة العاشرة

إعراب أسماء الأفعال

توطئة:

أسماء الأفعال: أفعال تقوم مقام الأفعال في الدلالة على معناها، وفي عملها. وتكون بمعنى الأمر، وهو الكثير فيها، مثل: مه، بمعنى اكفف، وآمين، بمعنى استجب، وتكون بمعنى الماضي كشتان، بمعنى افترق، تقول: شتان زيد وعمرو، وهيهات، بمعنى بُعد تقول: هيهات العقيق، ومعناه: بُعد، وبمعنى المضارع كأوه بمعنى: أتوجع، و(وئ) بمعنى: أعجب^(١).

رأي أبي عبد الله الصغير - رحمه الله -:

قال المكناسي:

ما ناب عن فعل كشتان وصه .. هو اسم فعل وكذا أوه ومه

والصحيح: أنها أسماء لقبولها بعض "علامات" الأسماء، كالتنوين، والتعريف، مثال التعريف "قولهم: النجاء" بمعنى "انج".

د: "ذهب كثير - كالأخفش - إلى أنها لا موضع لها من الإعراب، وقيل: موضعها نصب"^(٢).

قال "لنا" شيخنا الأستاذ أبو عبد الله الصغير: هذا الخلاف على ما في الإفصاح مرتب لا مفرع، فلا موضع لها عند من جعل مدلولها لفظ الفعل، وموضعها نصب عند من جعل مدلولها المصدر^(٣).

(١) ينظر: شرح ابن عقيل ٣/ ٣٠٢، ٣٠٣. توضيح المقاصد: ٣/ ١١٥٩، وحاشية الصبان: ٢/ ٢٨٧.

(٢) توضيح المقاصد والمسالك ٣/ ١١٥٩.

(٣) إتحاف ذوي الاستحقاق ببعض مراد المرادي وزوائد أبي إسحاق، ٢/ ٢٤٠.

دراسة المسألة:

ذكر المكودي "أن أسماء الأفعال هي أسماء حسب مذهب جمهور البصريين. كما أن بعضهم ذكر رأياً آخر، وهو أنها أفعال استعملت استعمال الأسماء، أما الكوفيون فقالوا: هي أفعال. وبعض المدثين ادعى أن الذي أطلق مصطلح (الخالقة) على اسم الفعل هو الفراء(١). ولزوم بناء أسماء الأفعال هو مناسبتها ما لا تمكن له، وهو الماضي والأمر، فمعنى صه (اسكت)، ومعنى مه (اكفف)، وليس بمعنى (لا تتكلم)، و(لا تفعل)، فهما يعينان الفعل المنهي. وما جعلهم يقولون: إن هذه الأسماء ليست بأفعال على الرغم من كونها تؤدي معنى الأفعال، هو أن صيغها مخالفة لصيغ الأفعال، وهي لا تتصرف، كما أن اللام والتنوين يدخلان في بعضها(٢).

قال الشاطبي نقلاً عن بعض الشيوخ: "وهذا يعني بلا تأثر لا محصول له، فإن تقديره من شرط بناء اسم الفعل أن لا يكون العامل مؤثراً في لفظه، وهذا هو نتيجة وجوب البناء لا شرطه ولا سببه، فحاصل المعنى على هذا، من شرط بناء اسم الفعل، أن لا يكون معرباً وهذا محال"(٣).

والنحويون ليسوا متفقين على إعرابها وبنائها؛ فقد "ذهب كثير منهم الأخفش إلى أن أسماء الأفعال لا موضع لها من الإعراب، وهو مذهب المصنف، ونسبه بعضهم إلى الجمهور، وذهب المازني ومن وافقه إلى أنها في موضع نصب، ونقل عن سيبويه وعن الفارسي

(١) حاشية ابن حمدون على شرح المكودي لألفية ابن مالك، ١٧٩/٢. والأشباه والنظائر: ٢١٣.

(٢) شرح اللباب للشيخ الفاضل النحوي البياني، ولباب الإعراب لتاج الدين الشيخ محمد بن محمد بن أحمد

الإسفراييني، تحقيق أبو الكميت محمد مصطفى الخطيب، دار الكتب العلمية، ٢٣٥/٢٠١٨، ١.

(٣) شرح التصريح على التوضيح، ٤٥ / ١.

القولان، وذهب بعض النحويين إلى أنها في موضع رفع بالابتداء، وأغنى مرفوعها عن الخبر كما أغنى في "أقام الزيدان" (١).

وبعد هذا العرض، نستنتج أن أسماء الأفعال مبنية عند النحويين، معربة عند البعض الآخر، وأما أبو عبد الله الصغير فلم يجزم بأحدهما، وإنما عرض الرأيين بلا ترجيح. جمهور النحويين على أن أسماء الأفعال كلها مبنية، وليس منها معرب حتى ما كان منها أسماء لأفعال مضارعة، فمنها المبني على الفتح، وهو الشائع، مثل: هيهات، وشتان، والمنقول منها، نحو: عليك، وإليك، ومنها المبني على السكون، مثل: (مء)، (صء)، ومنها المبني على الكسر، مثل: نزال.

واختلفوا في علة البناء وسببه إلى أقوال متعددة.

وهذا البناء لا محل له من الإعراب مذهب الأخفش، واختاره ابن مالك، وهو مذهب الجمهور، وهو ما عناه أبو عبدالله الصغير لا موضع لها عند من جعل مدلولها لفظ الفعل. ومنهم من يرى أن لها محلاً من الإعراب، وفيه قولان:

- الأول يذهب إليه أبو عبدالله الصغير إلى أنها في محل نصب مصادر بأفعال مضمرة، وعليه المازني، ونسب إلى سيبويه، وهو ما عناه أبو عبدالله الصغير، وموضعها نصب عند من جعل مدلولها المصدر.

- والثاني يرى أنها في موضع رفع بالابتداء، أعني مرفوعها عن الخبر، نحو: أقام الزيدان، وهذا لم يشر إليه أبو عبدالله الصغير، وكأنه لا يراه مذهباً.

(١) توضيح المقاصد والمسالك ٣/ ١١٥٩. والخصائص: ٣/ ٤٩-٥٠، وشرح التصريح: ٢/ ٢٠١.

المسألة الحادية عشرة

إعراب العلم المركب تركيباً مزجياً

توطئة:

العلم المركب هو الذي يتركب من كلمتين، مثل: "عبد الله"، وهو ينقسم إلى ثلاثة أقسام:

العلم المركب الإسنادي، والعلم المركب الإضافي، والعلم المركب المزجي (١).

ويكون الجزء الأول في المركب الإسنادي مسنداً إليه مبنياً على آخره، والجزء الثاني مسنداً مبنياً أيضاً، أو يكون الجزء الأول مسنداً والجزء الثاني مسنداً إليه، والجزآن يؤلفان جملة فعلية أو اسمية. أما في المركب الإضافي فيكون الجزء الأول معرباً حسب موقعه وهو مضاف، والجزء الثاني مضافاً إليه. وفي المركب المزجي يكون الجزء الأول مبنياً على الفتح والجزء الثاني معرباً ممنوعاً من الصرف (٢).

رأي أبي عبد الله الصغير - رحمه الله -:

والعلم اَمْتَع صَرْفُهُ مُرَكَّبًا .. تَرْكِيْبٌ مَرْجٍ نَحْوُ مَعْدِيكِرْبَا

د: المراد به جعل الاسمين اسماً واحداً، لا بإضافة ولا بإسناد، ينبغي أن يزداد، "ولا يعطف منوى" إخراجاً لخمس عشرة ونحوه.

د: ويبنى صدره على الفتح إلا أن يكون ياء، قيل: "أو نونا نحو باذنجانة، دليل تركيبه فتح نونه الأولى في "التصغير" كبعلبك، قاله أبو حيان.

د: وإنما لم تفتح الياء؛ لأن "للتركيب" مزيد ثقل، ونون باذنجانة كالياء؛ إذ غُنِضَتْهَا

كمدها.

د: فإن كان فيه مع العلمية سبب مؤثر منع الصرف، كهرمز من رامهرمز.

(١) المعجم المفصل في النحو العربي. د. عزيزة فوال بابتي: ٦٩٢ / ٢.

(٢) معجم الإعراب الملون من القرآن الكريم، أبو فارس الدحداح، مكتبة العبيكان، ط١، ٢٠٠٣، ص ١٥٩.

قال شيخنا الأستاذ: يقوم من هذا أن أبا هريرة غير مُنصرف، وقد أشبعنا القول فيه عند قوله: بنات الأوبر" (١).

قال شيخنا الأستاذ (أبو عبدالله الصغير) في قولهم: إن (أل) في (بنات الأوبر) دخلت على علم دليل على أن جزء العلم علم، فيلزم منه منع صرف أبي هريرة، خلافاً للإمام أبي عبدالله بن مرزوق.

ثم أخذ في سوق أقوال العلماء حول ذلك كالمرادي، وشيخه أبو عبدالله، وابن مرزوق. وابن مرزوق يخالف قول الصغير؛ فلا يرى منع صرف (هريرة) في قولهم: (أبي هريرة) للعلمية والتأنيث؛ لأنه يعدُّ لفظة (هريرة) نكرة تصغير (هرة) فليست علماً بل جزؤه، فإن قيل له: جزء العلم علم، قال هذا باطل؛ لأن العلم مجموع كلمتي المضاف والمضاف إليه، وهو ما يراه أبو عبدالله الصغير كما نقل عنه المكناسي أنفاً (٢).

دراسة المسألة:

المركب تركيباً مزجياً هو العلم المركب من كلمتين صارتا كلمة واحدة، مثل: بعلبك، حضرموت، وهي أسماء ممنوعة من الصرف، وتعرب حسب موقعها في الجملة (٣). وقيل - أيضاً -: إن المزجي إن ختم بويه بني على الكسر على الأشهر، وقد يعرب غير منصرف، وإن لم يختم بويه، أعرب غير منصرف على الأشهر، كما أن حكم المزجي يظهر في: (ذا إن بغير وية ثم أعربا)، ف(ذا) إشارة إلى المزجي. فإن قيل: أبهم في قوله: (أعرب) إذ لم يبين أنه غير منصرف، وقد يُذكر في باب ما لا ينصرف (٤).

(١) إتحاف ذوي الاستحقاق ببعض مراد المرادي وزوائد أبي إسحاق، ٢ / ٢٥٨-٢٥٩. ٢٧٥/١.

(٢) ينظر: حاشية الخضري على ابن عقيل: ٢٩-٣٠.

(٣) المرجع السابق، ص ٢٩.

(٤) توضيح المقاصد والمسالك، بشرح ألفية ابن مالك للمرادي، ١ / ٣٩٩.

فقد ذكر المصنف أن المركب تركيبياً مزجياً إن ختم بـ (ويه) بني، أما بغير (ويه) أعرب، فقد نقول جاءني سيبويه، ورأيت سيبويه ومررت بسيبويه، فيبني على الكسر، وهناك من أجاز إعرابه وإن كان منتهياً بـ(ويه) فقال: جاءني سيبويه، ورأيت سيبويه، ومررت بسيبويه. ومن ذلك أيضاً: جاءني بعلبك، ورأيت بعلبك، ومررت ببعلبك، فيتم إعرابه إعراب ما لا ينصرف، ويجوز فيه أيضاً البناء على الفتح، فنقول: جاءني بعلبك، ورأيت بعلبك، ومررت ببعلبك، كما يجوز أيضاً إعراب المتضايقين، فيقال: جاءني حضر موت، ورأيت حضر موت، ومررت بحضر موت^(١).

والمقصود بذلك هو وجود حكمين لإعراب المركب المزجي وهما:

الحكم الأول: أن يُفتح آخره كبعلبك وحضر موت، إلا إن كان ياء فيسكن كمعد يكرم.

الحكم الثاني: أن يعرب بالضممة والفتحة في حالة النصب والجر إعراب ما لا ينصرف للعلمية

والتركيب، أما إن كان كلمة (ويه) فيبني على الكسر كسيبويه، وعمرويه^(٢).

قال الصبان: "المركب تركيب المزج نحو: بعلبك وحضر موت ومعد يكرم لاجتماع فرعية المعنى بالعلمية وفرعية اللفظ بالتركيب، والمراد بتركيب المزج أن يجعل الاسمان اسماً واحداً لا بإضافة ولا بإسناد بل ينزل عجزه من الصدر منزلة تاء التانيث ولذلك التزم فيه فتح آخر الصدر، إلا إذا كان معتلاً فإنه يسكن نحو: معد يكرم؛ لأن ثقل التركيب أشد من ثقل التانيث، فجعلوا لمزيد الثقل مزيد تخفيف بأن سكنوا ياء معد يكرم ونحوه، وإن كان مثلها قبل تاء التانيث يفتح نحو: رامية وعارية، وقد يضاف أول جزأي: المركب إلى ثانيهما فيستصحب سكنون ياء معد يكرم ونحوه"^(٣)..

(١) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، الإمام المالكي، المجلد الأول، ص ٧٢.

(٢) توضيح المقاصد والمسالك، بشرح ألفية ابن مالك للمراذي، ١/ ٣٩٩.

(٣) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك: ٣٦٦/٢.

ويستنتج مما سبق أن إعراب العلم المركب يختلف تبعاً لنوعه، فإن كان اسماً مركباً تركيبياً
إضافياً، أُعرب الجزء الأول حسب موقعه في الجملة ويكون الجزء الثاني مضافاً إليه، أما إن
كان مركباً تركيبياً مزجياً فهو غير منصرف حسب أغلب الآراء، والمركب الإسنادي يعرب حسب
الجملة التي يتألف منها، فإن كانت فعلية، فالفعل يليه الفاعل، وإن كانت اسمية فالمبتدأ يليه
الخبر.

المبحث الثاني

آراءه النحوية في الأفعال والحروف

وفيه مطلبان:

المطلب الأول:

آراءه النحوية في الأفعال. وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: ماهية فعل الشرط في قول الناظم: (وأي فعل آخر منه ألف).

المسألة الثانية: حكم تعليق أرى في قوله تعالى (رب أرنى كيف تحيي الموتى)

المطلب الثاني:

آراءه النحوية في الحروف: وفيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: حكم إلحاق تاء التأييث بنعم أو بئس إذا فُسر فعلهما بمؤنث.

المسألة الثانية: تفسير كون (بله) حرف جر عند الأخفش.

المسألة الثالثة: حكم تنوين الأحرف المقطعة في القرآن الكريم.

المطلب الأول

آراؤه النحوية في الأفعال

وفيه مسألتان:

المسألة الأولى:

ماهية فعل الشرط في قول الناظم: (وأي فعل آخر منه ألف).

المسألة الثانية:

حكم تعليق أرى في قوله تعالى (رب أرني كيف تحيي الموتى).

المسألة الأولى

تقدير (كان) ونوعها في قول الناظم "وأَيُّ فعلٍ آخرٌ منه ألف"

توطئة:

اختلف شارحو الألفية في تفسير قول الناظم السابق في العنوان؛ من حيث: هل (كان) هنا مقدره أو لا؟ وإذا كانت مقدره فهل هي ناقصة أو تامة.

رأي أبي عبد الله الصغير-رحمه الله:-

قال المكناسي:

وأَيُّ فعلٍ آخرٌ منه ألفٌ .. أو واوٌ أو ياءٌ فمعتلاً عُرِفَ

د: ويحتمل أن تكون "كان" المقدره ناقصة(١).

قال شيخنا أبو عبد الله الصغير: "يوهم أنها ليست ناقصة في الوجه الأول، وليس كذلك". انتهى. ويجب على الوجه الثاني نصب أو واو أو ياء(٢).

أي هنا شرطية وكان تامة مقدره بعدها، وآخر منه: مبتدأ وألف خبر، والجملة خبر(سدت مسد الفاعل). وقوله: "فمعتلاً عرف" جواب الشرط، ويحتمل أن تكون كان المكدره ناقصة، وآخر اسمها، وألف خبرها، ووقف عليه بحذف التنوين على لغة ربيعية، ويجوز أن تكون (أي) موصولة على مذهب من أجاز إضافتها إلى النكرة(٣). وعلى لغة ربيعية التي تقف على المنصوب المنون بالسكون يبعد كون أو واو أو ياء مرفوعين.

(١) توضيح المقاصد والمسالك ١ / ٣٤٩.

(٢) إتحاف ذوب الاستحقاق: ١ / ٢٣٠، ٢٣١.

(٣) توضيح المقاصد والمسالك ١ / ٣٤٩.

دراسة المسألة:

قال المكودي (١): "وأي فعل" شرط وهو مرفوع بالابتداء وكان بعده مقدره، و(آخر منه ألف) هي جملة من مبتدأ وخبره مفسرة للضمير المستكن في كان المقدره، ويحتمل أن تكون ناقصة وآخر منه اسمها وألف خبرها ووقف عليه بالسكون، (أو واو أو ياء فمعتلا) الفاء جواب الشرط، و(معتلا) حال من الضمير في عرف مقدم على عامله، وفي (عرف) ضمير مستتر عائد على فعل. انتهى.

وفي هذه الجملة أمور عدة؛ هي:

الأول: لم يتم ذكر خبر أي، الواقعة مبتدأ ما هو، وفي خبر أسماء الشرط الواقعة مبتدأ خلاف، والأصح أنه جملة الشرط، وقيل: هي وجملة الجواب، وقيل: جملة الجواب فقط.

الثاني: (جملة آخر منه ألف) هي جملة تفسيرية ربما لا محل لها، على الرغم من أن محلها النصب على أنها خبر لكان المقدره.

الثالث: يحتمل أن تكون الجملة ناقصة.

الرابع: لم يتعرض لإعراب قوله: أو واو أو ياء ولا يخلو إما أن يكونا مرفوعين في جميع النسخ أو منصوبين كذلك.

الخامس: قول وقف عليه بالسكون ليس بأمر واضح ومبين.

السادس: والفاء جواب الشرط، يوهم أن الجواب نفس الفاء، ولكن الجواب الجملة التي بعدها لا الفاء.

السابع: أجمل القول في دخول الفاء على معمول الجواب، والجواب ماض مثبت، وتفصيله: أن الجواب إن كان مستقبل المعنى، والشرط مسبباً عن فعل الشرط (٢).

(١) شرح المكودي على الألفية، ص ٢٠.

(٢) شرح ابن عقيل، ابن عقيل، أعرب الألفية وعلق عليها الشيخ قاسم الشماعي الرفاعي، ٥٧/١.

وقد رأى أبو عبد الله الصغير تقدير (كان) الناقصة في البيت؛ وعليه فإن "أي" اسم شرط مبتدأ، وأي مضاف و"فعل" مضاف إليه "آخر" مبتدأ "منه" جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لآخر، وهو الذي سوغ الابتداء به "ألف" خبر المبتدأ الذي هو آخر، والجملة مفسرة لضمير مستتر في كان محذوفاً بعد أي الشرطية: أي فهذه الجملة في محل نصب خبر كان المحذوفة مع اسمها، وكان هي فعل الشرط، وقيل: آخر اسم لكان المحذوفة، وألف خبرها، وإنما وقف عليه بالسكون مع أن المنصوب المنون بوقف عليه بالألف على لغة ربيعة التي تقف على المنصوب المنون بالسكون، ويبعد هذا الوجه كون قوله " أو واو، أو ياء" مرفوعين، وإن أمكن جعلهما خبراً لمبتدأ محذوف وتكون "أو" قد عطفت جملة على جملة "أو واو، أو ياء" معطوفان على ألف "فمعتلاً" الفاء واقعة في جواب الشرط، و"معتل حال من الضمير المستتر في عرف مقدم عليه "عرف" فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على فعل، وخبر "أي" هو مجموع جملة الشرط والجواب على الذي نختاره في أخبار أسماء الشرط الواقعة مبتدأ.

والتقدير: أي فعل مضارع كان هو - أي الحال والشأن - آخره ألف أو واو أو ياء فقد عرف هذا الفعل بأنه معتل، يريد أن المعتل من الأفعال المعربة هو ما آخره حرف علة ألف أو واو أو ياء" (١).

(١) تعليق الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد على البيت في شرح ابن عقيل على الألفية ١/٨٣، ٨٤.

المسألة الثانية

حكم تعليق أرى في قوله تعالى: "رَبِّ أَرْنِي كَيْفَ تُخَيِّمُ الْمَوْتَىٰ"^٣.

توطئة:

الفعالان (أرى وأعلم) فعالان يتعديان إلى مفعولين في الأصل، وعند دخول همزة التعديّة عليهما يتعديان إلى ثلاثة مفاعيل (١).

وهما يلحقان بباب (ظنّ وأخواتها) ومن خصائص هذه الأفعال الإلغاء والتعليق؛ والتعليق هو ترك العمل لفظاً دون معنى لمانع؛ نحو: ظننت لزيد قائم. والإلغاء هو: ترك العمل لفظاً ومعنى لا لمانع -ترك العمل لغير موجب- نحو: زيد ظننت قائم فليس لظننت عمل في زيد قائم لا في المعنى ولا في اللفظ (٢). ومن النحاة من رأى دخول الفعل (أرى) في الآية محل الدراسة تحت حكم التعليق.

رأى أبي عبد الله الصغير -رحمه الله-:

قال المكناسي:

د (٣): ومن تعليق "أرى" "عن" الثاني قوله تعالى: ﴿رَبِّ أَرْنِي كَيْفَ تُخَيِّمُ

الْمَوْتَىٰ﴾^٤ (٤).

كتب أستاذنا أبو عبد الله الصغير على هذا المحل سماه تعليقا (٥).

(١) النحو العربي بين القديم والحديث، ص ٣٥.

(٢) شرح ابن عقيل على الألفية ٢/٤٤، ٤٥.

(٣) توضيح المقاصد والمسالك ١/٥٧٣.

(٤) سورة البقرة، آية: ٢٦٠.

(٥) إتحاف ذوي الاستحقاق ببعض مراد المرادي وزوائد أبي إسحاق، ١/٣٧٦، ٣٧٧.

دراسة المسألة:

قال المرادي: "تعليق" أعلم وأرى" المذكورتين عن الثاني جائز؛ لأن (أعلم) قلبية
(أرى) - من باب الحمل- بصرية، وهي ملحقة بالقلبية في ذلك، ومن تعليق أرى عن الثاني
قوله تعالى: ﴿رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى﴾ (١).

وقال الأشموني: يستثنى من إطلاقه التعليق، فالعلان: أعلم وأرى، يعلقان عن الثاني،
لأن أعلم قلبية وأرى ملحقة بالقلبية حتى وإن كانت بصرية (٢).

فـ "المفعول الثاني من مفعولي رأى البصرية، وعلم العرفانية يعلق عنه العامل، ومن
التعليق عنه قوله تعالى: "رب أرنى كيف تحيي الموتى" فأرنى هنا بصرية؛ لأن إبراهيم -
عليه السلام - كان يطلب مشاهدة كيفية إحياء الله - تعالى - الموتى" (٣).

وأبو عبد الله الصغير من أولئك الذين رأوا التعليق في الآية الكريمة - كما سبق - وذكر
عنه تلميذه المكناسي.

وقد سمى أبو عبد الله الصغير ذلك تعليقاً مع أن أفعال القلوب هي الخاصة بالتعليق، ورأى
في الآية الكريمة بصرية، وليست علمية أو قلبية حملاً لها على (على) العلمية.

كذلك من جعل أعرب (كيف) مفعولاً ثانياً، يقول الخصري: "فجملة كيف الخ، في محل
المفعول الثاني علق عنها أرى، وقد يقال: يصح كون كيف اسماً معرباً مجرداً عن الاستفهام
هي المفعول الثاني بمعنى الكيفية، مضافة إلى الفعل بعدها على حد: يوم ينفع أي: أرنى كيفية
إحيائك" (٤).

(١) توضيح المقاصد والمسالك ١/ ٥٧٣.

(٢) هامش رقم (١) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ٦٧/٢.

(٣) توضيح المقاصد والمسالك ٢/ ٩١٣. والحديث الشريف في صحيح البخاري باب الوضوء (٢٦) موطأ

الإمام مالك (٦٣)، ومسند الإمام أحمد (٢٠٠٨٩). وصحيح مسلم، كتاب الطهارة: ١٢/٨.

(٤) حاشية الخصري على ابن عقيل: ٣٥٣.

المطلب الثاني

آراؤه النحوية في الحروف

وفيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى:

حكم إلحاق تاء التانيث بنعم أو بئس إذا فُسر فعلهما بمؤنث.

المسألة الثانية:

تفسير كون (بئله) حرف جر.

المسألة الثالثة:

حكم تنوين الأحرف (الهجاء) المقطعة في القرآن الكريم.

المسألة الأولى

إلحاق تاء التانيث بنعم أو بنس إذا فسرا بمؤنث وفاعلها مُقدَّر

توطئة:

اختلف البصريون والكوفيون في ماهية (نعم وبنس)؛ فذكر البصريون والكسائي أنهما فعلان ماضيان، وذهب بقية الكوفيين أن (نعم وبنس) اسمان مبتدآن؛ لدخول حرف الجر عليهما (١).

والمسألة التي بين أيدينا تناقش رأي أبي عبد الله الصغير في إلحاق تاء التانيث بـ (نعم وبنس) إذا فسرا بتمييز مؤنث، وفاعلها مقدر. فإذا كان المخصوص مؤنثاً، يجوز تذكير الفعل وتانيثه، وإن كان الفاعل مُذكرًا، فتقول: "بنس أو بنست الشراب الخمر، ونعم أو نعمت الثواب الجنة". رأي أبي عبد الله الصغير – رحمه الله –:

قال المكناسي:

د: إلحاق التاء إذا فسر بمؤنث قوله: فيها ونعمت (٢).

قال شيخنا أبو عبد الله الصغير: فيه نظر، لأن التمييز فيه غير مذكور (٣).

دراسة المسألة:

معلوم أن الفعل له أحوال مع فاعله من حيث التذكير والتانيث، و(نعم وبنس) فعلان على الراجح؛ ولكن حكمهما مع الفاعل تذكيراً وتانيثاً يختلف عن بقية الأفعال؛ "إلحاق تاء التانيث

(١) آراء الكسائي عند شراح ألفية ابن مالك في القرن الثامن الهجري، إعداد نهاد عبد الفتاح فريح بدرية، دار الكتب العلمية، ٢٠١٧، ص ٢٢٢.

(٢) توضيح المقاصد والمسالك ١١٣/٢. والحديث الشريف في صحيح البخاري باب الوضوء (٢٦) موطأ الإمام مالك (٦٣)، ومسند الإمام أحمد (٢٠٠٨٩). وصحيح مسلم، كتاب الطهارة: ١٢/٨.

(٣) إتحاف ذوي الاستحقاق ببعض مراد المرادي وزوائد أبي إسحاق، ١٧٣/٢.

بـ (نعم وبئس) جائز حين يكون فاعلها اسمًا ظاهرًا مؤنثًا، ويصح حذفها حتى لو كان الفاعل مؤنثًا حقيقيًا؛ نحو: نعمت فتاة العمل والنشاط، وبئس، أو بنست فتاة البطالة والخمول، وهذا كله في حالة جمودهما، فلا يكون لهما مضارع ولا أمر ولا شيء من المشتقات (١). ومن ذلك حديث أبي هريرة -رضي الله عنه- عن النبي (ﷺ): "اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْجُوعِ ، فَإِنَّهُ بِنَسِّ الضَّجِيعِ ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنَ الْخِيَانَةِ ، فَإِنَّهَا بِنَسِّ الْبُطَانَةِ" (٢). وقول الشاعر (٣):

نِعْمَتْ جِزَاءُ الْمُتَّقِينَ الْجَنَّةُ .. دَارُ الْأَمَانِي وَالْمُنَى وَالْمِنَّةُ (٤)

ومن ينعم النظر في هذه المسألة يجد وجهين في كلام العرب: "نعم المرأة"، و"نعمت المرأة" بإلحاق العلامة وحذفها، ولكن لا يجوز أن نقول: "قام المرأة"، وعليه فإن ما سوغ ذلك سيبان؛ هما:

أحدهما - إرادة الجنس حقيقة، وكأنك قلت: زيد نعم جنسه الذي هو الرجال، فإذا أثبتت على جنسه انجر له الثناء معهم، والآخر - أن تجعل الممدوح وهو جميع الجنس؛ فكأنك تقول: "زيد نعم زيد الذي هو من جنس الرجال". وهنا نجعل المفرد بمنزلة الجنس مبالغة في المدح (٥).

وبذلك، نفهم أن فاعلها إن كان مؤنثًا جاز إلحاق علامة التأنيث على معنى جماعة، وحذفها على معنى جماعة.. فنقول: "هذه الدار نعمت البلد"، فتلحق العلامة وإن كان البلد

(١) النحو الوافي؛ عباس حسن، ١/ ٣٦٩.

(٢) سنن أبي داود حديث رقم: (١٥٤٧)، ورواه النسائي حديث رقم: (٥٤٦٨)، وابن ماجه حديث رقم: (٣٣٥٤).

(٣) شرح الصدور بشرح زوائد الشذور، شمس الدين البرماوي، محمد بن عبد الدائم بن موسى القاهري الشافعي، تحقيق أحمد إسماعيل عبد الكريم، دار الكتب العلمية، ٢٠١١، ص ٦٥.

(٤) هذا البيت من الرجز، لا يعرف قائله. اللغة: الأمانى: جمع أمنية، بضم الهمزة، وتشديد الياء وتخفيفها، المنى: بضم الميم وفتح النون ما يتمناه الإنسان، المنة: - بكسر الميم وتشديد النون - العطية.

والشاهد في البيت: قوله: «نعمت جزاء المتقين الجنة» فقد أنت (نعم) بالتاء، مع تذكير فاعلها، وهو جزاء المتقين، لكون المخصوص، وهو الجنة مؤنثًا، ينظر الشاهد في: التذييل والتكميل (٤/ ٥٤٩)، ومنهج السالك (ص ٤٠٠)، والشذور (ص ٢١).

(٥) ينظر: شرح جمل الزجاجة، لابن عصفور الإشبيلي، ٦٩/٢.

مذكراً، لأنك أردت به الدار، وتقول: هذا البلد نعم الدار، فلا نلحق العلامة لأنك قصدت البلد والبلد مذكراً. وهنا نستشهد بقول الشاعر:

أَوْ حُرَّةً عَيْطَلٌ ثَبَجَاءُ مُجْفِرَةٌ .. دَعَائِمُ الزُّورِ نِعْمَتُ زَوْرُقِ الْبَلَدِ (١).

وقد تم إلحاق تاء التانيث لأن الزورق هو كناية عن الناقة (٢)، يعني نِعْمَتُ سَفِينَةٍ

المَفَازَةِ.

وقد اعترض أبو عبد الله الصغير على الاستشهاد بحديث: "فَبِهَا وَنِعْمَتُ" (٣)؛ لأن التمييز ليس موجوداً؛ وبناء عليه لا يعرف إذا كان الفاعل مذكراً أم مؤنثاً، وهو محق في هذا؛ لأننا إذا نظرنا في نص الحديث كاملاً لا نستطيع أن نقدر الفاعل بالتذكير وحده أو التانيث وحده؛ ونص الحديث هو: "مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فِيهَا وَنِعْمَتُ، وَمَنْ اغْتَسَلَ فَأَلْغَسَ أَفْضَلُ". فهذا دليل على أنه قد يستعنى عن التمييز للعلم بجنس الضمر. التقدير: فبالرخصة أخذ، ونعمت سنة الوضوء، فحذف التمييز، وهو رخصة، واسم الممدوح، وهو الوضوء؛ لفهم المعنى.

(١) هذا البيت من البسيط وقائله ذو الرمة، غيلان بن عقبة العدوي (ت ١١٧ هـ) من قصيدة يمدح بها بلال بن أبي بردة، وهذا البيت في وصف الناقة.

اللغة: حرّة: ناقة، عيطل: طويل العنق، ثبجاء: ضخمة الوسط أو السنام، مجفرة: ضخمة الوسط، دعائم الزورق: عظيمة القوائم، زورق البلد: عظيمة الصدر. والشاهد: قوله: «نعمت زورق البلد»؛ حيث أنت الفعل، فدخلت تاء التانيث عليه، والزورق مذكر لكنّه أنت على المعنى؛ لأنه كنى به عن الحرّة وهي الناقة. ينظر: معاني القرآن للفراء (١/ ٢٦٨)، في التذييل والتكميل (٤/ ٥٤٩)، والمقرب (١/ ٦٨). ومنهج السالك (ص ٤٠٠)، وتاج العروس: ٥١٤/٣٣ (ن ع م)..

(٢) شرح جمل الزجاجي، ٧٣/٢.

(٣) السنن الكبير، أبو بكر أحمد بن الحسين بن عليّ البيهقي (٣٨٤ - ٤٥٨ هـ)، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية (د. عبد السند حسن يمامة) ط ١، ١٤٣٢ هـ - ٢٠١١ م، ٣٦٩/٢. حديث رقم (١٤٢١).

إعرابه: الفاء: حرف عطف مبني على الفتح، والباء حرف جرّ مبني على الكسر لا محل له من الإعراب، والهاء ضمير مبني على السكون في محل جرّ يعود على السنة المفهومة من السياق، والجار والمجرور متعلقان بالفعل قبلهما (توضاً). ونعمت: الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، نعم: فعل ماض مبني على الفتح، والتاء للتانيث حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب، وفاعل نعم محذوف، تقديره: الخصلة، أو السنة، أي نعمت الخصلة (أو السنة).

لذا نقول: إن استدلال المكناسي بحديث "فبها ونعمت" في المسألة ليس صواباً، وإن كان اعتراض الصغير في محله، لكن هل يجوز حذف التمييز المفسّر أو لا؟ أكثر النحويين على عدمه وأولوا الحديث، في حين أجاز ابن عصفور الحذف مستدلاً بالحديث الشريف.

قال المرادي: "فاعل" نعم" في المثال ضمير مبهم مفسر بالتمييز بعده، و"معشره" هو المخصوص بالمدح" ثم ذكر أحكام الضمير المفسّر، فقال: "ولهذا الضمير أحكام:..."
الثالث: أنه إذا فسّر بمؤنث لحقته تاء التأنيث فتقول: "نعمت امرأة هند" ... وقال ابن أبي الربيع: لا تلحق، وإنما يقال: "نعم امرأة هند" استغناء بتأنيث المفسّر، ونص خطاب على جواز الأمرين... "ثم يقول": "... تنبيهان:

الأول: نص سيبويه على لزوم ذكر هذا التمييز، وصح بعضهم أنه لا يجوز حذفه، وإن فهم المعنى، ونص بعض المغاربة على شذوذ "فبها ونعمت"..." (١)

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ٩١٣/٢. المساعد على تسهيل الفوائد. بهاء الدين بن عقيل، تحقيق: د. محمد كامل بركات، (دار الفكر، دمشق - دار المدني، جدة)، ط١، (١٤٠٠ - ١٤٠٥هـ): ١٣٠/٢

المسألة الثانية:

الخلاف حول (بَلَّه)

توطئة:

(بَلَّه) هي على ثلاثة أوجه عند النحاة:

الوجه الأول: بله هي اسم فعل وما بعدها يكون منصوبًا. كما في قول الشاعر:

تَدَعُ الْجَمَاجِمَ ضَاحِيًا هَامَاتُهَا .. بَلَّهَ الْأَكْفَ كَأَنَّهَا لَمْ تُخَلَقِ (١).

بنصب الأكف.

الوجه الثاني: هي مصدر بمعنى الترك وما بعدها مجرور. تقول: بله مسينا قد اعتذر،

واغفر له إساءته، أي: اترك.

الوجه الثالث: هي اسم مرادف لـ (كيف) وما بعدها يكون مرفوعًا (٢)، نحو: بله المريض؟

الوجه الرابع- أن تكون بمعنى سوى، نحو قوله ﷺ: "أَعَدَدْتُ لِعِبَادِي الصَّالِحِينَ مَا لَا عَيْنٌ

رَأَتْ وَلَا أُذُنٌ سَمِعَتْ، وَلَا خَطَرَ عَلَى قَلْبِ بَشَرٍ، نُخْرًا، بَلَّهَ مَا أَطَّلَعَكُمْ اللَّهُ عَلَيْهِ" (٣)، وقد

استعملت مجرورة في رواية " ولا خطر على قلب بشر نُخْرًا من بله ما اطلعتم عليه".

وعليه فهي معربة بمن خارجة عن المعاني السابقة من أنها مبنية على الفتح، وهذا يؤيد

ما ذهب إليه أبو عبد الله الصغير من جواز كونها معربة. قال السيوطي: "وتنفرد من (بجر بله)

كَحَدِيثِ الْبُخَارِيِّ: "عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ يَقُولُ اللَّهُ أَعَدَدْتُ لِعِبَادِي الصَّالِحِينَ مَا لَا عَيْنَ رَأَتْ وَلَا أُذُنَ

(١) البيت من بحر الكامل، وهو لكعب بن مالك الأنصاري رضي الله عنه، (ديوانه ٢٤٥)، ويروى: تذر

الجماجم. أوضح المسالك: ١٩/١، مغني اللبيب ١٥٦، الجني الداني ٤٠٤.

(٢) الخلاف النحوي في الأدوات، إعداد عامر فائل محمد بلحاف، إشراف: د. حنا بن جميل حداد، رسالة مقدمة

للحصول على درجة الدكتوراه، جامعة اليرموك، الأردن، ٢٠٠٩، ص ١٣٤.

(٣) صحيح البخاري: ٦/١١٦، حديث رقم (٤٧٨٠) باب فلا تعلم نفس ما أخفي لهم من قرة أعين، صحيح

مسلم: ٢١٧٤/٤، حديث رقم (٢٨٢٤) كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها.

سَمِعَتْ وَلَا خَطَرَ عَلَى قَلْبِ بَشَرٍ نَخْرًا مِنْ بَلْهٍ مَا أَطْلَعْتُمْ عَلَيَّ" وَالْمَعْرُوفُ نَصَبُهُ أَوْ فَتْحُهُ كَمَا
تَقْدُمُ عَلَى أَنْ فِي بَعْضِ طُرُقِ الْحَدِيثِ (مِنْ بَلْهٍ) بِفَتْحِ الْهَاءِ مَبْنِيَّةٌ" (١)

رَأَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الصَّغِيرِ -رَحِمَهُ اللَّهُ-:

قَالَ الْمَكْنَسِيُّ:

كَذَا زُوَيْدٌ بَلْهَ نَاصِبِينَ .. وَيَعْمَلَانِ الْخَفْضَ مَصْدَرَيْنِ

د: ويجوز ألا تزداد "ما" بعد "رويدا" أي: أن تستعمل مجردة من "ما" وذهب الأخفش
إلى أن "بله" حرف جر (٢).

قال "لنا" شيخنا الأستاذ أبو عبد الله الصغير: يريد مع ما فيها من معنى الاستثناء
المنقطع، والله تعالى أعلم (٣). ف(بله) إما أن تكون حرف جر، أو أداء استثناء.

دراسة المسألة:

لكلمة (بله) العديد من الوظائف النحوية، نذكر منها:

(١) قد تكون اسم فعل أمر مبني على الفتح بمعنى: دع.

(٢) قد تكون مصدرًا منصوبًا على المصدرية نائبًا عن فعل الأمر.

(٣) اسمًا معربًا بمعنى غير.

(٤) اسم استفهام بمعنى (كيف)

(١) همع الهوامع: ٤٦٥/٢. حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك: ٣٠٢/٣.

(٢) الجنى الداني في حروف المعاني؛ المؤلف: أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي
المصري المالكي (ت: ٧٤٩هـ)، تحقيق: د فخر الدين قباوة -الأستاذ محمد نديم فاضل - الناشر: دار الكتب
العلمية، بيروت - لبنان - ط١، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢م؛ ص ٤٢٦.

(٣) إتحاف ذوي الاستحقاق ببعض مراد المرادي وزوائد أبي إسحاق، ٢/٢٤٣-٢٤٤.

أما الأخفش فقد ذهب إلى أن (بله) هي حرف جر جاء بمنزلة (حاشا) و(عدا)(١).
أما الكوفيون والبغداديون فقد جعلوا (بله) من أدوات الاستثناء، فقد رأوا ما بعده خارجاً
عن ما قبله في الوصف فجعله استثناء، وهذا مثال: أكرمت العبيد بله الأحرار(٢).
وتعليل مخالفة الأخفش لكون (بله) هي حرف جر ما قاله: " الجر بعدها هو المجمع على
سماعه من لسان العرب، مثال: بله الأكف كأنها لم تخلق"، هذا ما نقله أبو حيان عن الأخفش
في تعليل رؤية (بله) حرف جر بمعنى (من) الابتدائية(٣).
وبهذا نرى أن الأخفش خالف الجميع باتخاذ (بله) حرف جر حيث أسند ذلك إلى السماع
وإلى المعاني التي تكون عليها في الجمل.
وقد علل أبو عبد الله الصغير اختيار الأخفش بقوله: "يريد مع ما فيها من معنى الاستثناء
المنقطع"؛ فكأنه جعلها بمنزلة (حاشا، و عدا، و خلا) حرف جرّ.

(١) حق الصدارة في النحو العربي بين النظرية والتطبيق، الدكتور عزمي محمد عيال سلمان، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠١١، ص٥٢، وشرح المفصل للزمخشري، ٤٤/٣.
(٢) الحفاية بتوضيح الكفاية، عبد الله بن محمد الكردي البيتوشي، تحقيق: الدكتور طه صالح أمين آغا، دار الكتب العلمية، ٢٠١٢، ص٦٠٧، والهمع، ٢٣٥/١.
(٣) ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: د. رجب عثمان محمد ومراجعة: د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٨٨م، ١٧٥٢/٤.

المسألة الثالثة

حكم تنوين الأحرف (الهجاء) المقطعة في القرآن الكريم

توطئة:

الحروف المقطعة في القرآن هي تلك الحروف الموجودة في أوائل السور التي افتتحت بها بعض السور، وقد جاءت في فواتح تسع وعشرين سورة. وقد جاءت ضمن عدد معين يبدأ بحرف واحد وينتهي بحروف خمسة (١).

رأي أبي عبد الله الصغير-رحمه الله:-

قال المكناسي:

كتب شيخنا الأستاذ (أبو عبد الله الصغير) على هذا المحل: "الصواب عدم تنوينها؛ لأنها مبنية لوضعها وضع الحروف، وشافهني (ابن غازي) بنحوه، وقد علمت ما في "طه" ونحوه من الفواتح، والله أعلم" (٢).

دراسة المسألة:

لقد خصص سيبويه (٣) باباً لأسماء السور، ففصل في القول، وذكر أن (صاد) (٤) لا يصرف، أما (نون) (٥) فيجوز صرفهما في قول مَنْ صَرَفَ هُنْدًا؛ لأن النون تكون أنثى فترفع جوازاً.

(١) نظرية الإعجاز العددي، دراسة نقدية، ليندا تركي جبريل، دار المأمون للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠١١، ص ١٩٢-١٩٣.

(٢) إتحاف ذوي الاستحقاق ببعض مراد المرادي وزوائد أبي إسحاق، ٢ / ٣٨٥.

(٣) الكتاب، سيبويه، باب أسماء السور، ٢٥٨/٣.

(٤) سورة ص، الآية: ١.

(٥) سورة القلم، الآية: ١.

أما(حم(١)، طس(٢)، يس(٣)) فلا ينصرف، لأنها أسماء سور، أو أضفته إليه، ومن ثمّ تكون قد نزلت منزلة الاسم الأعجمي. أما (طسم) (٤) فإما فتح الجزأين، أو ترك الحروف ساكنة كما هي، و(كهيعص(٥)، المر(٦)): ليس فيه إلا الحكاية(٧).

وإعراب الأحرف المتقطعة يأتي على قسمين اثنين هما: الأول: ما لا يمكن إعرابه مثل: كهيعص. والثاني: إما إعرابه أو الحكاية(٨).

وبما أن الخلاف قد وقع في إمكانية الإعراب أو عدمه وبالتالي سيقع على التنوين، لكون التنوين علامة من علامات الإعراب؛ أقول إن سيبويه قال(٩)، في كتابه: فالرفع والجر والنصب والنصب والجزم بحروف الإعراب، وحروف الإعراب للأسماء المتمكنة، والأفعال المضارعة، وأسماء الفاعلين، وهذا منه بيان لا إشكال فيه، أن أسماء غير الفاعلين وهي التي تضارعها الأفعال التي في أوائلها الزوائد الأربع، والنصب في الأسماء: رأيت زيداً، والجر: مررت بزيد، والرفع: هذا زيد. وليس في الأسماء جزم لتمكنها، وإلحاق التنوين، وهذا كله بيان أن الأسماء هي الكلمات المؤلفة من الحروف المقطعة(١٠).

(١) سورة غافر، آية: ١.

(٢) سورة النمل، الآية: ١.

(٣) سورة يس، الآية: ١.

(٤) سورة الشعراء، الآية: ١.

(٥) سورة مريم، آية: ١.

(٦) سورة الرعد، آية: ١.

(٧) الإعجاز اللغوي في فواتح السور، سهام خضر، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٨، ص ١٤١.

(٨) المرجع السابق، ص ١٤١.

(٩) الكتاب، سيبويه، باب مجاري أواخر الكلم من العربية، ١٣/١.

(١٠) الفصل في الملل والأهواء والنحل، الإمام أبي محمد علي بن أحمد المعروف بابن حزم الظاهري، تحقيق: د.

محمد إبراهيم نصر، د. عبد الرحمن عميرة، دار الجيل، ط ٢، ١٩٩٦، ٥/١٤٠، الكتاب، ٤١/١.

وقد قرأ الجمهور للآية الكريمة: (ص والقرآن ذي الذكر)(١) بالسكون، وهناك من قرأها بكسر الدال غير منونة (صَادٍ)، ومن قرأها بكسر الدال منونة (صَادٍ)، ومن قرأها بفتح الدال (صَادٍ)، ومن قرأها بضمها غير منونة (صَادُ)، وهذه كلها قراءات شاذة لا يعول عليها. ورواية ابن أبي إسحاق أنه قرأ الصاد بكسر الدال مع التنوين؛ وهذا يعني أنها حرف مجرور بحرف قسم محذوف(٢).

قال الطبري: "واختلفت القراء في قراءة ذلك فقرأته عامة قراء الأمصار خلا عبد الله بن أبي إسحاق وعيسى بن عمر، بسكون الدال، فأما عبد الله بن أبي إسحاق فإنه كان يكسرها لاجتماع الساكنين، ويجعل ذلك بمنزلة الأداة، كقول العرب: تركته حاثٍ باثٍ، وخازٍ بازٍ يخفضان من أجل أن الذي يلي آخر الحروف ألف فيخفضون مع الألف، وينصبون مع غيرها، فيقولون حيث بيث، ولأجعلنك في حيص بيص: إذا ضيق عليه.

وأما عيسى بن عمر فكان يوفق بين جميع ما كان قبل آخر الحروف منه ألف، وما كان قبل آخره ياء أو واو فيفتح جميع ذلك وينصبه، فيقول: ص، ق، ن، يس، فيجعل ذلك مثل الأداة كقولهم: ليت، وأين وما أشبه ذلك.

والصواب من القراءة في ذلك عندنا السكون في كل ذلك، لأن ذلك القراءة التي جاءت بها قراء الأمصار مستفيضة فيهم، وأنها حروف هجاء لأسماء المسميات، فيعرب إعراب الأسماء والأدوات والأصوات، فيسلك به مسالكهن، فتأويلها إذ كانت كذلك تأويل نظائرها التي قد تقدم بيانها قبل فيما مضى" (٣).

(١) سورة ص، آية: ١.

(٢) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، الشيخ العلامة محمد الأمين الشنقيطي، إشراف بكر بن عبد الله أبو زيد، مجمع الفقه الإسلامي بجددة، بدون سنة نشر، ص ٣٢٣-٣٢٤.

(٣) جامع البيان في تأويل القرآن. أبو جعفر الطبري (ت ٣١٠هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م: ١٣٨/٢١. الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل. الزمخشري: ١٧٢/٤ وما بعدها.

وبهذا نفهم أن تنوين الحروف المقطعة في بناء أسماء الحروف الموضوعه للهجاء جائز، ويمكن استخدامه حسب آراء العلماء والنحويين، وقد رأى أبو عبد الله الصغير عكس ذلك.

وأسماء الحروف الهجائية مبنية عند جمهور النحاة، قال ابن جنى: "اعلم أن هذه الحروف ما دامت حروف هجاء غير معطوفة ولا موقعة موقع الأسماء فإنها سواكن الأواخر في الإدراج والوقف وذلك قولك ألف با - تا. ثا، جيم - حا - خا دال ذال - را - زاي - سين - شين - صاد - ضاد وكذلك إلى آخرها، وذلك أنها إنما هي أسماء الحروف الملفوظ بها في صيغ الكلم" (١).

وأميل إلى رأي النحاة من جواز تنوين الحروف المقطعة؛ لورده عن العرب.

(١) سر صناعة الإعراب. أبو الفتح عثمان بن جنى، تحقيق: د. حسن هندأوي، دار القلم - دمشق، ط١، ١٩٨٥م. ٧٨١/٢.

المبحث الثالث

آراءه النحوية المشتركة بين أنواع الكلمة

وفيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى:

حكم ماهية الضم في (اخشوا القوم) ونحوه.

المسألة الثانية:

إعراب مذ ومنذ.

المسألة الثالثة:

إعراب الآخرة في قوله تعالى: (والله يريد الآخرة).

المسألة الأولى

ماهية الضم في (اخشوا القوم) ونحوه

توطئة :

التقاء الساكنين من الظواهر النطقية الممتنعة في اللغة العربية، فقد قرر النحويون والعلماء عدم إجازة التقاء الساكنين في اللغة العربية إلا في موضعين هما: حالة الوقف، وفي وسط الكلمة إن كان الأول من الساكنين حرف مد، والثاني مدغمًا في مثله، مثل: (دابة) (١). وقد اختلف النحاة في حقيقة الكسر في (اخشوا القوم)، ونحوه. رأي أبي عبد الله الصغير -رحمه الله-:

قال المكناسي:

قال شيخنا الأستاذ: الظاهر أن هذا لالتقاء الساكنين لا للبناء، انتهى. وهذا كما قال (٢).

دراسة المسألة:

الواو والياء إذا كان ما قبلهما مفتوحًا، فإنك لا تحذفهما للساكن بعدهما، بل تحركهما، مثل: "اخشوا الله"، "اخشي القوم"، وإنما لم يحذفوهما، وإن كانا حرفي علة، لأنهم لو أسقطوهما لاجتماع الساكنين، لأوقع حذفهما التباسًا. فلو قلت: "اخشوا زيدًا"، ثم "اخشوا القوم"، فلو أسقطت الواو للساكن بعدها، لبقيت الشين مفتوحة وحدها، فكان يلتبس خطاب الجمع بالواحد، وكذلك تقول للواحدة المؤنثة، "اخشي زيدًا"، ثم تقول: "اخشي القوم". فلو أخذت تحذف الياء للساكن بعدها، التبس خطاب المؤنث بالمذكر. وليس الأمر في الواو المضموم ما قبلها والياء إذا انكسر ما قبلها كذلك، فإنه لا يقع بحذفهما لبس، مع أن الثقل

(١) المعجم المفصل في فقه اللغة، مشتاق عباس معن، دار الكتب العلمية، ٢٠١٥، ص ٥٠.

(٢) إتحاف ذوي الاستحقاق ببعض مراد المرادي وزوائد أبي إسحاق، ١/ ٢٠١.

الكائن بالحركة في الواو المضموم ما قبلها والياء المكسور ما قبلها أبلغ، فإضافة إلى اللبس الخفة، فلذلك حركت ولم تحذف(١).

"وأما اخشوا القوم، ارموا الرجل، واخشي الرجل، فإنهم لو حذفوا لالتبس الواحد بالجميع، والأنثى بالذكر وليس هنا موضع التباس"(٢). "وتقول: اخشوا الرجل، واخشي الرجل، فتحرك، ولا تحذف، لأنهما بمنزلة الحروف التي هي غير معتلة ومع ذلك فإنك لو حذف ما قبله الفتحة لالتقاء الساكنين، لخرج اللفظ إلى لفظ الواحد المذكور، وذهبت علامة التأنيث وعلامة الجمع، فكنت تقول: اخش الرجل فتقول على هذا للجماعة: اخشون الرجل، وللمرأة: اخشين زيدا وكل ما جرى مما قبله مفتوح فهذه سبيله"(٣). "يريد: أن الواو المفتوح ما قبلها، والياء المفتوح ما قبلها لا تسقط لاجتماع الساكنين؛ لأنها لو سقطت لأوقعت لبسا، لأنك لو قلت اخشوا زيدا ثم قلت اخشوا القوم لو أسقطت واو الجمع للساكن الذي بعدها لقلت اخش القوم على لفظ الواحد، فتجنبوا هذا، وكذلك نقول للمرأة اخشي زيدا، فلو قلت: اخش القوم وحذفت الياء لاجتماع الساكنين لبقيت الشين وحدها مفتوحة على لفظ الواحد المذكور. "ومع ذلك أن قبل هذه الواو والياء أخف الحركات"(٤).

وعليه فإن الراجح هو رأي أبي عبد الله الصغير في المسألة؛ إذ الكسر في نحو: (اخشوا القوم) لالتقاء الساكنين، وليس للبناء، أي أنه شبه المبني بما هي فيه كذلك، نحو: اخشوا القوم. "حاصله أنهم ضموا آخر قل عند وصله بنحو ادعوا اتباعا لثالث ما اتصل به لا نقلا؛ لأن الهمزة همزة وصل فلما أرادوا تحريك واو اخشوا التي هي لكونها فاعلا بمنزلة الجزء الأخير من الفعل عند اتصال نحو القوم به، اختاروا الضمة حملا للشيء على نظيره، فوجه الشبه بين الضمتين كون كل في آخر الفعل أعم من أن يكون آخر حقيقة أو تنزيلا.

(١) يراجع: شرح المفصل للزمخشري. ابن يهيش: ١٢٤/٩، وموسوعة علوم اللغة العربية، ٤٢١/٢.

(٢) الكتاب. سيبويه: ١٥٧/٤.

(٣) المقتضب. المبرد: ٢٢/٣.

(٤) شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي، ٢٩/٥. وارتشاف الضرب: ٧٢٣/٢. شرح المفصل: ٢٩٢/٥.

وأورد على الشارح أن ضمة الواو؛ لمناسبتها لها، كما قالوا في (لتبلون) فهي ضمة مناسبة لا ضمة بناء، وضمة قل لإتباع ثالث ما بعده فهي ضمة إتباع لا ضمة بناء. وأصل تحريكهما للتخلص من التقاء الساكنين، وكلامنا في أسباب ضم البناء فكان الأولى إسقاط هذا الأخير" (١).

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك: ١٤٩/١.

المسألة الثانية

ماهية مذ ومنذ وإعرابهما

توطئة:

لم تتفق كلمة النحاة في بيان أصل منذ "فقال البصريون: بسيطة. وقال الكوفيون: مركبة. ثم اختلفوا، فقال الفراء: أصلها من ذو: من الجارة، وذو الطائفة. وقال غيره منهم: أصلها من إذ: من الجارة، وإذ الظرفية... أصلها من ذا: من الجارة، وذا اسم إشارة. ولهم في تقرير هذه الأقوال تكلفات واهية. والصحيح مذهب البصريين. وفيهما لغتان: ضم الميم، وهي الفصحى. وكسرهما، وهي لغة سليم"^(١)، فمذ ومنذ "لفظان مركبان من (من وإذ)، وبذلك تم حذف الهمزة ووصلت من بالذال، والميم ضُمَّت؛ للتفريق بين حالة الإفراد والتركيب.

وما يدل على كونهما مركبين -من لفظتين: من وإذ- كسر الميم في قول بعض العرب، ولو ثبت أنهما مركبان فيجب أن يكون الرفع بعدهما لتقدير فعل؛ لأن الفعل يحسن بعد إذ، والمقصود من كل ذلك: لو قلنا: ما رأيتَه مذ مضى يومان، ومنذ مضى شهران، ومن خفض بهما، فقد اعتبر "من"، ولذا فإن الخفض بـ "منذ" أجود، لوجود نون من فيها، تغليباً لمن، وبذلك يكون الرفع بمذ أجود، وذلك لحذف نون "من" منها، تغليباً لإذ، وهذا كله دليل على أن أصل مذ هو "منذ"^(٢).

(١) الجنى الداني: ٥٠٠، وينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب. أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م، ٤ / ١٧٥٠. اللباب في علل البناء والإعراب. ٣٧٠/١.

(٢) ديوان أبي الطيب المتنبي بشرح أبي البقاء العكبري، المسمى التبيان في شرح الديوان، ضبط نصه وصححه كمال طالب، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٨، ٤ / ٨٩.

رأي أبي عبد الله الصغير-رحمه الله:-

قال المكناسي:

"مذ ومنذ" لا يكونان عند الأخفش إلا مبتدئين، وقد قال أبو عبد الله الصغير: الظاهر مناقضة هذا لما "عزي" للأخفش في الوجه الأول من ظرفيتهما(١).

أي أنه يؤيد كلام الأخفش في أنهما اسمان، مع أنه صرح بأن هذا القول مناقض لظاهر القول من أن مُذ، منذ ظرف.

دراسة المسألة:

ذكر النحويون أن الاسم الذي يأتي بعد "مذ" يكون مرفوعاً على معنى ومخفوضاً على معنى.

فإذا رفعت تكون اسماً مبتدأ والذي يأتي بعدها يكون الخبر، وهي لا تقع إلا في الابتداء لقلّة تمكّنها وهي لا معنى لها في غيره، والمقصود من كل ذلك، ذكره في هذا المثال: لم آت مذ يومان، وأنا أعرفه مذ ثلاثون سنة، وكلمتك مذ خمسة أيام. وما نعيه ب: لم آت مذ يومان أي مدة ذلك يومان، وكأني قلت: لم أراه ثم ذكرت المقدار والحقيقة والغاية..

أما إن أتت بمعنى "في" ونحوها، فهذا هو الموضع الذي ينخفض ما بعدها فيه، ويكون حرف خفض، ويمكننا التمثيل على ذلك بالقول: أنت عندي مذ اليوم، ومذ الليلة وأنا أراك مذ اليوم يا فتى، فالمعنى المقصود هو في اليوم وفي الليلة. وإن قال: أنا أراك مذ سنة، والمقصود أن الرؤية أولها كان مذ سنة، ولهذا قلنا أراك لأنك تخبر عن حال لم تنقطع. وهذا شرط لـ "مذ"(٢).

وفي كتاب الجمل، ذكر باب خاص بـ (مذ ومنذ)، تحدث فيه الزجاجي عن كل ما يدور حول منذ ومنذ.. قال فيه: "وقد قال إنه ثبت أنه إذا ارتفع ما بعدهما فهما اسمان، وإذا انجرّ ما

(١) إتحاف ذوي الاستحقاق ببعض مراد المرادي وزوائد أبي إسحاق، ١٣٣/٢.

(٢) المقتضب، للمبرد، ٣٠ / ٣.

بعدهما فهما حرفان، ولكن الغالب على مذ ومنذ أن الأولى اسمية؛ لأنها محذوفة من (منذ)، والحذف تصرف، والتصرف بابها الأسماء لا الحروف، أما الثانية فهي حرفية (١). كما ذكر أنه لو كان الاسم بعد "مذ" على إضمار الفعل، لكانت من الحروف الطالبة للفعل كـ "قد" والسين وسوف. فهما اسمان إذا ارتفع ما بعدهما وحرفان إذا انجرّ ما بعدهما (٢).

وما جرى عليه أكثر العرب أن (منذ) يجر بها الزمان مطلقاً وأن (مذ) لا يجر بها إلا ما حضر من الزمان دون ما مضى.

فالراجح عند ابن مالك ومن تبعه التسوية بين منذ ومذ، وأنه يجوز بعدهما الرفع والجر، وبذلك هما اسمان إن رفع بهما، إما أن يكونا مبتدئين والذي يأتي بعدهما خبراً أو بالعكس، وإن جرّ بهما فهما في الماضي، بمعنى (من) لابتداء الغاية وبمعنى (في) في الزمان الحاضر (٣).

وأتى رأي البصريين بأن: مذ ومنذ: إما أن يكونا اسمين أو حرفي جر، فإن كانا اسمين فإن ما بعدهما يرتفع لأنه خبر عنهما، وإن كانا حرفي جر، فإن ما بعدهما يكون مجروراً بهما، وقد بُنِيَ؛ لأنهما يتضمنان معنى (من وإلى) (٤).

وما جاء في حاشية كتاب (منحة الملك الوهاب) يلخص ما جاء في إعراب (مذ ومنذ) في أربعة مذاهب تم بيانها على الشكل التالي:

الأول: معنى (مذ ومنذ) الأمد، إذا كان الزمان حاضراً أو معدوداً، فلو كان الزمان ماضياً فمعناهما أول المدة، وهما على كل حال مبتدآن، وما بعدهما خبر عنهما واجب التأخير

(١) شرح جمل الزجاجي، ٢ / ١٥٢.

(٢) المرجع السابق، ٢ / ١٥١.

(٣) منحة الملك الوهاب بشرح ملحّة الإعراب للحريري، محمد بن عبد الله الملك بن عبد السلام بن عبد الحفيظ ابن دعسين القرشي الأموي اليمني، تحقيق الدكتور عبد اللطيف محمد محمد داود، دار الكتب العلمية، ٢٠١٨، ١ / ٥١٤.

(٤) ديوان أبي الطيب المتنبي بشرح أبي البقاء العكبري، المسمى التبيان في شرح الديوان، ٨٩ / ٤.

فيه، وهذا مذهب المبرد وأبي علي الفارسي وابن السراج وابن الحاجب (١).
 الثاني- مذ ومنذ ظرفان يتعلقان بمحذوف خبر مقدم، وما يأتي بعدهما هو مبتدأ مؤخر وهما
 يعنيان (بين وبين مضافان)، وهذا هو مذهب الأخفش، والزجاج، والزجاجي (٢).
 الثالث- "مذ ومنذ" ظرفان مضافان لجملة تم حذف الفعل فيها ولكن الفاعل بقي فيها. وهذا
 مذهب جمهور الكوفيين، وابن مالك، والسهيلي (٣).
 الرابع- "مذ ومنذ" ظرفان، والاسم بعد كل منهما هو خبر لمبتدأ محذوف والجملة الاسمية
 المؤلفة من المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب لأنها صلة الموصول.
 كما لا بد من التنويه هنا أن أصل (مذ ومنذ) مركب من "من" حرف جر ومن "ذو" التي أتت
 بمعنى الذي، وهذا مذهب بعض الكوفيين (٤).
 والواضح مما سبق أن للبصريين مذهبين، وهما:
 - (مُنذ) مبتدأ والمرفوع بعده خبر.
 - (مُنذ) خبر مقدّم والمرفوع بعده مبتدأ مؤخر.
 وللكوفيين مذهبان أيضاً، هما:
 - أن منذ ظرف والاسم المرفوع بعدها فاعل بكان المحذوفة.
 - أن منذ ظرف، والمرفوع بعده خبر مبتدأ محذوف.
 والأولى هو الرأي الأول القائل إنها مبتدأ والمرفوع بعدها خبر.

وذكر سيبويه أن في دخول "مذ ومنذ" على الجملة الاسمية خلافاً، ولفظه "مذ ومنذ" اسم
 زمان، فيجوز إضافتهما إلى الجمل كسائر أسماء الزمان، أما الأخفش فقد رأى أنه لا بد من

(١) منحة الملك الوهاب بشرح ملحّة الإعراب، ١/٥١٥، والمقتضب، ٣/٣٠٠-٣١، والإيضاح العضدي،

ص ٢٦١، الكافية بشرح الرضي، ٢/١٢٢.

(٢) شرح جمل الزجاجي، ٢/١٥٢.

(٣) منحة الملك الوهاب بشرح ملحّة الإعراب، ١/٥١٥، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ١/٣٦٧.

(٤) منحة الملك الوهاب بشرح ملحّة الإعراب، ١/٥١٦.

تقدير اسم زمان محذوف، فـ (مذ ومنذ) لا يدخلان إلا على أسماء الزمان ملفوظاً بها أو مقدرًا^(١)، وما يثير العجب عند هذا الأخير أنه أجاز كسر "إن" بعدهما وهو يؤكد اعتقاده بأن اسم الزمان محذوف قبلها^(٢).

ف"مذ فيمن رفع بها بمنزلة إذا وحيث، وجه الجمع بينهما أنه إذا رفع بها تصير اسمًا من أسماء الزمان، كقولك: مذ يومان، وخبر المبتدأ يكون المبتدأ في المعنى، فإذا كان كذلك علمت أنّ مذ إذا رُفعت فهي من أسماء الزمان، وإذا جُعِلت اسمًا من أسماء الزمان جاز إضافتها إلى الجملة كما جاز إضافة إذ إليها، وذلك نحو قولهم: لم أره مذ كان كذا، ومذ خرج زيد، أفلا ترى أن مذ المتصلة بالفعل لا تخلو من أن تكون اسمًا أو حرفًا، فلا يجوز أن تكون حرف جر لأن حروف الجر لا تدخل على الأفعال، فإذا لم يجر أن تكون حرف جر ثبت أنها اسم، وأنه أضيف إلى الفعل لما كان اسمًا من أسماء الزمان"، وهذا شرح مفصل وواضح لما قاله سيبويه^(٣).

ومذ ومنذ إذا كان معناهما (في)، وإذا كان معناهما تقدير المدة فهما اسمان، إلا أنه لا بد من الإشارة إلى أن (مذ) تستعمل اسمًا أكثر من (منذ) التي هي حرف، فالأنباري أشار إلى سبب ورود (مذ) اسمًا و(منذ) حرفًا فقال: لأن (مذ) دخلها الحذف، والحذف لا يكون إلا في الأسماء، أما الأخفش فقد ذكر أن (مذ ومنذ) هما ظرفان في موضع الخبر، والمرفوع هو المبتدأ^(٤).

وفي ألفية ابن مالك، فإن (مذ ومنذ) إما أن يكونا اسمين ويحصل ذلك في موضعين:

الأول: هو أن يرتفع ما بعدهما.

(١) الكتاب، سيبويه، باب الظروف المبهمة غير المتمكنة، ٢٨٥/٣.

(٢) اعتراضات أبي حيان لأعلام نحاة البصرة والكوفة، نهاد عبد الفتاح فريح بدرية، دار الكتب العلمية، ٢٠١٧، ص ٢٠٦.

(٣) التذليل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي، ٣٣٧/٧.

(٤) ينظر: أسرار العربية، أبو بكر بن الأنباري، تحقيق: بركات يوسف، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٢٠هـ، ٢٤٤/١، والإنصاف لابن الأنباري ٣٥٦/١، اعتراضات أبي حيان لأعلام نحاة البصرة والكوفة، ص ٢٠٧.

والثاني: أن يليهما فعل. وإما أن يكونا حرفين، فيكون المجرور بهما ماضيًا (١).

وهناك من يذكر أنه "لا يجوز أن ترفع إلا زمانًا أو مقتضيًا للزمان، فقد قال ابن السراج: "مذ" إنما وضعت لتليها الأزمنة، فإذا وليها فعل؛ فإنما هو لدلالة الفعل على الزمان، فإذا قلت: ما رأيته مذ قدم فلان، فالمقصود: مذ يوم قدم فلان، وإن عطفت مذ على ما عملت فيه اسما فقد حملته على النصب دون حكم الإعراب المقدر بعد مذ" (٢).

وفي نحو: "ما رأيته مذ يومان"، فمن الناس من رأى أنه ارتفع بفعل مضمر كالكسائي، ومنهم من رأى الرفع على الابتداء، فـ" مذ: خبر مقدم ظرف، والتقدير: بيني وبين لقائه يومان. وهذا ما رآه أبو القاسم الزجاجي. أما الفارسي، وأبو بكر فقد ذهب إلى أنه خبر مبتدأ والتقدير: مدة ذلك يومان، وهذا الأفضل، لأنه لا ينكسر أصلًا، فمذهب أبي القاسم ينكسر (٣).

ويرى البعض أن باب "منذ" هو الجر، لأنها في الأزمنة لابتداء الغاية بمنزلة "من" في سائر الأسماء، فإن تم الرفع، فقد جعلت "منذ" اسمًا، وذهبت إلى أنها "مذ" في الحقيقة، وفي هذا الأمر قليل جدًا، لأنها في الأزمنة بمعنى "من" في الأيام. أما " مذ " فيستدل على أنها اسم، وهي محذوفة من "منذ" – التي هي اسم في الأساس – وهنا الحذف لا يكون في الحروف وإنما يكون في الأسماء والأفعال (٤).

وفي دخول (مذ) و(منذ) على الجمل الاسمية خلاف؛ فالبعض يرى أنهما اسما زمان، والبعض رأى أنهما لا يدخلان إلا على أسماء الزمان ملفوظًا بها أو مقدرًا (٥).

هذا، وقد ذكر أبو عبد الله الصغير أن للأخفش رأيين في مذ ومنذ؛ الأول أنهما مبتدآن، والثاني أنهما ظرفان، وقال عن نسبة كونهما مبتدئين للأخفش: "الظاهر مناقضة هذا لما

(١) حاشية ابن حمدون على شرح المكودي لألفية ابن مالك، المسماة الفتح الودودي على المكودي، ١/ ٤٨٠.

(٢) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ٧/ ٣٣٦ – ٣٣٧، الأصول لابن السراج، ٢/ ١٣٨.

(٣) شرح جمل الزجاجي، ٢/ ١٥٧، الإيضاح العضدي، لأبي علي الفارسي، ص ٢٦١.

(٤) المقتضب، للمبرد، ٣/ ٣١.

(٥) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ٥/ ٩٥.

"عزي" للأخفش في الوجه الأول من ظرفيتهما"، والوجه الثاني أنه أنهما منصوبان على الظرفية، وهما في موضع الخبر، والمرفوع بعدهما مبتدأ، والتقدير: بيني وبين لقائه يومان، وهذا ليس مقصوراً على الأخفش بل لعزي للزجاج، وطائفة من البصريين.

والحق أن المنسوب إلى الأخفش في هذه المسألة هو ظرفية (مذ ومنذ)(١).

أما بناء "مذ، ومنذ" فلشبههما بالحروف، لكونهما حرفين.

أما إذا كانا اسمين فبنياً لتضمنهما معنى الحرف (شبه معنوي)، إذا قلت: ما رأيت مذ يومان، ومنذ ليلتان، أي ما رأيت من أول اليومين إلى آخرهما، ومن أول الليلتين إلى آخرهما. أما علام بُنِيا؟

فنقول بنيت مذ على الأصل وهو السكون، أما منذ فبنيت على الضم؛ لأنه لمَّا وجب تحرك

الذال؛ لالتقاء الساكنين (من إذ) بعد حذف الهمزة بنيت على الضم اتباعاً لضمة الميم.

(١) همع الهوامع؛ للسيوطي ٢/٢٢٣.

المسألة الثالثة

حذف المضاف وبقاء عمله

توطئة:

جاء عن العرب قليلاً إبقاء المضاف إليه على حالة من الجرّ الذي كان له قبل حذف المضاف، بشرط أن يكون ما حُذِفَ - وهو المضاف - مماثلاً لمضافٍ متقدّم، أي للمضافِ الثابت الذي عطف عليه المضاف المحذوف. وقد تضمن هذا الشرط شرطين، هما:

الأول- أن يكون المحذوف معطوفاً على مضافٍ ثابتٍ، فإن كان كذلك جاز حذف المضاف، وإن لم يكن كذلك لم يجز، وما جاء من ذلك فلا يقاس عليه كقراءة ابن جَمَاز "والله يريد الآخرة"، بجرّ (الآخرة)؛ فإن المضاف المحذوف، وهو (عَرَضَ) ليس بمعطوف على (عَرَضَ) الأول في قوله: "تريدون عرض الدنيا".

والثاني- أن يكون المضاف المحذوف مماثلاً للمضاف المتقدّم في اللفظ والمعنى، فلو كان غير مماثل له لم يجز القياس فيه، فإن وجد فسماعٌ يحفظ: "والله يريد الآخرة"، إذا قدرنا: والله يريد باقي الآخرة... فإذا توفّر الشرطان معاً جاز الحذف قياساً، نحو: ما مثل أخيك ولا أبيك يقولان ذاك، فالتقدير: ولا مثل أبيك" (١).

وقد اختلف النحاة في إعراب (الآخرة) من قوله - تعالى -: ﴿ مَا كَانَ لِنَبِيِّ أَنْ يُكُونَ لَهُ أَسْرَى حَتَّىٰ يُنْخَنَ فِي الْأَرْضِ ۚ تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ ۗ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ (٢).

(١) يراجع: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك). أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت ٧٩٠هـ) ١٦٠/٢ وما بعدها.
(٢) سورة الأنفال، آية: ٦٧. القراءة في المحتسب ١/ ٢٨١ - ٢٨٢، والبحر المحيط ٤/ ٥١٨ - ٥١٩.

رأي أبي عبد الله الصغير-رحمه الله:-

قال المكناسي:

د: في قراءة (١) ابن الجماز: "والله يريد الآخرة" بالخفض، والعاطف "مفصول" وقدره المصنف "عرض" كذا ذكره أبو حيان مثلاً لقوله في التسهيل: "ومع عاطف مفصول بغير لا".

واستشكل شيخنا أبو عبد الله الصغير كونه من العاطف المفصول، وقوله: وقدره المصنف: "عرض الآخرة"، وقدره غيره: "باقي الآخرة" (٢).

حذف المضاف وبقاء عمله، أي جر المضاف إليه، على تخريج تقدير مضاف محذوف (عرض) أو (باقي) قال ابن مالك: "وربما جزوا الذي أبقى كما قد كان قبل حذف ما تقدما. دراسة المسألة:

اختلف في إعراب (الآخرة) من قوله - تعالى -: "ثُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ"^٣، وكان الاختلاف بين نصبها وجرها، والنصب واضح على المفعولية، وأما الجر - على قراءة شاذة لابن جماز - فهو الذي وقع فيه الإشكال، وهو محل الدراسة في هذه المسألة؛ والتقدير في هذه الجملة أن الله عز وجل يريد عمل الآخرة؛ لأن المحذوف ليس مماثلاً لما عطف عليه، فلا يمكننا القول "عرض الآخرة"؛ لأن ما في الآخرة دائم (٣).

(١) ينظر: المحرر الوجيز؛ لابن عطية ٢ / ٥٥٢. وابن جماز هو: سليمان بن محمد بن مسلم بن جماز و يكنى بي أبو الربيع. وفاته: مات بعد السبعين ومائة. روى القراءة عرضاً على أبي جعفر وشيبة، ثم عرض على نافع، وأقرأ بحرف أبي جعفر ونافع وهو مقرئ جليل، ضابط نبيل، مقصود في قراءة نافع وأبي جعفر. ينظر: غاية النهاية: ١ / ٤٣١.

(٢) إتحاف ذوي الاستحقاق ببعض مراد المرادي وزوائد أبي إسحاق، ٢ / ١٤٤.

(٣) شرح الإمام الفارضي على ألفية ابن مالك، ٢ / ٥١٦.

وقال أبو البقاء العكبري (١) في التبيان: إن الجمهور قد اختار نصب (الآخرة) على الظاهر، وقرئ شاذًا بالجر، فتقديره: أن الله يريد عرض الآخرة، فتم حذف المضاف، وبقي عمله (٢). وهذا أحد التأويلين في البيت وهما الظاهران في قراءة قوله تعالى: "والله يريد الآخرة" بالجر .

وأبو عبد الله الصغير يستشكل على جر (الآخرة) عطفًا، وإنما يجرها على حذف مضاف؛ إذ قال: وقدره المصنف: "عرض الآخرة"، وقدره غيره: "باقي الآخرة".

وهنا يبدو سؤال هل يأتي الام مجرورًا بدون إضافة أو حرف، أما تقدير حرف الجر هنا فبعيد، وأما تقدير المضاف فيصطدم مع قول (نمط) جرّ المضاف إليه بعد حذف المضاف، وهو أن يكون المحذوف معطوفًا على مثله لفظًا ومعنى بعاطف متصل غير مفصول، ومنه قول:

أَكُلُّ امْرِئٍ تَحْسَبِينَ امْرَأًا .. وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارًا (٣).

أو منفصل بلا، كقولهم: " مَا كُلُّ سَوْدَاءٍ تَمْرَةً وَلَا بَيْضَاءٍ شَحْمَةً " .. وما عدا ذلك فهو محفوظ لا يقاس عليه، ومنه قراءة ابن جمار هذه حيث فصل بين المتعاطفين بغير لا.

(١) التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء العكبري: ٦٣٢/٢. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٣٩٧/٣.
(٢) إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، الشيخ زين الدين خالد بن عبد الله الأزهرى، تحقيق محمود نصار، دار الكتب العلمية، ٢٠١٤، ٧٣٣/١.

(٣) حاشية الشهاب، للقاضي الخفاجي، ضبطه الشيخ عبد الرزاق المهدي، دار الكتب العلمية، ٢٠١٧، ٤/٥٠٥. والبيت من بحر المتقارب قاله أبو دؤاد الإيادي، وقيل قائله: عدي بن زيد. والمعنى: يقول الشاعر لفتاته: لا ينبغي أن تظني كل من رأيت له صورة الرجال رجلا لأنه لا يستحق اسم الرجل إلا من كان ذا نعوت حسنة وأفعال كريمة كما لا ينبغي لك أن تظني أن كل نار تتوقد بالليل نارا وإنما النار العظيمة هي التي توقد لقرى الضيفان وهداية السالكين بالليل، وهو معنى جميل. والبيت في ديوان أبي داؤد ٣٥٣، الكتاب: ٦٦/١، شرح التسهيل (١/٣٨٨)، شرح المفصل: ١٩٦/٢، معجم الشواهد (ص ١٤٧).

الفصل الثاني

آراء أبي عبد الله الصغير الصرفية

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول:

آراؤه الصرفية في الأسماء: وفيه سبع مسائل .

المبحث الثاني:

آراؤه الصرفية في الأفعال: وفيه مسألة واحدة .

المبحث الثالث:

آراؤه الصرفية المشتركة بين الأسماء والأفعال:

وفيه مسألتان .

المبحث الأول

آراؤه الصرفية في الأسماء

وفيه سبع مسائل:

المسألة الأولى: حقيقية الحركة قبل تاء التانيث في (الصلاة)

ونحوها.

المسألة الثانية: حكم جمع المؤنث السالم جمعًا مذكرًا.

المسألة الثالثة: حذف الهمزة والألف في (أرطاة) لأجل الترخيم.

المسألة الرابعة: أصل إلحاق (علباء) بـ (قرطاس).

المسألة الخامسة: من أحكام التصغير: رد الاسم إلى أصله.

المسألة السادسة: حكم إلحاق التاء بالرباعي الممدود في التصغير

المسألة السابعة: حكم إبدال مد المفرد همزة .

المسألة الأولى

حقيقة الحركة قبل تاء التانيث في (الصلاة) ونحوها

توطئة:

تاء التانيث هي تاء تدخل على الفعل أو الاسم لتدل على التانيث، وهي نوعان:

النوع الأول: تاء التانيث الساكنة، وهي التي تلحق الفعل الماضي؛ مثل: نامت، فالتاء هنا وضعت في آخر الفعل الماضي للدلالة على تانيثه.

النوع الثاني: تاء التانيث المتحركة، وهي التي تلحق الأسماء؛ مثل: مميزة، وهنا وضعت للدلالة على التانيث^(١)، أي أنها تزداد في آخر الاسم المفرد للدلالة على تانيثه، نحو: مجتهدة، أو في آخر جمع المؤنث السالم، نحو: مجتهدات، وتسمى تاء الجمع. وهذه هي التاء التي نتكلم عنها في هذه المسألة.

رأي أبي عبد الله الصغير – رحمه الله –:

قال المكناسي:

د: لأن تاء التانيث لا تقع حشواً ولا بعد ساكن غير ألف^(٢).

قال شيخنا أبو عبد الله الصغير: إن احترز من نحو: " الصلاة " ففيه نظر، يعني: لأنها في

الأصل بعد فتحة^(٣).

دراسة المسألة:

يجب فتح ما قبل تاء التانيث، فهي مثل الألف، يجب فتح ما قبلها أيضاً، ولهذا فإن التاء

المفتوح ما قبلها تشترك مع الألف في شكل الكتابة، فالكاتب يلوي الألف والتاء عند الكتابة،

(١) المعجم المفصل في علم الصرف، إعداد الأستاذ راجي الأسمر، مراجعة د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، ٢٠١٥، ص ١٦٥.

(٢) توضيح المقاصد والمسالك ١/ ٢١٩.

(٣) إتحاف ذوي الاستحقاق ببعض مراد المرادي وزوائد أبي إسحاق، ١/ ٢١٢.

والسبب هو أن الخط ينحني إلى أعلى عند كتابة الألف والتاء (١)، إذا كانتا موصولتين بما قبلهما (٢). وعلّة فتح ما قبل تاء التانيث ينحصر في الآتي:

١- الخفة؛ لأنّ الفتح أخفّ الحركات.

٢- الفرق بين هاء التانيث وبيت التاء الأصلية أو بينها وبين تاء التانيث، مثل: بُنت، أُخت.

٣- إفادة معنى؛ لأنّ إضافة التاء أفادت معنى في الكلمة وهو التانيثُ الإفراد، ففتح ما قبلها كما يفتح ما قبل ياء المثني.

٤- التركيب.

٥- المناسبة.

٦- الإشعار بأنها نظيرة ألف التانيث (٣).

ولا يجب أن ننسى أن ما قبل التاء في الصلاة حرف مفتوح، وهذا ما نراه في شجرة، جنة، وأما في: الصلاة، فما قبلها مقدر بالفتح، لأن أصل الألف واو (الصلوة) بفتح الواو التي تحركت، وتم فتح ما قبلها فقلبت ألفاً، وما يدل على ذلك هو أنه ترد في الجمع إلى الواو (الصَّلَوَات) (٤).

(١) ذكر الصبان في الحاشية على الأشموني: أن الكوفيين قالوا إن الهاء هي الأصل نظرًا إلى أن الهاء تشبه الألف، ٩٣/٣.

(٢) تدميث التذكير في التانيث والتذكير، إبراهيم الجعبري، تحقيق: محمد عامر أحمد حسن، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ١٩٩١م، ص ٥٩.

(٣) يراجع: المخصص. أبو الحسن علي بن إسماعيل النحوي اللغوي الأندلسي المعروف بابن سيده، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط ١ - ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م، ٢/٢٢، اللباب في علل البناء والإعراب. أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت ٦١٦ هـ). تحقيق: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر - دمشق، ط ١، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م، ٧٨/١، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك. علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأشموني الشافعي (ت ٩٠٠ هـ)، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ط ١، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م، ٣/١٢٣.

(٤) تدميث التذكير في التانيث والتذكير، ص ٥٩.

وتاء التأنيث تصبح هاء في الوقف إن كان قبلها متحرك أو ساكن غير صحيح، والمراد به الألف، فالمتحرك؛ مثل: طلحة، وفاطمة، والساكن مثل: صلاة، وزكاة.

يُفتح ما قبل التاء لفظاً في الأول المتحرك وتقديراً في الثانية، فكلمة (صلاة) مثلاً كان ألفها واواً في الأصل لذلك فالحركة مقدرة (١).

كلام أبي عبدالله الصغير استدراكاً على قول المرادي: ولا بعد ساكن غير ألف، (فيه نظر) ليس دقيقاً، فمثاله بالصلاة ربما لم يقصده المرادي، بل ربما قصد الجمع (الصلوات) مثلاً والجمع بالألف والتاء المزيادات فيمن عدها تاء تأنيث، ومثل: علقاة، وأرطاة، ونحوها، وحرف النفي (لات)، وهذا باب واسع.

وفي الجمل المنسوب للخليل "ولا تكون تاء التأنيث إلا بعد الألف قال الله جل ذكره "إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ" (٢)، و"ردّ بأن تاء التأنيث لا تقع حشواً، ولا بعد ساكن غير" (٣) وبهذا نستنتج أن حركة ما قبل تاء التأنيث في الصلاة هي مقدرة لكون الألف الموجودة هي منقلبة عن واو؛ لذلك فإن حركة الفتح مقدرة وليست ظاهرة لفظاً. وهذا ما ذهب إليه أبو عبد الله الصغير، ويفهم من كلامه.

(١) شرح الفارضي على ألفية ابن مالك، ٣٣٥/٤.

(٢) الجمل في النحو. الخليل، تحقيق: فخر الدين قباوة، ط٥، ١٩٩م، ٢٩٢، وجزء الآية من سورة هود: ١١٤.

(٣) همع الهوامع: ١٥٢/١.

المسألة الثانية

حكم جمع المؤنث السالم جمعًا مذكرًا

توطئة:

جمع المؤنث السالم هو ما دل على ثلاث فأكثر مع سلامة بناء المفرد، أو هو جمع بزيادة

ألف وتاء على مفرده(١)، والاسم الذي يُجمع جمع مؤنث سالمًا هو:

- ١- كل اسم ينتهي بتاء التأنيث الزائدة، مثل: مسلمة.
- ٢- ما ينتهي بألف مقصورة للتأنيث، مثل: نكرى.
- ٣- ما في آخره ألف التأنيث الممدودة، مثل: حمراء.
- ٤- ما هو مؤنث معنوي، مثل: هند.
- ٥- ما هو مصغر لغير العاقل، مثل: نهيرات.
- ٦- صفة المذكر غير العاقل، مثل: جدران متداعيات.
- ٧- ما هو مصدر فوق الثلاثي: انتصار - انتصارات(٢).

رأي أبي عبد الله الصغير - رحمه الله:-

قال المكناسي:

قال شيخنا أبو عبد الله الصغير: وفي ضمن قوله: "ولم يكسر" أن ما جمع بالألف والتاء

"لا" يمتنع "أن يجمع" هذا الجمع، وهو كذلك.

(١) شرح الأجرومية، للإمام أبي عبد الله محمد بن محمد بن داود الصنهاجي، شرحه الشيخ العثيمين، قدم له ووضع حواشيه عبد الله خليل محمد صقر، المكتبة العصرية، بيروت، ٢٠١٤، ص ٤٣. توضيح المقاصد والمسالك ٣٣٥ /١.

(٢) النور المضيء في أصول القواعد والإعراب والعروض والإملاء، تاج الدين عم علي، دار الفكر المعاصر، الطبعة الثامنة والعشرون، ٢٠١٤، ص ٣٠.

د: فإن كسر استغنى عن هذا الاستعمال، نحو: "شفة" إلا ما ندر يعني "كظبة" فإنه كسر على ظباء، وجمع "جمع" تصحيح، فقل فيه: "ظبون"، وكذا "بِرة" "يُكسر" على "بِرى"، وصح فقل: "برون" (١).

دراسة المسألة:

الاسم الذي آخره تاء التانيث إذا سميت به رجلاً جاز أن يتم جمعه بالواو والنون، هذا ما ذهب إليه الكوفيون.

ويمكننا - مثلاً - أن نجمع "طلحة"، فنقول: "طلحون"، وهذا ما رآه -أيضاً- أبو الحسن بن كيسان، ولكنه طالب بفتح اللام فيقال: الطلحون، و"أرضون" قياساً على أرضات، ولكن البصريين خالفوا هذا الرأي، وذكروا أنه لا يجوز (٢).

قال سيبويه: "ولو سميت رجلاً أو امرأة بسنة، لكنت بالخيار: إن شئت قلت: سنوات، وإن شئت قلت: سنون لا تعدو جمعهم إياها قبل ذلك؛ لأنها ثم اسم غير وصف كما هي ههنا اسم غير وصف فهذا اسم قد كفيت جمعه، ولو سميته ثبة لم تجاوز -أيضاً- جمعهم إياها قبل ذلك ثبات وثبون، ولو سميته بشية، أو ظبة لم تجاوز شيات وظبات؛ لأن هذا اسم لم تجمعه العرب إلا هكذا، فلا تجاوزن ذا في الموضع الآخر؛ لأنه ثم اسم، كما أنه ههنا اسم فكذلك فقس هذه الأشياء" (٣).

كما يمكن أن نجمع المؤنث السالم جمعاً مذكراً إذا صار الاسم المفرد المنتهي بهمزة الممدود علماً لمذكر؛ مثل: حمراء: حمراون- بيضاء: بيضاون (٤).

(١) إتحاف ذوي الاستحقاق ببعض مراد المرادي وزوائد أبي إسحاق، ٢١٣/١ - ٢١٤.

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ٣٣/١.

(٣) الكتاب: ٤٠٠/٣. والأصول في النحو: ٤٢١/٢.

(٤) المعجم المفصل في الجموع، إعداد الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، ٢٠١٦، ص ١٢.

و جمع الجموع الذي يدل على أكثر من تسعة، يجمع إن كان للمذكر العاقل، مثل: أفاضل: أفاضلون، ويجمع جمع مؤنث سالما إن كان للمؤنث أو للمذكر؛ مثل: صواحب، صواحيبات، ويمكننا الاستدلال على ذلك بالحديث النبوي الشريف: "إِنَّكَ لَأَنْتُنَّ صَوَاحِبُ يُوسُفَ" (١).
وبهذا نرى، أن جمع المؤنث السالم قد يجمع جمعاً مذكراً في حالات معينة، وهذا ما رآه أبو عبد الله الصغير.

(١) صحيح البخاري؛ حديث رقم (٦٧٨).

المسألة الثالثة

حذف الهمزة والألف في (أرطاة) لأجل الترخيم

توطئة:

إذا كانت الألف فيها للإلحاق مؤنّت في النكرة، وإن لم تكن للإلحاق لم تنوّن، وإن كانت الألف أصلية نوّنت في المعرفة والنكرة جميعاً (١).

لا بد أن نجد حرفين مع حرف الألف أو أكثر، فإن كان معه حرفان قضيت عليه بأنه حرف منقلب من أصل، ولا بد من الفاء والعين واللام، مثل: رمى، ودعا.

فإن كان معه حرفان مقطوع بأصالتهما، وما عداهما مقطوع بزيادته، كانت الألف منقلبة عن أصل، ولا بد من ثلاثة أحرف أصل، مثل: أرطى، ومن يقول: أديم ماروط، هذا يقضي بزيادة الهمزة، وإن تم إثبات زيادتها فإنه بذلك يتم إثبات أن الألف منقلبة عن أصل (٢)، فـ"أرطى على بناء فعلى، مثل: علّى إلا أنّ الألف التي في آخرهما ليست للتأنيث؛ لأنّ الواحدة أرطاة وعلّقاء قال: والألف الأولى أصلية. وقد اختلف فيها: فقيل: هي أصلية لقولهم: أديم ماروط، وقيل: هي زائدة؛ لقولهم: أديم مرطى" (٣)، وأرطى هي جمع لأرطاة، وهي شجرة من شجر الرمل.

يرى الصرفيون أن الزيادة للإلحاق لا تؤدي معنى فرعياً، بل تقتصر على الأثر اللفظي للكلمة فحسب.

الإلحاق أحد أغراض الزيادة، وهو التوسع في اللغة، كذلك يفيد في التعريب، مثل: صولجان، وهو فارسي معرّب، وأصله جوكان - بالجيم والكاف الفارسيين - والقياس أن يكون

(١) أبنية الإلحاق في الصحاح: دراسة وتحليل. الطالب مهدي بن علي بن مهدي آل ملحان القرني، إشراف: أ.د.

محمد إبراهيم البنا: ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م. ١١١.

(٢) ينظر: المعجم المفصل في علم الصرف. راجي الأسمر، ص ٢٥٢.

(٣) تاج العروس من جواهر القاموس. محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى الزبيدي، تحقيق مجموعة من المحققين، دار الهداية: ١٩/١٢٥ (أرط).

المعرب منها صوجاناً بدون اللام، ووردت هذه الصيغة، ولما أضيفت اللام ألحقت بـ"زَعْفَران" (١).

رأي أبي عبد الله الصغير – رحمه الله:-

قال المكناسي:

أرْطَاة علم منقول من اسم شجرة يدبغ بها، قيل: همزته زائدة وألفه أصلية، ويعضده قولهم: "مَرْطِيٌّ"، وقيل: همزته أصلية وألفه زائدة للإلحاق بعرفجة، ويؤيده قولهم: "مأروط"، وكذا قيدناه عن شيخنا أبي عبد الله الصغير؛ قال: "وقياس أبي حيان (٢) أرطاة على "منصور" بَيِّنٌ؛ لأنه مثله (٣).

دراسة المسألة:

الأكثر شيوعاً في (أرطاة) أن الهمزة في أولها أصلية، والألف في آخرها مزيدة للإلحاق، والتقدير هو فعلى وهو ملحق بـ(فَعَّل)، والألف هي التي ألحقت بهذا البناء، وما يدل على هذا المذهب قول: أديم مأروط (إذا دُبغ بالأرطى)، فلو افترضنا أن الهمزة مزيدة وكان على وزن أفعل لكان يجب أن يقال: أديم مرطي، والأرطى جمع لـ (أرطاة)، وهي شجرة تدبغ بها العرب.

وقد استشهد الجرمي بالقول أن من العرب من قال: أديم مرطي، فأرطى على هذا هي على وزن (أفعل)، والهمزة في أولها زائدة، فلو سمي بها مذكر – وهذا هو المشهور

(١) ينظر: المعرب . الجواليقي: ٢٧٣.

(٢) ارتشاف الضَّرْب ٢ / ٨٦٤.

(٣) إتحاف ذوي الاستحقاق ببعض مراد المرادي وزوائد أبي إسحاق، ٢ / ٢٣٠

المعروف- لم ينصرف في المعرفة، وتم صرفه في النكرة، ولكنها مصروفة للنكرة؛ فيقال:
أرطاة وأرطى، وهنا نلاحظ أنه مصروف الواحد والجمع؛ لأنه نكرة(١).

وقد ذكر سيبويه(٢) أنه إذا كان الاسم مؤلفا من أربعة أحرف بهمزة في أوله حكم عليها
بالزيادة، ويحكم على الهمزة بالزيادة لكثرة ما جاءت زائدة والاشتقاق يدل على زيادتها فيه.
وبهذا يتم إلحاق ما لا اشتقاق له به؛ مثل: أرطى، وإمعة(٣). والأرطي: شجر من شجر
الرمل، وهو فَعْلَى؛ لأنك تقول: أديم مأروط، إذ دبغ بذلك، وألفه للإلحاق لا للتأنيث؛ لأن واحده
أرطاة، قال الراجز:

لَمَّا رَأَى أَنْ لَا دَعَا وَلَا شَبِيحَ .. مَالَ إِلَى أَرْطَاةٍ حَقْفٍ فَاضْطَجَعَ(٤)

وفيه قول آخر، وهو أنه على وزن أفعل؛ لأنه يقال: أديم مرطى، وهذا يذكر في المعتل،
فإن جعلت ألفه أصليا تونثه في المعرفة والنكرة جميعا، وإن جعلته للإلحاق نونته في النكرة
دون المعرفة... وحكى أبو زيد: بعير مأروط، وأرطوي، إذا كان يأكل الأرطى.
يقول سيبويه: "إن وزنه فَعْلَى؛ لأنك تقول أديم مأروط فلو كانت الألف زائدة لقلت
مرطى"(٥).

وذكر المبرد أن أرطى ملحق بجعفر، والألف زائدة في عدة مواضع(٦)، ويجوز أن يكون
أرطى فَعْلَى؛ لاشتقاق آرط ومأروط منه، والألف للإلحاق، لقولهم: أرطاة، وأن يكون أفعل بدليل

(١) الأشباه والنظائر في النحو، تأليف الإمام جلال الدين السيوطي، وضع حواشيه غريد الشيخ، دار الكتب
العلمية، ٢٠١٦، ٣/ ١١٠.

(٢) الكتاب، سيبويه ٢٣٥/٤.

(٣) المصدر السابق، ٣/ ١١٠.

(٤) البيت من الرجز، اللباب في علل البناء والإعراب. ١١٠/٢. لسان العرب: ٢٥٤/٧ (أرط)، تاج العروس:
٦/١٥ (أرز).

(٥) الكتاب، سيبويه ٢٣٥/٤.

(٦) ينظر: المقتضب: ١٠٧/٢، ٣٣٨/٣.

راطٍ ومرطى(١). والأرجح أن وزنه فَعْلَى؛ لأن تصاريفه أكثر(٢). وقد قيل:

وَأَلْفُ الْإِلْحَاقِ نَحْوُ أَرْطَى .. تَبَدَّلَهُ وَاحِدُهُ مِنْ حَبْنَطَى

فإن كانت ألف الإلحاق رابعة، يتم إبدالها تشبيها بالأصل، فنقول: أرتوي، مثل: ملهوي،
ومن الممكن حذفها تشبيها بألف التانيث، لكونها زائدة مثلها، فنقول: أرتى مثل: (حبلى)، وقد
حكى أبو زيد: تشبيه ألف الإلحاق بالألف الممدودة (أرتاوي)، مثل: (صحراوي) (٣).
وقد رأى أبو عبد الله الصغير أن الهمزة في أولها أصلية، والألف في آخرها زائدة؛ كما
بيّن المكناسي في نصح السابق بقوله: "مأروط"، وكذا قيدناه عن شيخنا أبي عبد الله الصغير؛
قال: "وقياس أبي حيان أرطاة على "منصور" بيّن؛ لأنه مثله.

(١) ينظر: شرح الشافية. الرضي: ٣٤٣/٢.

(٢) ينظر: شرح المفصل للزمخشري. ابن يعيش: ١٤٧/٤، وشرح الأشموني: ٢٦٠ /٤.

(٣) شرح ألفية ابن معطي أول ألفية في النحو، تأليف الشيخ الإمام شمس الدين أحمد المعروف بابن الخباز،
تحقيق محمد مصطفى الخطيب الزهلكاني، دار الكتب العلمية، ص ٤٦٤.

المسألة الرابعة

أصل إلحاق "عِلباء" بـ (قِرطاس)

توطئة:

الزيادة التي تتم على أحرف الكلمة لتوازن كلمة غيرها، هي ما يسمى بالإلحاق. فالهمزة مثلاً في علباء وقوباء، زيدت ليلحق وزن الكلمة الأولى بقرطاس، والثانية بقُرْناس، وذلك بضم القاف وسكون الراء، وهو قطعة من الجبل متقدمة تشبه الأنف في التقدم والبروز. روى ابن خروف مذهب مَنْ قال: إن عِلباء قد ألحقت أولاً بدرْهم، فقيل: علبا، ثم زيد حرف آخر عليها فألحقت سرداح (قِرطاس)، وذهب ابن خروف إلى أن زيادتي الإلحاق تزدان معاً في نحو ذلك^(١).

والعِلباء - بكسر العين - هو عصب العنق، وهما علباوان بينهما منبت العُرْف بضم العين وسكون الراء، فيعني ذلك شعر عنق الفرس، أما القوباء - بضم القاف وسكون الواو - فهو داء معروف^(٢)، وهما علباوان، وإن شئت قلت: علباءان؛ لأنها همزة ملحقة، فإن شئت شبهتها بهمزة التأنيث التي في حمراء، وبالأصلية التي في قرّاء، ووضّاء، والجمع العلابيّ، ووزنها فعلاء^(٣).

(١) شرح الكتاب أبو الحسن علي بن محمد بن علي بن خروف الإشبيل: ٢٢٦.

(٢) لسان العرب، ٤٥٧/١.

(٣) الكتاب: ٢١٤/٣، ٢١٥، ٢١٩ - ٢٥٧/٤، وشرح المفصل للزمخشري. ابن يعيش: ١٢٩/٦.

رأي أبي عبد الله الصغير – رحمه الله:-

قال المكناسي:

إلحاق نحو: علباء بقرطاس إنما وقع بزيادة ياء، ثم أبدلت همزة لتطرفها بعد ألف زائدة، بدليل أنهم أبقوها ياء لما تحصنت بالهاء في نحو: "دِرْحَايَة" (١)، وهو ملحق بجعظارة، كذا قرره لنا أستاذنا أبو عبد الله الصغير (٢).

دراسة المسألة:

أصل (عَلْبَاء): علباي؛ وهذا ما أقره سيبويه بقوله: "واعلم أن ناسًا كثيرًا من العرب يقولون: علباوان وحرباوان، ولكن يترجح الإعلال على التصحيح هنا، ونعني أن ما همزته أتت بدلًا من حرف الإلحاق (عَلْبَاء)، وأصلها (عَلْبَاي)، وهذا تم بزيادة ياء فيه، لتلحق بقرطاس، فتم إبدال الياء همزة" (٣).

"ويدلُّك على زيادة الياء لذا المعنى أن الياء لا تكون أصلًا في بنات الأربعة فلما كانت منقلبة عن الألف كان حكمها حكم الذي انقلبت عنه في منع الكلمة من الانصراف، وكما كان هراق الهاء فيها بمنزلة الهمزة في أراق، فلو سميت به شيئًا، ونزعت منه الضمير لم تصرفه كما إذا سميت بأقام فأما ما كان مفتوح الأول نحو صحراء وحمراء، فلا يكون أبدًا إلا غير منصرف، إذ لا يجوز أن تكون الهمزة في ذلك منقلبة عن حرف يراد به الإلحاق كما كان ذلك في علباء، وقوباء، ألا ترى أنه ليس في الكلام في غير مضاعف الأربعة شيء على فغلل فيكون هذا ملحقًا به" (٤).

(١) يقال: رجل درحاية: كثير اللحم قصير سمين ضخم البطن لثيم الخلقة وهو فعلانة ملحق بجعظارة. لسان العرب (د رح). المساعد على تسهيل الفوائد. بهاء الدين بن عقيل. تحقيق: د. محمد كامل بركات، جامعة أم القرى (دار الفكر، دمشق - دار المدني، جدة)، ط١، (١٤٠٠ - ١٤٠٥ هـ)، ٦١/١.

(٢) إتحاف ذوي الاستحقاق ببعض مراد المرادي وزوائد أبي إسحاق، ٢٦٣/٢ - ٢٦٤.

(٣) الكتاب، سيبويه، ٣٩١/٣.

(٤) المخصص ٦٥/٥.

وقد رأى أبو عبد الله الصغير أن أصل (قوباء) قوباي كما ذهب سيبويه؛ إذ نقل تلميذه المكناسي عنه قوله: "إلحاق نحو: علباء بقرطاس إنما وقع بزيادة ياء، ثم أبدلت همزة لتطرفها بعد ألف زائدة، بدليل أنهم أبقوها ياء لما تحصنت بالهاء في نحو "دِرْحاية" وهو ملحق بجعراظة.

وعلى هذا، فهناك فرق بين ما آخره ألف الإلحاق المقصورة، نحو: علقى، وأرطى. وما آخره ألف الإلحاق الممدودة؛ لأنها همزة منقبة عن ياء، وألحقت باسم صحيح فقوباء ملحق بفسطاط، وعلباء ملحق بسرداح كما في الكتاب، والمقتضب، أو ملحقان بقرطاس كما نقل المكناسي وغيره.

فالأول يمنع من الصرف على مثال سكر ونحوه. والثاني ينصرف؛ لأنه على مثال الاسم الصحيح.

وما سرده المكناسي نقلًا عن أستاذه أبي عبد الله الصغير يعني أن إلحاق نحو: علباء... إنما هو تعقيب على نقله من المرادي قوله: أي من ذي ألف مقصورة بخلاف الممدودة، فإنها مبدلة من ياء.

المسألة الخامسة

من أحكام التصغير: رد الاسم إلى أصله

توطئة:

التصغير هو: تحويل بنية الكلمة إلى فَعِيل، أو فَعِيلِ، أو فَعِيلِغ، أو فَعِيلِغْغ؛ إما التحقير لما يتوهم أنه عظيم نحو: زييد وعمير ورجيل وأسيد، أو تقليل الكثير، نحو: دريهمات ودنينير، أو تقريب ما يتوهم أنه بعيد نحو: بعيد المغرب وقبيل العشاء، وزاد الكوفيون التعظيم (١)، أي زيادة ياء ساكنة بعد الحرف الثاني من الاسم المعرب للدلالة على التقليل أو التحقير أو التحبيب، كما في "شُويعر، بُني" (٢).

وقد أشار ابن الناظم إلى مسائل عدة، منها:

- ١- أبنية التصغير ثلاثة لا مزيد عليها، وهي: (فَعِيل، فَعِيلِ، فَعِيلِغ).
- ٢- يتم التصغير بضم أول الاسم وفتح ثانيه، ويتم زيادة ياء ساكنة تقع بعد ثالثه، ويتم كسر ما قبل آخره إن كان فوق الثلاثي.
- ٣- أنه لا يمكن تصغير الاسم غير المتمكن، مثل: حيث، وكيف (٣).

رأي أبي عبد الله الصغير – رحمه الله:-

قال المكناسي:

واردُ لأصل ثانياً أُبدلَ مِنْ .. ذي اللين عِيناً فهو بالرد قَمِينٌ

(١) شرح التسهيل المسمى "تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد": محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش (ت ٧٧٨ هـ) - دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - جمهورية مصر العربية، ط ١، ١٤٢٨ هـ، ١٠/٤٨٥٩.

(٢) أضواء في النحو والصرف، بديع عوض الله، دار يافا العلمية للنشر والتوزيع، ط ١، ٢٠١١، ص ٢٦٧.

(٣) شرح الشاطبي لألفية ابن مالك المسمى المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، ٥/٥١٤-٥١٥-٥١٦.

د: وأما الخامس فيقلب واوًا نحو: "أويدم"، ولم ينبه عليه. قال أستاذنا أبو عبد الله الصغير: بل يدخل في قوله: "واردد لأصل" فيرد في التقدير إلى الهمز، فيجتمع همزتان، فتبدل الثانية واوًا وجوبًا (١).

دراسة المسألة:

وَأَرْدُدُ لِأَصْلِ ثَانِيًا لَيْنًا قَلْبٌ .. فِقِيمَةً صَيْرَ قُوَيْمَةً تُصَبُّ

ومعنى ذلك أن ثاني الاسم المصغر يُرد إلى أصله، إذا كان لينا منقلبًا عن غيره، وهذا يتضمن عدة أمور:

- ١) ما كان أصله واوًا فانقلبت ياءً، مثل: قِيَمَةٌ: قُوَيْمَةٌ.
- ٢) ما كان أصله واوًا فانقلبت ألفًا، مثل: بَابٌ: بُوَيْبٌ.
- ٣) ما كان أصله ياءً فانقلبت واوًا، مثل: مَوْقِنٌ: مُيَيْقِنٌ.
- ٤) ما كان أصله ياءً فانقلبت ألفًا، مثل: نَابٌ: نُيَيْبٌ.
- ٥) ما كان أصله همزة فانقلبت ياءً، مثل: ذَيْبٌ: دُوَيْبٌ.
- ٦) ما كان أصله حرفًا صحيحًا غير همزة، فدينار وقيراط أصلهما دنار وقراط، فنقول: دُنَيْنِيرٌ، قُرَيْرِيْطٌ (٢).

هذا بالنسبة لرد الثاني من الاسم المصغر إلى أصله، أما عن رد الاسم كله إلى أصله، فإن ذلك في الحالات الآتية:

– إذا كان الاسم غير لازم، مثل: باب، ناب: بويب ونبيب، فعلة القلب هنا تحرك الواو والياء وتفتح ما قبلهما.

– عند انقلاب الواو ياءً عند سكونها، وكسر ما قبلها، فعند التصغير يضم الأول، وهذا ما حدث في ميزان: مُويزين، فأصله موزان.

(١) إتحاف ذوي الاستحقاق ببعض مراد المرادي وزوائد أبي إسحاق، ٢/ ٣٢٦ – ٣٢٧.

(٢) حاشية الصبان، للشيخ محمد بن علي الصبان الشافعي، ٤/ ١٦٣٩.

- عند انقلاب الواو ياءً في سكونها، وضم ما قبلها، مثل: موقظ، أصلها ميقتظ، لذلك تم تصغيرها إلى مبيقظ(١).

وقد فسّر أبو عبد الله الصغير قول ابن مالك:

واردد لأصل ثانياً لينا قلب .. فقيمة صير قويمة تصب

بقوله: "بل يدخل في قوله: "واردد لأصل" فيرد في التقدير إلى الهمز، فيجتمع همزتان،

فتبدل الثانية واواً وجوباً".

قصد المرادي أن آدم أصله: أأدم، لكن مع التصغير يتحول إلى أويديم، فهو لم يرد إلى أصله

في التصغير، بل فيه إبدال الهمزة من (أأدم) إلى واو لم تكن أصلاً في الكلمة بل أبدلت حرفاً من

جنس حركة ما قبلها؛ تحقيقاً للتجانس الصوتي.

(١) مجموعة الشافية في علمي التصريف والخط، تشتمل على متن الشافية لابن الحاجب، وخمسة شروح لها،

ضبطها واعتنى بها: محمد عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية، ٢٠١٤م، ١ / ٣٤١. توضيح المقاصد:

١٥٧٨/٣.

المسألة السادسة

إلحاق تاء التأنيث عوضاً عن المحذوف في التصغير

توطئة:

(فُعَيْل) هي صيغة التصغير التي يتم استخدامها في الاسم الرباعي، فتصغير جعفر يكون جعيفر، والألف الثانية تقلب واوا في الاسم الرباعي، مثل: كاتب، كُوتِب. أما إذا كان الحرف الثالث حرف مد فإنه يجب قلبه ياءً، ثم نقوم بدمجها مع ياء التصغير، فتصغير كتاب: كُتِب، وكل اسم رباعي ينتهي بتاء أو ألف التأنيث، أو ألف ونون زائدتين، يتم معاملته كما يعامل الاسم الرباعي، مثال: تصغير " زعفران " زُعْفِرَان^(١)، قال سيبويه: "اعلم أنه إذا كان بعد ياء التصغير ياءان حذفت التي هي آخر الحروف، ويصير اللفظ على "مثال" "فُعَيْل"، ويجرى على وجوه العربية، وذلك قولك في عطاء: عَطِي، وفي قضاء: قُضِي^(٢).

رأي أبي عبدالله الصغير:

قال المكناسي:

واختم بتا التأنيث ما صغرت من .. مؤنثٍ عارٍ ثلاثي كَسِنُ

ما لم يكن بالتا يرى ذا لبسٍ .. كشجرٍ وبقرٍ وخمسٍ

وشدَّ تركُّ دون لبسٍ ونَدَرٌ .. إلحاقُ تا فيما ثلاثياً كَثُرُ

د: ما كان رباعياً بمدة قبل لام معتلة فإنه إذا صغر تلحقه التاء نحو: "سماء وسُمَيَّة"^(٣).

(١) القواعد الأساسية في اللغة العربية، أمل عطية الشافعي، دار يافا العلمية للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠١٢م، ص ١٥١.

(٢) الكتاب، سيبويه، باب تحضير بنات الياء والواو اللاتي لامتهن ياءات وواوات، ٤٧١/٣.

(٣) الإتحاف ٣٢٩/٢. توضيح المقاصد والمسالك ٣/٤٣٨.

قال شيخنا الأستاذ أبو عبد الله الصغير: في هذا نظر، لأن المحذوف في نية الموجود؛ إذ حذفه على طريق القياس.

د: وذلك أن الأصل فيه سميي (١) بثلاث ياءات الأولى ياء التصغير، والثانية بدل المدة، والثالثة بدل لام الكلمة، فحذفت إحدى الياءين على القياس المقرر في باب التصغير، فبقي الاسم ثلاثياً، فلحقته التاء كما تلحق الثلاثي المجرد (٢)
دراسة المسألة:

يتم تصغير الرباعي أحياناً بحذف حرف منه، لذلك يتم إلحاق تاء التانيث كالثلاثي، فنقول مثلاً: تصغير سماء: سُمِيَّة، أما إن لم يتم حذف حرف منه فلا يلحق بتاء التانيث (٣).

والأصل "سُمِيِّي"، بثلاث ياءات، فحُذفت واحدة منها، كما قالوا في تصغير "عطاء" "عُطِيِّي"، بحذف ياء، فلما صار ثلاثي الحروف؛ زادوا التاء، كما زادوها في "قُدَيْمَة"، ولذلك لو صغرت "سُعَادَة"، و"زَيْنَب" تصغير الترخيم؛ لقلت: "سُعَيْدَة"، و"زُنَيْبَة" (٤).

قال أبو حيان: "أرؤس، إذا سميت به امرأة ثم خففت الهمزة بحذفها ونقل حركتها إلى الراء فقليل: أرس، وصغرتها: أريس، وهنا لا تدخل الهاء حتى لو صار ثلاثياً. ولو قمنا بتصغير (هند): هُنَيْدَة، والفرق أن تخفيف الهمزة بالحذف والنقل عارض. فالهمزة مقدرة في الأصل، وكأنه رباعي ولم ينقص منه شيء.

وهو هنا لا يشبه تصغير سماء، لأن التخفيف جائز في أرويس عارض بخلاف سماء، فالحذف لها لازم، فيصير على ثلاثة أحرف إذا صغرت فتلحقها الهاء (٥).

(١) الإتحاف ٢/٣٢٩.

(٢) توضيح المقاصد والمسالك: ٥/١١٤..

(٣) ينظر: شرح جمل الزجاجي، ٢/٤٤٤-٤٤٥.

(٤) شرح المفصل للزمخشري. ابن يعيش: ٣/٣١٨.

(٥) الأشباه والنظائر في النحو ١/٢٥١.

وقد وضح الأنباري ذلك بقوله: "التاء لم تلحق الرباعي فإن كان أربعة أحرف لم يردوا إليه التاء، مثل: زَيْنْب تصبح زُينْب، فالحرف الرابع طالت الكلمة به حتى صار عوضاً من تاء التأنيث.

وقد خرج عن ذلك: ظرفان وهما وراء وقدام، فنقول: ورينة وقديمة، والسبب في ذلك أن الظروف كلها مذكرة إلا هذين فهما مؤنثان.

ويصح أن يقال: "إن التاء جاءت لإيضاح المعنى، كما أنها كلمات عوملت معاملة سماء سمية، فبعد سقوط أحد حروفه يعود إلى الثلاثي، ويصبح متضمناً ثلاث ياءات ياء التصغير وياء منقلبة عن الألف الزائدة وياء منقلبة عن واو، فيتم حذف إحداها ليصير كالثلاثي في تصغيره(١).

وقد رأى أبو عبد الله الصغير أن في إلحاق التاء بالاسم عوضاً عن المحذوف فيه نظر؛ لأن المحذوف في نية الموجود؛ إذ حذفه على طريق القياس.

"وإن كان في الرباعي المؤنث ما يوجب التصغيرُ حذفَ حرفٍ منه حتى يصير على لفظ الثلاثي وَجَبَ رُدُّ الهاء كقولك في تصغير سَمَاءٍ: سُمِيَّةٌ؛ لأنه كان الأصل سُمِيَّيْ بثلاث ياءات فحذف واحد منها، كما قالوا في تصغير عَطَاءٍ: عَطِيٌّ بحذف ياء، فلما صار ثلاثي الحروف زادوا الهاء"(٢)، "كما زادوها في "قَدِيمَةٍ"، ولذلك لو صغرت "سُعَادٌ"، و"زَيْنَبٌ" تصغيرَ الترقيم؛ نقلت: "سُعِيدَةٌ"، و"زُنَيْبَةٌ"(٣).

والذي يبدو لي أن أبا عبد الله الصغير لا يرى التاء عوضاً عن المحذوف؛ لأن حذفه لا يلزم العوض بدليل قوله: إن المحذوف في نية الموجود، إذ حذفه على القياس، لذا عقبَ المكناسي بقوله: ولذا قال في الإفصاح: صغره على القياس (سُمِيٌّ) وعلى الترقيم (سُمِيَّةٌ)،

(١) التحولات الصوتية في بنية الأسماء عند تصريفها، د. علي سليمان الجوابرة، رسالة دكتوراه، إشراف: أ.د.

عبدالقادر مرعي الخليل، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠١٢م، ص ٢٧٨.

(٢) المخصص: ١٨٩/٥.

(٣) شرح المفصل الزمخشري: ٤١٨/٣.

فقف عليه انتهى، كأنه يشير - والله أعلم - إلى قول سيبويه في الكتاب: "قلت: فما بال سماء، قالوا: سُمِّيَّة؟ قال: من قبل أنها تحذف في التحقير، فيصير تحقيرها كتحقير ما كان على ثلاثة أحرف، فلما حُفَّتْ صارت بمنزلة دلو، كأنك حَقَّرْتَ شيئاً على ثلاثة أحرف. فإن حَقَّرْتَ امرأة سَقَاءً قلت: سَقِيْقِي، ولم تدخلها الهاء؛ لأنَّ الاسم قد تم"(١).

(١) الكتاب. ٤٨١/٣، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك). الشاطبي: ٧ / ٤٠١، التعليقة على كتاب سيبويه. الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي الأصل، أبو علي (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق: د. عوض بن حمد القوزيط، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م. ٣/٣٤٣.

المسألة السابعة

حول الإبدال والقلب في جمع خطيئة إلى خطايا) حكم إبدال مد المفرد همزة

توطئة:

الإبدال لغة التغيير، والإحلال، واصطلاحًا- هو: أن يوضع حرف مكان حرف مع ترك سائر أحرف الكلمة كما هي وذلك للضرورة، والمقصود بذلك هو إبدال حرف غير حروف الكلمة الأصلية بحرف آخر.

ويحصل الإبدال نتيجة تفاعل الأصوات اللغوية، فيكون هناك تنافر أو تباعد، فيتطلب الأمر تقريب أحد الحروف من الآخر لتحقيق التناسب والمجانسة، وهذا ما يدعو إلى الإبدال، وهو في أكثر الأحيان يحدث بين الحروف التي هي من مخارج متقاربة أو من مخرج واحد(١).

رأي أبي عبد الله الصغير – رحمه الله:-

قال المكناسي:

وَأَفْتَحَ وَرَدَّ الْهَمْزَ يَا فِيمَا أَعْلَى .. لَأَمَّا وَفِي هِرَاوَةٍ جُعِلَ

وَأَوًّا وَهَمْزًا أَوَّلَ الْوَاوِينَ رُدًّا .. فِي بَدْعٍ غَيْرِ شَبِيهِ وَوَفِي الْأَشَدِّ

ذهب الخليل إلى أن مدة الواحد لا تبدل في هذا همزة؛ لنلا يلزم اجتماع همزتين. قال لنا

شيخنا أبو عبد الله الصغير: هذا التعليل يقتضى قصر خلاف الخليل على ذي همزتين(٢).

دراسة المسألة:

الهمز المفرد ينقسم إلى قسمين:

(١) النحو والصرف العربي، د. رابع بو معزة، دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٩،

ص ٧٣.

(٢) إتحاف ذوي الاستحقاق ببعض مراد المرادي وزوائد أبي إسحاق، ٢ / ٣٧٢.

الأول- ساكن. مثل:خطايا، هدايا، مطايا .

الثاني- متحرك، فالهمز الساكن قد أُقِرَّ إبداله بحرف مد من جنس حركة ما قبله، مثل:

زاوية وزوايا، أما الهمز المتحرك فهو ينقسم إلى قسمين:

١ - ما يكون قبله متحرك.

٢ - ما يكون قبله ساكن(١).

القسم الأول- وتحت أنواع:

الأول- الهمز المفتوح بعد فتح: متكناً: متكاً.

الثاني- الهمز المفتوح بعد كسر: قري: قري.

الثالث- الهمز المفتوح بعد ضم: مؤجلاً: مؤجلاً.

الرابع- الهمز المضموم بعد فتح: تطوها: تطوها.

الخامس- الهمز المضموم بعد كسر: مستهزءون: مستهزون.

السادس- الهمز المكسور بعد كسر، وبعده ياء مد: حذف الهمز في ألفاظ مخصوصة ،

ومنها: متكين: متكين.

أما القسم الثاني، فأنواعه:

الأول الهمز المتحرك بعد ألف: وكأين: وكأين.

الثاني- الهمز المتحرك بعد ياء ساكنة: كهينة: كهينة.

الثالث- الهمز المتحرك بعد زاي: جزء: جزءاً(٢).

ويقول الشاطبي:

ويُبدل للساكن كلُّ مُسَكَّنٍ .. مِنْ الهمزِ مَدًا غيرَ مجزومٍ أهملًا.

(١) الجامع لقراءة الإمام أبي جعفر من الدرّة والطبيّة أصولاً وفرشاً وتوجيهها، إعداد وائل الحمدي، دار الكتب

العلمية، ٢٠١٩م، ص ٢٣-٢٤.

(٢) الجامع لقراءة الإمام أبي جعفر، ص ٢٥-٢٦

فقوله: كل مسكن، قصد بذلك كل همزة ساكنة سواء كانت فاء أو عيناً أو لاماً، نقوم بإبدالها حرف مد من جنس حركة ما قبلها، وقد تم إبدال الساكنة ولم يتم إبدال المتحركة؛ لأن الساكنة أثقل لاحتباس النفس معها، والإجماع على إبدالها عندما تجتمع مع المتحركة في كلمة. وهذا الأمر من أهم خصائص الهمز، وكل الحروف، فساكنها عادة يكون أخف من متحركها.

وهنا نتوقف عند النحويين الذين قالوا إن سكون الوسط يقاوم أحد سببي منع الصرف، وكل الحروف ساكنها أخف من متحركها(١). وإن المد الزائد وثاني اللينين يبدلان همزة في الجمع بحالها في صحيح اللام، وإلا قلبت تلك الهمزة المبدلة ياءً أو واوًا. وهنا مثال على ذلك: مرآة ومراءٍ في الجمع بكسر الهمزة منونة كجوار لفظاً وإعلالاً، فأصل مرآة مِراية بفتح الياء من الرؤية فقلبت ألفاً(٢).

مذهب سيبويه وجمهور البصريين على أن أصل (خطايا) خطائي بهمزتين، الأولى مبدلة من مدة الواحد (خطيئة)، والثانية لام الكلمة؛ لأنه على زنة (فعيلة)، فوجب إبدال الثانية ياء؛ لاجتماع همزتين فصار (خطائي) ثم فتحت الأولى، وقلبت الثانية ألفاً ثم أبدلت الأولى ياء فصارت خطايا.

أما الخليل فيرى أن المدة (ياء خطيئة) لا تبدل همزة، وإنما تقلب بتقديم الهمزة على الياء فتصير خطائي بدل خطائي؛ لنلا تجتمع فيه همزتان، وأبو عبدالله الصغير افتصر على ما فيه همزتان، وهو خطائي.

قال أبو الفدا: "وأما خطايا جمع خطيئة فالأصل خطائي بهمزتين الثانية لام الفعل، والأولى الياء التي في خطيئة المنقلبة همزة في الجمع كياء سفينة وقبيلة المنقلبة همزة في

(١) شرح الشاطبية المسمى إبراز المعاني من حرز الأمان في القراءات السبع للإمام الشاطبي، أبي شامة عبد

الرحمن بن إسماعيل المقدسي، تحقيق محمد السيد عثمان، دار الكتب العلمية، ٢٠١٣، ص ١٩٤.

(٢) حاشية الخضري، محمد بن مصطفى بن حسن الخضري الشافعي، تعليق وشرح تركي فرحان المصطفى،

دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ٢٠١٧، ٢/ ٤٣٦.

سفانن وقبائل، فقلبت الثانية ياء لاجتماع الهمزتين، فصار خطائي فاستثقلوا الياء بعد الكسرة مع الهمزة فأبدلوا من كسرة الهمزة فتحة، ومن الياء ألفا فصار خطاء، فاجتمع ثلاثة أمثال، الألفان والهمزة المفتوحة، فاستثقل ذلك فقلبت الهمزة ياء فصار خطايا" (١)، "ونقل عن الخليل خلاف هذا، وأن خطايا ورزايا ونحوهما مما لامه همزة قد قلبت لامه التي هي الهمزة إلى موضع ياء فعيلة، وكأنها في التقدير: خطائي، ثم قلبت الهمزة فصارت في موضع الياء فصار: خطائي، فأبدلت الكسرة فتحة، وعمل بها ذلك العمل المتقدم، فحمله على القلب كما ترى، قال ابن جني: وكان الخليل إنما ذهب إلى القلب في هذا؛ لأنه قد رأهم قلبوا نظيره مما لامه صحيحة، نحو ما أنشد سيبويه:

تَكَادُ أَوَالِيهَا تُفَرِّي جُلُودَهَا .. وَيَكْتَحِلُ التَّالِي بُمُورٍ وَحَاصِبِ (٢).

أراد أوائلها فقلب" (٣).

(١) الكناش في فني النحو والصرف. أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد ابن عمر بن شاهنشاه بن أيوب، الملك المؤيد، صاحب حماة (ت ٧٣٢ هـ)، دراسة وتحقيق: د. رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، ٢٠٠٠ م. ١٧٧/٢.

(٢) البيت من بحر الطويل، وهو لذي الرمة، ديوانه: ٣٠٦. سر صناعة الإعراب: ٧٤٣/٢.

(٣) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك): ٥٧/٩.

المبحث الثاني

آراؤه الصرفية في الأفعال

وفيه مسألة واحدة؛ هي:

قلب الألف ياء مع التوكيد.

قلب ألف آخر الفعل ياء مع التوكيد

توطئة:

(أكدت الشيء ووكدته إذا قويته)، هذا في اللغة بالنسبة للتوكيد والتأكيد(١).

وتوكيد الفعل يتم بإحاقه نون توكيد ثقيلة أو خفيفة.

ولذلك أحكام حسب زمن وقوع الفعل، فلا يمكن توكيد الفعل الماضي لكون نون التوكيد

الداخلة على الفعل تجعله للاستقبال وهذا لا يتناسب مع زمن الماضي.

أما بالنسبة لتوكيد فعل الأمر فهو أمر جائز؛ لأن فعل الأمر يفيد الاستقبال دائما، والفعل

المضارع له درجات في التوكيد(٢).

رأي أبي عبد الله الصغير – رحمه الله:-

قال المكناسي:

د: شمل قوله: "وإن يكن في آخر الفعل ألف" "ثلاثة أنواع"، وكذا يشمل ما أسند إلى

ظاهر، نحو: "اليسعين زيد"(٣).

قال شيخنا الأستاذ أبو عبد الله الصغير تابعا لشيخه أبي العباس الغيلالي: الظاهر أنه

"إنما يشمل العاري من ألف التثنية ونون الإناث، لأن الألف صار فيه ياء لأجل نون التوكيد،

فأما غير العاري منهما، فإنما صار ألفه ياء لأجلهما لا لأجل نون التوكيد، ويكون سكت عنه

(١) ينظر: أوضح المسالك؛ لابن هشام ٩٤ / ٤ وما بعدها.

(٢) النخبة الصّرف من أحكام علم الصرف، د. خالد مصطفى الدمج، دار الكتب العلمية، ٢٠١٦، ص ٦٩-٧٠.

(٣) توضيح المقاصد والمسالك ٣ / ١١٨٣.

لمساواته للصحيح، وأما حذفه مع الواو والياء المنبّه عليه، بقوله: " واحذفه مع رافع هاتين"،
فليس للتوكيد فيه سبب، وأما تحريكها بشكل مجانس، فللتوكيد (١).

دراسة المسألة:

في حالة التوكيد، وعند دخول نون التوكيد، يتم إحالة الفعل المضارع من الإعراب إلى
البناء، وعلامة بنائه الفتح، مع قلب الألف ياء في الفعل المعتل الآخر بالألف، وحتى لو حذفت
النون فإنه يبقى معنى التوكيد.

فيتم حذف النون الخفيفة إن وليها ساكن وهذا من المتعارف عليه، والمقصود بذلك:
"إذا لقي الخفيفة ساكن بعدها حذفت حذفاً ولم تحرك كما حرك التنوين، وهذا مثال عن ذلك
بالقول: لا تضرب ابنك (٢).

وللفعل المضارع حالات خاصة بالتوكيد؛ هي:

الحالة الأولى: وجوب توكيد الفعل المضارع:

يجب توكيد الفعل المضارع إذا كان مثبتاً، دالاً على الاستقبال، واقعاً لجواب القسم،
ومتصلاً بلام القسم اتصالاً مباشراً.

الحالة الثانية: امتناع توكيد الفعل المضارع:

يمتنع توكيد الفعل المضارع إن كان منفيًا أو دالاً على الحال أو غير متصل باللام مباشرة
أو غير دال على الطلب.

الحالة الثالثة: جواز توكيد الفعل المضارع:

في حالة وقوعه بعد إما، بعد أداة طلب (أمر، نهي، استفهام، تمن، ترج)، بعد لا النافية،
بعد ما الزائدة (٣).

(١) إتحاف ذوي الاستحقاق ببعض مراد المرادي وزوائد أبي إسحاق، ٢٥٠/٢، ٢٥١.

(٢) أساليب التوكيد في القرآن الكريم، أ. وفيق مصطفى الشعبي، دار الفلاح للنشر والتوزيع، ٢٠١٦، ص ٩٩.

(٣) النخبة الصرف من أحكام علم الصرف، ص ٧٠-٧١-٧٢.

وأما بالنسبة للمسألة محل الدراسة فيقول ابن مالك:

فاجعله منه واقعا غير اليا .. والواو ياء كاسعين سغيا

والمقصود هنا: جعل الألف التي في آخر الفعل المعتل نحو: (سعى) ياءً إذا كان الفعل يرفع غير ياء المخاطبة وواو الجماعة، وقد يتضمن ذلك ألف الاثنين، وبهذا نستنتج أن الألف في جميع الحالات تقلب ياء. فإن قلنا: (اسعن) بحذف الياء، فالأمر هنا مبني على حذف الألف، وهو مأخوذ من المضارع، والمضارع مجزوم بحذف الألف قبل التوكيد، فإذا تم التوكيد رجعت الألف وقلبت ياء. ومن ثم فإن الجزم يؤثر على الفعل فتحذف ألفه، أما بدخول نون التوكيد فالفعل يصبح مبنياً؛ لذلك يتم إرجاع الألف التي تقلب إلى ياء^(١).

وقد عقّب أبو عبدالله الصغير على كلام المرادي؛ إذ شرح قول ابن مالك:

وإن يكن في آخر الفعل ألف...

فجعله شاملاً لثلاثة أنواع: رافع الألف الاثنين، نحو: اسعين، ورافع نون الإناث، نحو:

اسعينان، والمجرد من الضمير البارز، نحو: اسعيناً يا زيد.

فكان استدلال الصغير على أن هذا يشمل العاري (المجرد) من ألف الاثنين ونون الإناث

يقصد المسند لفاعل ظاهر، نحو: اسعيناً يا زيد، وعلل ذلك بقوله: "لأن الألف صار فيه ياء لأجل نون التوكيد".

وأما غير العاري منهما (المتصل بألف الاثنين، ونون الإناث) فإنما صار ألفه ياء

لأجلهما، أي: لأجل ألف الاثنين ونون النسوة، لا لأجل نون التوكيد.

(١) حاشية ابن حمدون على شرح المكودي لألفية ابن مالك، المسماة الفتح الودودي على المكودي، ٢/ ١٩٨.

المبحث الثالث

آراؤه الصرفية المشتركة بين الأسماء والأفعال

وفيه مسألتان:

المسألة الأولى:

حكم النقل في المهموز .

المسألة الثانية:

إبدال الياء من التاء.

المسألة الأولى

حكم النقل في المهموز

توطئة:

النقل هو عبارة عن نقل حركة الحرف الموقوف عليه إلى الحرف الذي قبله حتى يوقف عليه بخالص السكون (١).

رأي أبي عبد الله الصغير – رحمه الله:-

قال المكناسي:

د: وأما المهموز فيجوز فيه النقل، وإن أدى إلى عدم النظر (٢).

قال شيخنا أبو عبد الله الصغير: انظر هل يلزم هذا على لغة الحجازيين الذين يحذفون الهمز بعد نقل حركته، فلا يبقى البناء المهمل ولا النادر؟ انتهى (٣).

دراسة المسألة:

لنقل ثلاثة شروط:

الشرط الأول- أن يكون الساكن لا يمتنع تحريكه، احترازًا من أن يكون ألفًا نحو: دار، فإن الألف لا تقبل الحركة.

(١) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك): أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت ٧٩٠ هـ)، تحقيق: مجموعة محققين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى - مكة المكرمة، ط ١، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م. ٥٩/٨.

(٢) توضيح المقاصد والمسالك / ٣ / ١٤٨٠.

(٣) إتحاف ذوي الاستحقاق ببعض مراد المرادي وزوائد أبي إسحاق، ٢ / ٣٥٠-٣٥١.

والشرط الثاني- ألا تكون الحركة فتحة على غير همزة عند البصريين، فعندهم لا يجوز نقل الفتحة من غير همزة.

والشرط الثالث- ألا يوجب عدم النظير في غير المهموز، أما المهموز فيجوز فيه النقل في هذه الحالة. ولجواز النقل شرط رابع، وهو أن يكون المنقول منه صحيحاً (١).

والنقل الجائز هو النقل من المهموز، فالبصري يرى النقل من المهموز، ويجوز ذلك عنده، فنقول مثلاً: رأيتُ الخبءَ: رأيتُ الخبأ، أحببتُ الدفءَ: أحببتُ الدفأ، كرهتُ البُطءَ: كرهتُ البُطأ. فهنا تم نقل الفتحة من الهمزة دون غيرها؛ لأن الهمزة كانت أبعد الحروف وأخفاها في الوقف، فحركوا ما قبلها ليكون أوضح لها، على عكس بقية الحروف، فلماذا كله كان التحريك مع الهمز أقوى، وفي هذا يقول سيبويه: "واعلم أن ناساً من العرب كثيراً يلقون على الساكن الذي قبل الهمزة حركة الهمزة، سمعنا ذلك من تميم وأسد، يريدون بذلك بيان الهمزة، قال: وهو أبين لها إذا وليت صوتاً، والساكن لا ترفع لساكن عنه بصوت، لو رفعت بصوت حركته (٢).

وعند البصريين يجوز نقل حركة المهموز وإن كانت فتحة، فنقول: رأيتُ الخبأ والردأ بمعنى المعين والخبء ما خبي، وذلك لنقل الهمزة فإذا سكن ما قبل الهمزة الساكنة كان النطق بها أصعب، فأجازوا النقل للتخفيف (٣).

هذا، وقد قيّد أبو عبد الله الصغير قول المرادي: "وأما المهموز فيجوز فيه النقل، وإن أدى إلى عدم النظير" ناصحاً تلميذه المكناسي بقوله: انظر هل يلزم هذا على لغة الحجازيين الذين يحذفون الهمز بعد نقل حركته، فلا يبقى البناء المهمل ولا النادر؟.

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي، ١/ ١٤٨٠.

(٢) الكتاب، لسيبويه، باب الوقف في الهمز ٤/ ١٧٧. شرح الشاطبي لألفية ابن مالك، ٦/ ٤٢.

(٣) شرح متن الألفية الملقب بالأزهار الزينية، السيد أحمد يزيني دحلان، اعتنى به وضبطه: محمد عبد الحفيظ هاشم، دار الكتب العلمية، ٢٠١٧، ص ٤٠٩.

قال سيبويه: "فأما الذين لا يحققون الهمزة من أهل الحجاز فقولهم: (هذا الخَبَا) في كل حال؛ لأنها همزة ساكنة قبلها فتحة، فأما هي كألف (راسٍ) إذا خففت" (١).

(١) الكتاب، سيبويه: ١٧٨/٤.

المسألة الثانية

إبدال التاء من الياء

توطئة:

من صور الإبدال إبدال حرف صحيح مكان حرف آخر سواء كان صحيحاً أو معتلاً، في صيغة افتعل ومشتقاتها: (افتعل، يفتعل، افتعل، مفتعل، مفتعل، افتعال)، وسبب هذا الإبدال هو تسهيل الصعوبة والثقل الحاصل لو بقي الحرف كما هو. فإذا كان الفعل على وزن (افتعل)، وكان أصله يبتدئ بأحد الحروف التالية: (الواو، الياء، الهمزة، الزاي، الدال، الذال، الظاء، الضاد، الطاء)، يحدث الإبدال لتسهيل النطق كما ذكرنا سابقاً (١).

رأي أبي عبد الله الصغير – رحمه الله:-

قال المكناسي:

د: والياء ذكروا أنها أبدلت من ثمانية عشر حرفاً (٢).

قلت: وقد جمعتها في قولي:

ضلوعكم أجدات سر تنصبه .. هذا هجاء كل ما اليا تعقبه

د: ما تبدل منه الياء التاء في "ايتصلت" (٣)، واستشكله شيخنا أبو عبد الله الصغير (٤).

(١) أساسيات في النحو والصرف، تامر إبراهيم مصارة، ط١، دار جليس للنشر والتوزيع، ٢٠١٤، ص ٥٤.

(٢) توضيح المقاصد والمسالك ٣/ ١٦٢٧.

(٣) المصدر السابق نفسه، والصفحة نفسها.

(٤) إتحاف ذوي الاستحقاق ببعض مراد المرادي وزوائد أبي إسحاق، ٢/ ٣٨٦.

دراسة المسألة:

لقد حدث خلاف بين علماء العربية في أصل " اتخذ " ، فالبصريون قالوا أن الأصل فيه " تخذ " ، ودليلهم أن الواو والياء في بداية صيغة الافتعال تبدل تاءً، مثل: اتّصل، واتّعد، واتّسر، فالأصل لهذه الأفعال هو: اوّصل، اوّعد، اوّسر، وهي من الوصل والوعد واليسر(١).
أما الكوفيون فقد رأوا أن أصل " اتخذ " هو: " اتّخذ " لأنها من الأخذ، فقمنا بإبدال الهمزة ياءً؛ لوقوعها ساكنة، وأصبحت اللفظة (ايتخذ)، ثم تم إبدال الياء تاءً، وأدغمت في تاء الافتعال(٢).

و" اتّخذ افتعل من الأخذ، وتاؤه بدلًا من همزة، لأن الأصل هو " اتّخذ "، فتم إبدال الهمزة ياءً لسكونها وكسر ما قبلها، فأصبح الفعل " ايتخذ " ثم إبدال الياء تاءً، وهذا ما لا يجيزه البصريون، فهم لا يقولون في " افتعل " من الأكل: اتكل على تقدير قلب الهمزة ياءً، وقلب الياء تاءً، وهذا ما أجازوه الكوفيون(٣).

لقد قلبت الياء إلى أصوات صحيحة، ومنها: التاء، وهذا ما ساعد على قلب الياء تاءً وكانت فاء الفعل ياءً في صيغة افتعل، مثل: يسر، اتسر، والأصل هو ايتسر، وبهذا تم إبدال الياء تاءً، وأدغمت في تاء افتعل، والسبب في قلبها هو عدم بقاء فاء الفعل على صورة واحدة إن لم تبدل، فتقلبها حسب الحركة، وهناك من يبقياها ولا يبدلها تاءً، فيقول: ايتسر، يوتسر، ياتسر. وقد أبدلت التاء من الياء في بعض الكلمات مثل ثنتان، فأصلها هو ثنيان، وهكذا أبدلت التاء من الياء فنقول: " ثنى "، وكيت، وأصلهما هو كية وذيت، أصلها ذية(٤).

(١) دراسات في علم الصرف، أ.د. مجيد خير الله الزامل، دار الكتب العلمية، ٢٠١٣، ص ١٦٤.

(٢) المرجع السابق، ص ١٦٥.

(٣) المرجع السابق، ص ١٦٥.

(٤) تطور أصوات العلة والهمزة في ضوء الإبدال، الدكتور محمود عكاشة، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، ط ١، ٢٠٠٧، ص ٤٧.

وهذا ما قاله المكودي: اتزر: أصله (انتزر)، وهي بهمزتين تم إبدال الثانية الساكنة ياءً لقوله ومدا أبدل، ثم قلب الياء تاءً شذوذاً.

و(ايتكلا) يتم قراءتها في النظم ياءً بعد الهمز وتاءً مخففة، ويُقرأ (اتكلا) بقلب الياء تاءً وإدغامها في التاء، وقد أجاز البغداديون ذلك بالقياس مع (اتزر، واتصل، واتكل واتمن) من الإزار والأصل والأكل والأمانة، إلا أن الناظم حكم فيه بالشذوذ(١).

وقد استشكل أبو عبد الله الصغير على المرادي قوله: "ما تبدل منه الياء التاء في "ايتصلت"، ولعل سبب استشكله هذا أنه نظر إلى أصل الفعل من (الوصل) فكأنه رأى أن الياء مبدلة من (الواو) هنا، وليس التاء.

ليس فيه استشكل؛ إذ مقصود المرادي من أن الياء تبدل من التاء في الفعل: اتصلت، فتقول: ايتصلت، أنهم يجعلون فاء الكلمة على حسب الحركات قبلها (أي: همزة الوصل) فيقولون: ايتصل ياتصل فهو موصل، واتسر ياتسر فهو موتمر، وهي لغة لبعض الحجازيين.

(١) حاشية ابن حمدون على شرح المكودي لألفية ابن مالك، ٢/ ٥٤٠.

الخاتمة

بحمد الله وكرمه وفضله أتممت رسالتي هذه ، وأطلب التوفيق من الله تعالى والقبول والرضا ، كما أرجو أن تكون رسالتي هذه بوابة للعبور إلى دراسات نحوية أخرى أو إتمام ما بدأت به.

النتائج:

قامت هذه الرسالة بجمع آراء أبي عبد الله الصغير النحوية والصرفية ودراستها في كتاب: (إتحاف ذوي الاستحقاق ببعض مراد المرادي وزوائد أبي إسحاق) لابن غازي المكناسي، ويمكن إجمال النتائج فيما يلي:

- ١- سلط البحث الضوء على كتاب: (إتحاف ذوي الاستحقاق ببعض مراد المرادي وزوائد أبي إسحاق) ومؤلفه ابن غازي المكناسي المتوفى في القرن العاشر.
- ٢- عرفت الرسالة بأحد علماء النحو المغمورين في القرن التاسع؛ ألا وهو: أبو عبد الله الصغير وفكره النحوي .
- ٣- جمع البحث بين آراء أبي عبد الله الصغير النحوية والصرفية وآراء بعض من سبقه ولحقه من النحويين.
- ٤- جاء ت آراء أبي عبد الله الصغير مقتضبة من خلال ذكر تلميذه المكناسي لها في كتابه محل الدراسة؛ لاعتماد أبي عبد الله الصغير في معظم آرائه على التعليل المختصر.
- ٥- استشكل أبو عبد الله الصغير في بعض آرائه على من سبقه من النحويين.
- ٦- كان يميل أبو عبد الله الصغير في عرض آرائه النحوية - في كثير من الأحيان - إلى أساليب المناطقة.

٧- أوصي الدارسين بمحاولة إكمال جهود أبي عبدالله في الدرس اللغوي من خلال مؤلفات علماء العربية اللغوية والنحوية.

وفي الختام: أدعو الله - تعالى - أن أكون قد وفقت في هذا العمل المتواضع الذي بذلت فيه ما أستطيع من جهد ، فإن كان ما عملت صواباً فمن الله ، وإن كان غير ذلك فمن نفسي ، وحسبي أنني اجتهدت ، وأسأل الله تعالى أن يجعل عملي هذا خالصاً لوجهه الكريم ، وأن يجعله في ميزان حسناتي، وأن يكتب له القبول لدى كل من يطلع عليه.

والحمد لله رب العالمين!!

وصلى الله وسلم على نبينا محمد!!

فهرس الآيات القرآنية

| الصفحة | اسم السورة | رقمها | الآية |
|--------|------------|-------|---|
| ٥٥ | البقرة | ٨٥ | ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ |
| ٦٨ | | ٢٦٠ | رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَىٰ |
| ٤٥ | | ٢٧١ | إِنَّ اللَّهَ نِعْمًا يَعِظُكُمْ بِهِ |
| ٤٥ | النساء | ٥٨ | إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ |
| ٩٣ | الأنفال | ٦٧ | مَا كَانَ لِنَبِيِّ أَنْ يُكُونَ لَهُ أَسْرَىٰ لَهٗ أُسْرَىٰ حَتَّىٰ يَبْخَسَ فِي الْأَرْضِ ۗ ^ع تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ ۗ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ |
| ١٠٠ | هود | ١١٤ | إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ ۗ ^ع |
| ٧٩ | الرعد | ١ | المر |
| ٢٧ | الكهف | ٢ | من لدنه |
| ٧٩ | مريم | ١ | كهيعص |
| ٧٩ | النمل | ١ | طس |
| ٧٩ | الشعراء | ١ | طسم |
| ٧٩ | يس | ١ | يس |
| ٧٨ | غافر | ١ | حم |
| ٧٨ | ص | ١ | ص |
| أ | المجادلة | ١١ | يرفع الله آمنوا والذين آوتوا العلم درجات |
| ٧٨ | القلم | ١ | ن |

فهرس الأحاديث النبوية

| الصفحة | الحديث |
|--------|--|
| ٧٥ | أَعَدَدْتُ لِعِبَادِي الصَّالِحِينَ مَا لَا عَيْنٌ رَأَتْ وَلَا أُذُنٌ سَمِعَتْ، وَلَا خَطَرَ عَلَى قَلْبِ بَشَرٍ، ذُخْرًا، بَلَّهَ مَا أَطْعَمَكُمُ اللَّهُ عَلَيْهِ |
| ١٠٣ | إِن كُنَّ لَأَنْتُنَّ صَوَاحِبُ يُوسُفَ |
| ٥٤ | ثوبى حجر |
| ٧٣-٧١ | فبها ونعمت |
| ٧٢ | اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْجُوعِ ، فَإِنَّهُ بِنَسِ الصَّجِيعِ ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنَ الْخِيَانَةِ ، فَإِنَّهَا بِنَسِ الْبِطَانَةِ. |

فهر الشواهد الشعرية

| الصفحة | البيت |
|--------|---|
| ١٢١ | تَكَادُ أَوَّالِيهَا تُفَرِّي جُلُودَهَا.. وَيَكْتَحِلُ التَّالِي بِمُورٍ وَحَاصِبِ |
| ٧٢ | نِعْمَتْ جِزَاءُ الْمُتَّقِينَ الْجَنَّةُ .. دَارُ الْأَمَانِي وَالْمُنَى وَالْمِنَّةِ |
| ٤٧ | فَمَا كَعْبُ بْنُ مَامَةَ وَابْنُ سَعْدَى.. بِأَجُودَ مِنْكَ يَا عُمَرَ الْجَوَادَا |
| ٧٣ | أَوْ حُرَّةٌ عَيْطَلٌ تُبْجَاءُ مُجْفِرَةً .. دَعَائِمُ الزُّورِ نِعْمَتْ زُورِقُ الْبَلَدِ |
| ٩٥ | أَكُلُّ أَمْرِيءٍ تَحْسِبِينَ امْرَأًا .. وَنَارٍ تَوْقَدُ بِاللَّيْلِ نَارَا |
| ٥٢ | أَطْرَقُ كِرَاءً، أَطْرَقُ كِرَاءً .. إِنَّ النَّعَامَ فِي الْقَرَى |
| ٥٥ | هَذِي بَرَزْتِ لَنَا فَهَجْتِ رَسِيْسًا .. ثُمَّ انْتَهَيْتِ وَمَا شَفَيْتِ نَسِيْسَا |
| ١٠٦ | لَمَّا رَأَى أَنْ لَا دَعَاةَ وَلَا شَيْعَ .. مَالَ إِلَى أَرْطَاةٍ حِقْفٍ فَاضْطَجَعَ |
| ٣ | وَالنَّفْسُ رَاغِبَةٌ إِذَا رَغِبَتْهَا .. فَإِذَا تُرِدُّ إِلَى قَلِيلٍ تَقْنَعُ |
| ٤٨ | ضَرَبَتْ صَدْرَهَا إِلَيَّ وَقَالَتْ .. يَا عَدِيًّا لَقَدْ وَقَتَكَ الْأَوَاقِي |
| ٧٥ | تَدَعُ الْجَمَاجِمَ ضَاحِيًّا هَامَاتُهَا .. بَلَهَ الْأَكْفَ كَأَنَّهَا لَمْ تُخْلَقِ |
| ٢٩ | عَدَسٌ مَا لِعِبَادِ عَلَيْكَ إِمَارَةٌ .. أَمْنَتِ وَهَذَا تَحْمَلِينَ طَلِيْقُ |
| ٥٥ | إِنَّ الْأَلَى وَصَفَوْا قَوْمِي لَهُمْ فِيهِمْ .. هَذَا اعْتَصِمَ تَلَقَّ مَنْ عَادَاكَ مَخْذُولًا |
| ٥٥ | ذَا ارْ عَوَاءَ فَلَيْسَ بَعْدَ اشْتِعَالِ الرِّ .. رَأْسِ شَيْبًا إِلَى الصِّبَا مِنْ سَبِيلِ |
| ٥٥ | إِذَا هَمَلْتَ عَيْنِي لَهَا قَالَ صَاحِبِي .. بِمِثْلِكَ هَذَا لَوْعَةٌ وَغَرَامُ |

| الصفحة | البيت |
|--------|---|
| ٥٨ | سَلَامُ اللَّهِ يَا مَطْرُ عَلِيهَا .. . وَلَا يَسَنَ عَلَيْكَ، يَا مَطْرُ السَّلَامُ |

فهرس الأمثال

| الصفحة | المثل |
|--------|-------------|
| ٥٤ | وافند مذنوق |

ثَبَّتُ المَصادرَ والمَراجعَ

- القرآن الكريم.
- الأجرومية على طريقة السؤال والجواب مع إعراب الأمثلة وشرحها، نور الدين عبد القادر البسكري الجزائري، عناية: محمد شايب شريف، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ٢٠١٣ م.
- إتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس. ابن زيدان عبد الرحمن بن محمد السجلماسي (ت ١٣٦٥ هـ)، تحقيق: د. علي عمر، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة - جمهورية مصر العربية، ط١، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: د. رجب عثمان محمد، ومراجعة: د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط١، ١٩٨٨ م.
- إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك: برهان الدين إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن أيوب بن قيم الجوزية (ت ٧٦٧ هـ)، تحقيق: د. محمد بن عوض بن محمد السهلي، قسم من هذا الكتاب: هو أطروحة دكتوراه للمحقق: أضواء السلف - الرياض، ط١، ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م
- إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، الشيخ: زين الدين خالد بن عبد الله الأزهرى، تحقيق: محمود نصار، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ٢٠١٤ م.
- أساليب التوكيد في القرآن الكريم، أ. وفيق مصطفى الشعبي، دار الفلاح للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠١٦ م.
- أسرار العربية، أبو بكر الأنباري، تحقيق: بركات يوسف، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٠ هـ.
- الأشباه والنظائر في النحو، الإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، وضع الحواشي: غريد الشيخ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ٢٠١٦ م.

- الاصطلاحات النحوية والصرفية عند المبرد في المقتضب وابن السراج والأصول، د. مريم الشوبكي، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠١٥م.
- الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري المعروف بابن السراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان (د.ت).
- أضواء في النحو والصرف، بديع عوض الله، دار يافا العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط١، ٢٠١١م.
- اعتراضات أبي حيان لأعلام نحاة البصرة والكوفة، نهاد عبد الفتاح فريح بدرية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ٢٠١٧م.
- الإعجاز اللغوي في فواتح السور، سهام خضر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ٢٠٠٨م.
- ألفية ابن مالك، للعلامة الهمام محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي، المكتبة الشعبية، بيروت، لبنان، (د.ت).
- أمالي ابن الحاجب، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب، تحقيق: د. فخر صالح، دار عمان، الأردن، دار الجبل، بيروت- لبنان، ١٤٠٩هـ.
- الأمالي . عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم (ت ٣٣٧هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون: دار الجيل - بيروت، ط٢، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن أبي الوفاء بن عبيد الله الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، إشراف: د. إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ٢٠١٦م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت ٧٦١هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع. (د.ت).
- الإيضاح العضدي، أبو علي الفارسي، تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود، ط١، ١٣٨٩هـ.

- الإيضاح في علل النحو. أبو القاسم الرَّجَّاجِي (ت ٣٣٧ هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك. دار النفائس - بيروت، ط ٥، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
- تاج العروس من جواهر القاموس. محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، أبو الفيض، الملقَّب بمرتضى الرَّبِّيدي، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية (د.ت).
- التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء العكبري، تحقيق علي البجاوي - الناشر: عيسى البابي الحلبي وشركاه (د.ت).
- التبيين عن مذاهب النحويين، أبو البقاء العكبري، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
- تدميث التذكير في التأنيث والتذكير، إبراهيم الجعبري، تحقيق: محمد عامر أحمد حسن، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ١٩٩١ م.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: د. حسن هندأوي، كنوز اشبيليا للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط ١، ٢٠٠٨ م.
- تطور أصوات العلة والهمزة في ضوء الإبدال، الدكتور محمود عكاشة، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، عمان، الأردن، ط ١، ٢٠٠٧ م.
- التعليقة على كتاب سيبويه. الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل، أبو علي (ت ٣٧٧ هـ)، تحقيق: د. عوض بن حمد القوزي (الأستاذ المشارك بكلية الآداب)، ط ١، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م.
- تمرين الطلاب في صناعة الإعراب، إعراب ألفية ابن مالك في النحو، تأليف زين الدين خالد بن عبد الله الأزهرري، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ٢٠٠٧ م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمراد، تحقيق الأستاذ الدكتور عبد الرحمن علي سليمان، أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر - الناشر: دار الفكر العربي - ط ١، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٨ م.

- جامع البيان في تأويل القرآن. محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الأملي، أبو جعفر الطبري (ت ٣١٠هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.
- الجامع لقراءة الإمام أبي جعفر من الدررة والطيبة أصولا وفرشا وتوجيها، إعداد وائل الحمدي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ٢٠١٩ م.
- الجمل في النحو. الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥هـ)، تحقيق: فخر الدين قباوة، طه، ١٩٩٠ م.
- الجمل في النحو؛ الزجاجي؛ تحقيق: د. علي توفيق، دار الأمل، إربد، الأردن (د.ت).
- الجنى الداني في حروف المعاني، بدر الدين حسن بن قاسم المرادي، تحقيق: فخر الدين قباوة، محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط١، ١٤١٣ هـ.
- جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، السيد أحمد الهاشمي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، ٢٠٠٩ م.
- حاشية ابن حمدون على شرح المكودي لألفية ابن مالك، المسماة الفتح الودودي على المكودي، الإمام العلامة أبي العباس أحمد بن محمد بن حمدون السلمي، تحقيق محمد السيد عثمان، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ٢٠١٤ م.
- حاشية الخضري، محمد بن مصطفى بن حسن الخضري الشافعي، تعليق وشرح: تركي فرحان المصطفى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ٢٠١٧ م.
- حاشية الشهاب، للقاضي الخفاجي، ضبطه الشيخ عبد الرزاق المهدي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ٢٠١٧ م.
- حاشية الصبان، الشيخ محمد بن علي الصبان الشافعي، على شرح الأشموني، ضبطه وصححه وخرج شواهد: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ٢٠١٤ م.
- الحفاية بتوضيح الكفاية، عبد الله بن محمد الكردي البيتوشي، تحقيق الدكتور طه صالح أمين آغا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ٢٠١٢ م.

- حق الصدارة في النحو العربي بين النظرية والتطبيق، الدكتور عزمي محمد عيال سلمان، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط ١، ٢٠١١م.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي، إشراف د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ٢٠٠٩م.
- دراسات في علم الصرف، الأستاذ الدكتور مجيد خير الله الزامل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ٢٠١٣م.
- دليل السالك إلى ألفية ابن مالك، بقلم عبد الله بن صالح الفوزان، دار المسلم للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، ١٩٩٩م.
- ديوان أبي الطيب المتنبي بشرح أبي البقاء العكبري، المسمى التبيان في شرح الديوان، ضبط نصه وصححه كمال طالب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ٢٠٠٨م.
- ديوان ذي الرمة شرح أبي نصر الباهلي رواية ثعلب: أبو نصر أحمد بن حاتم الباهلي (ت ٢٣١ هـ)، تحقيق: عبد القدوس أبو صالح: مؤسسة الإيمان جدة، ط ١، ١٩٨٢م - ١٤٠٢ هـ.
- ديوان الهذليين: الشعراء الهذليون، ترتيب وتعليق: محمد محمود الشنقيطي، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة - جمهورية مصر العربية، ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٥م.
- ردود ابن مالك على النحاة، مطيع غانم فارح، دار اليازوري العلمية، عمان الأردن، ٢٠١٦م.
- ذيل وفيات الأعيان المسمى «درّة الحجال في أسماء الرجال»: أبو العباس أحمد بن محمد الكناسي الشّهير بابن القاضي (٩٦٠ - ١٠٢٥ هـ)، تحقيق: الدكتور محمد الأحمدى أبو النور، دار التراث (القاهرة) - المكتبة العتيقة (تونس)، ط ١، ١٣٩١ هـ - ١٩٧١م.
- سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٢١ هـ.

- سنن أبي داود. أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السجستاني (ت ٢٧٥هـ). تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد: المكتبة العصرية، صيدا - بيروت. (د.ت).
- سنن ابن ماجه. ابن ماجه أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، وماجة اسم أبيه يزيد (ت ٢٧٣هـ). تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي: دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابي الحلبي. (د.ت).
- السنن الكبير، أبو بكر أحمد بن الحسين بن عليّ البيهقي (٣٨٤ - ٤٥٨ هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية (د. عبد السند حسن يمامة) ط١، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م.
- شرح أبيات مغني اللبيب. عبد القادر بن عمر البغدادي (١٠٣٠ هـ - ١٠٩٣ هـ)، تحقيق: عبد العزيز رباح - أحمد يوسف دقاق، دار المأمون للتراث، بيروت، ط٢. (د.ت).
- شرح الآجرومية، للإمام أبي عبد الله محمد بن محمد بن داود الصنهاجي، شرحه الشيخ العثيمين، قدم له ووضع حواشيه عبد الله خليل محمد صقر، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، ٢٠١٤م.
- شرح أبيات مغني اللبيب: عبد القادر بن عمر البغدادي (١٠٣٠ هـ - ١٠٩٣ هـ)، تحقيق: عبد العزيز رباح - أحمد يوسف دقاق: دار المأمون للتراث، بيروت، ط٢، ١٠٩٣ هـ. عدة سنوات (١٣٩٣ - ١٤١٤ هـ).
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، علي بن محمد بن عيسى الأشموني، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١، ١٤١٩هـ.
- شرح التسهيل المسمى "تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد": محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش (ت ٧٧٨ هـ)- دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - جمهورية مصر العربية، ط١، ١٤٢٨هـ.

- شرح الرضي على الكافية، الشريف الرضي محم بن الحسن الاستربادي، تحقيق: د/ حسن محمد الحفظي، أشرفت على طباعته، إدارة الثقافة والنشر بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ١٤١٤هـ.
- شرح الكافية الشافية، محمد بن عبدالله بن مالك، تحقيق: عبد المنعم هريدي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ٢٠١٠م.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك. علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأشموني الشافعي (ت ٩٠٠هـ)، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، ط١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- شرح ألفية ابن مالك في النحو والصرف المسمى إتحاف ذوي الاستحقاق ببعض مراد المرادي وزوائد أبي إسحاق، ابن غازي المكناسي، تحقيق: حسين عبد المنعم بركات، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٩٩٩م .
- شرح ألفية ابن معط أول ألفية في النحو، شمس الدين أحمد المعروف بابن الخباز، تحقيق: محمد مصطفى الخطيب الزملكاني، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان (د.ت).
- شرح الإمام الفارضي على ألفية ابن مالك، للعلامة شمس الدين محمد الفارضي الحنبلي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ٢٠١٨م .
- شرح التسهيل، محمد بن عبدالله ابن مالك، تحقيق: عبد الرحمن السيد، محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الجزيرة، مصر، ط١، ١٤١٠هـ.
- شرح التسهيل المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد». محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش (ت ٧٧٨هـ)، دراسة وتحقيق: أ.د. علي محمد فاخر وآخرون: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - جمهورية مصر العربية، ط١، ١٤٢٨هـ.

- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو. خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهرى، زين الدين المصري (ت ٩٠٥هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، ط ١١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- شرح جمل الزجاجي لأبي الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي ابن عصفور الإشبيلي، إشراف: الدكتور إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان ، ط ١، ١٩٩٨ م .
- شرح السيد أحمد زيني دحلان على متن الأجرومية، لأبي عبد الله الصنهاجي، تصنيف الحافظ الفقيه السيد أحمد بن زيني دحلان، دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان، ٢٠١٦ م .
- شرح الشاطبي لألفية ابن مالك المسمى المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، للإمام الشاطبي، تحقيق محمد السيد عثمان، دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان، ٢٠١٢م .
- شرح الشاطبية المسمى إبراز المعاني من حرز الأمانى في القراءات السبع ، للإمام الشاطبي، الإمام العلامة أبي شامة عبد الرحمن بن إسماعيل المقدسي، تحقيق: محمد السيد عثمان، دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان، ٢٠١٣ م .
- شرح الصدور بشرح زوائد الشذور، شمس الدين البرماوي، محمد بن عبد الدائم بن موسى القاهري الشافعي، تحقيق أحمد إسماعيل عبد الكريم، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ٢٠١١م .
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (ت ٧٦٩هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث ، دار مصر للطباعة، سعيدة جودة السحار وشركاه، القاهرة ، مصر، ط ٢٠ ، ١٩٨٠م .
- شرح كتاب سيبويه، أبي سعيد السيرافي، الحسن بن عبد الله بن المرزبان، تحقيق: أحمد حسن مهدي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان ، ٢٠١٧ م .

- شرح اللباب للشيخ الفاضل النحوي البياني، ولباب الإعراب لتاج الدين، الشيخ. محمد بن محمد بن أحمد الإسفراييني، تحقيق: أبو الكميت محمد مصطفى الخطيب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ٢٠١٨م.
- شرح اللمع في النحو لأبي الفتح عثمان بن جني، تأليف الأصبهاني، تحقيق الدكتور محمد خليل مراد الحربي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ٢٠٠٧ م.
- شرح متن الآجرومية في قواعد العربية، الشيخ عبد الله ابن الفاضل الشيخ العشماوي، تحقيق وتعليق الشيخ أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ٢٠١٢ .
- شرح متن الألفية الملقب بالأزهار الزينية، السيد أحمد يزني دحلان، اعتنى به وضبطه: محمد عبد الحفيظ هاشم، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ٢٠١٧ .
- شرح مختصر المنتهى الأصولي، للإمام المالكي، تحقيق محمد حسن محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ٢٠٠٤ م.
- شرح المفصل للزمخشري، ابن يعيش، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- شرح المكودي، أبي زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي، ضبطه إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ٢٠١٠ م.
- شرح المواقف، للقاضي عضد الدين عبد الرحمن الإيجي، السيد الشريف علي بن محمد الجرجاني، ضبطه وصححه محمود عمر الدمياطي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ٢٠١٢م.
- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك. بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت٦٨٦هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود. دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

- صحيح البخاري (الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه):
 محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي. تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر: دار طوق
 النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، ط ١، ١٤٢٢ هـ.
- الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز؛ المؤلف: يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم،
 الحسيني العلوي الطالب الملقب بالمؤيد بالله (ت ٧٤٥ هـ) - المكتبة العنصرية - بيروت -
 ط ١، ١٤٢٣ هـ.
- العلل النحوية دراسة تحليلية في شروح الألفية المطبوعة إلى نهاية القرن الثامن الهجري، د.
 حميد الفتلي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ٢٠١٠ م.
- العلل النحوية في كتاب سيبويه، د. أسعد خلف العوادي، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان،
 الأردن ط ١، ٢٠٠٩ م.
- فصل في المثل والأهواء والنحل، الإمام أبي محمد علي بن أحمد المعروف بابن حزم الظاهري،
 تحقيق: د. محمد إبراهيم نصر، د. عبد الرحمن عميرة، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط ٢، ١٩٩٦ م.
- الفوائد الضيائية وهو شرح الجامي لكافية ابن الحاجب، تأليف نور الدين عبد الرحمن
 الجامي، اعتنى به الياس قبلان، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ٢٠١٤ م.
- القواعد الأساسية للغة العربية، تأليف السيد أحمد الهاشمي، دار الكتب العلمية، طبعة جديدة
 ومنقحة، ٢٠١٨ م.
- الكامل في القراءات والأربعين الزائدة عليها: يوسف بن علي بن جبارة بن محمد بن عقيل بن
 سواده أبو القاسم الهدلي الشكري المغربي (ت ٤٦٥ هـ)، تحقيق: جمال بن السيد بن رفاعي
 الشايب: مؤسسة سما للتوزيع والنشر، ط ١، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.
- الكتاب، سيبويه، تحقيق: أ. عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط ٣ (د.ت).

- الكشاف عن حقائق التنزيل و عيون الأقاويل في وجوه التأويل. أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان، ط ٣، ١٤٠٧ هـ.
- كشف النقاب عن مخدرات ملحّة الإعراب، جمال الدين عبد الله بن أحمد الفاكهي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ٢٠٠٨ م.
- اللباب في علل البناء والإعراب. أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت ٦١٦ هـ). تحقيق: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر - دمشق، ط ١، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م.
- لسان العرب، جمال الدين ابن منظور، دار صادر، بيروت، لبنان، ط ٣، ١٤١٤ هـ.
- الملحّة في شرح الملحّة. محمد بن حسن بن سباع بن أبي بكر الجذامي، أبو عبد الله، شمس الدين، المعروف بابن الصانع (ت ٧٢٠ هـ)، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط ١، ١٤٢٤ هـ / ٢٠٠٤ م.
- ما فات كتب الخلاف من مسائل الخلاف في همع الهوامع، باسم عبد الرحمن صالح البابلي، تقديم فضيلة الأستاذ الدكتور محمود محمد العامودي، دار الكتب العلمية، لبنان، ٢٠١١ م.
- مأخذ شراح ألفية ابن مالك على الألفية، دراسة تحليلية موازنة، الدكتور باسم عبد الرحمن صالح البابلي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ٢٠١٣ م.
- مجالس ثعلب. أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيباني بالولاء، أبو العباس ثعلب (ت ٢٩١ هـ) (د.ت).
- مجموعة الشافية في علمي التصريف والخط، تشتمل على متن الشافية لابن الحاجب، وخمسة شروح لها، ضبطها واعتنى بها: محمد عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ٢٠١٤ م.

- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز. أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي (ت ٥٤٢هـ)؛ تحقيق: عبد السلام عبد الشافي مجد، دار الكتب العلمية - بيروت - ط ١ - ١٤٢٢هـ.
- المخصص. أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت ٤٥٨هـ)، تحقيق: خليل إبراهيم جفال - دار إحياء التراث العربي - بيروت - ط ١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- المساعد على تسهيل الفوائد. بهاء الدين بن عقيل. تحقيق: د. محمد كامل بركات، جامعة أم القرى (دار الفكر، دمشق - دار المدني، جدة)، ط ١، (١٤٠٠ - ١٤٠٥هـ).
- المستقصى في أمثال العرب. أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت ٥٣٨هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ٢، ١٩٨٧م.
- المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ. مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (ت ٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي - بيروت. (د.ت).
- المشكاة الفتحية للشيخ العلامة محمد بن محمد البديري الدمياطي، على الشمعة المضيئة في علم العربية، للإمام جلال الدين السيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ٢٠٠٤م.
- معاني القراءات: محمد بن أحمد بن الأزهر الهروي، أبو منصور (ت ٣٧٠هـ): مركز البحوث في كلية الآداب- جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، ط ١، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.
- معاني القرآن، يحيى بن زياد الفراء، تحقيق: أحمد النجاتي، محمد علي النجار عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، ط ١، ٢٠١٠م.
- معاني النحو، د. فاضل صالح السامرائي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط ١ (د.ت).
- معجم الإعراب الملون من القرآن الكريم، أبو فارس الدحداح، مكتبة العبيكان، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط ١، ٢٠٠٣م.

- معجم المؤلفين؛ المؤلف: عمر رضا كحالة - مكتبة المثنى - بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت. (د.ت).
- معجم مصطلحات وأدوات النحو والإعراب، علي سعيد هصيص، دار عالم الثقافة للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن ، ط ١ ، ٢٠١٧ م.
- معجم المصطلحات النحوية والصرفية، الدكتور محمد سمير اللبدي، دار الفلاح للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن ، ٢٠١١ م.
- المعجم المفصل في الجموع، إعداد الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ، ٢٠١٦ م.
- المعجم المفصل في علم الصرف، إعداد الأستاذ راجي الأسمر، مراجعة د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان ، ٢٠١٥ م.
- المعجم المفصل في علوم اللغة (الألسنيات)، الدكتور محمد التونجي والأستاذ راجي الأسمر، مراجعة الدكتور إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان ، ٢٠٠١ م.
- المعجم المفصل في فقه اللغة، مشتاق عباس معن، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ٢٠١٥ م.
- المعجم المفصل في النحو العربي، د. عزيزة فوال بابتي، دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان ، ٢٠١٧ م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعراب، عبد الله بن يوسف بن هشام، تحقيق: مازن المبارك، محمد حمد الله، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط ٦، ١٩٨٥ م.
- المفارقات النحوية الإمام العلامة الشيخ محمد بن عبد الله الجرداني، تحقيق: الشيخ كامل عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان ، ٢٠١٧ م.
- المفصل في صنعة الإعراب، أبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري، د. إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان ، ١٩٩٩ م.

- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك): أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت ٧٩٠هـ)، تحقيق: مجموعة من العلماء، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى - مكة المكرمة؛ ط١، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.
- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ "شرح الشواهد الكبرى": بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني (ت ٨٥٥ هـ). تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر، أ. د. أحمد محمد توفيق السوداني، د. عبد العزيز محمد فاخر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - جمهورية مصر العربية، ط١، ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م.
- المقتضب، صنعه أبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، مصر، ١٩٩٤ م.
- المقرب. ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ)، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري - عبد الله الجبوري، (د.ت).
- منحة الملك الوهاب بشرح ملحة الإعراب للحريري، محمد بن عبد الله الملك بن عبد السلام بن عبد الحفيظ ابن دعسين القرشي الأموي اليمني، تحقيق الدكتور عبد اللطيف محمد محمد داود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ٢٠١٨ م.
- نتائج الفكر، عبد الرحمن السهلي، تحقيق: عادل عبد الموجود وعلي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان (د.ت).
- النحو العربي بين القديم والحديث، د. عبد الله أحمد بن أحمد محمد، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠١٨ م.
- النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة، عباس حسن، دار المعارف، بمصر، ط٣، ٢٠٠٩ م.
- النحو الوافي. عباس حسن (ت ١٣٩٨هـ)، دار المعارف، ط١٥ (د.ت).

- النحو والصرف العربي، د. رابح بو معزة، دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، ٢٠٠٩ م.
- النخبة الصّرف من أحكام علم الصرف، د. خالد مصطفى الدمج، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ٢٠١٦ م.
- نظرية الإعجاز العددي، دراسة نقدية، ليندا تركي جبريل، دار المأمون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط١، ٢٠١١ م.
- النفحة التواتية على التحفة الوردية في معرفة القواعد النحوية، لابن الوردى الشافعي، شرح وتعليق محمد سالم بن عبد القادر بن عبد الكريم الجزائري، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ٢٠١٧ م.
- النقد اللغوي عند الطبري أمام المفسرين، لمسات لغوية نقدية من فكر المفسر، د. جنان محمد مهدي العقيدي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ٢٠١٢ م.
- النور المضيء في أصول القواعد والإعراب والعروض والإملاء، تاج الدين عم علي، دار الفكر المعاصر، دمشق، سوريا، ط٢٨، ٢٠١٤ م.
- نيل الابتهاج بتطريز الديباج، أحمد بابا التنبكتي، منشورات دار الكاتب، طرابلس، ليبيا، ط٢، ٢٠٠٠ م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، الإمام جلال السيوطي، تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ٢٠١٢ م.

الرسائل:

- أبنية الإلحاق في الصحاح: دراسة وتحليل. الطالب مهدي بن علي بن مهدي آل ملحان القرني، إشراف: أ.د. محمد إبراهيم البنا: ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م.
- التحولات الصوتية في بنية الأسماء عند تصريفها، د. علي سليمان الجوابرة، رسالة دكتوراه، إشراف: أ.د. عبدالقادر مرعي الخليل، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠١٢ م.
- الخلاف النحوي في الأدوات، إعداد عامر فائل محمد بلحاف، إشراف الدكتور حنا بن جميل حداد، رسالة مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه، جامعة اليرموك، الأردن، ٢٠٠٩ م.
- العلة النحوية عند ابن مالك في ضوء شرحه على التسهيل - رسالة ماجستير للباحث/ علي نجار محمد حسن - كلية اللغة العربية - جامعة الأزهر بالقاهرة ٢٠٠٥ م.

فهرس المحتويات (الموضوعات)

| الصفحة | الموضوع | م |
|--------|--|----|
| أ | استهلال | ١ |
| ب | شكر وعرافان | ٢ |
| ج | إهداء | |
| د | ملخص البحث | ٣ |
| و | المقدمة | ٤ |
| ١ | التمهيد | ٥ |
| ٢ | أبو عبد الله الصغير. | ٦ |
| ٦ | ابن غازي المكناسي. | |
| ١٠ | كتاب: (تحاف ذوي الاستحقاق ببعض مراد المرادي وزواند أبي إسحاق). | ٧ |
| ١٣ | المرادي. | ٨ |
| ١٥ | أبو إسحق الشاطبي. | ٩ |
| ١٦ | الفصل الأول: الآراء النحوية لأبي عبد الله الصغير | ١٠ |
| ١٧ | المبحث الأول: آراؤه النحوية في الأسماء: | ١١ |
| ١٨ | المسألة الأولى: إعراب الأسماء الستة | ١٢ |
| ٢٥ | المسألة الثانية: العلة في بناء لد ولدن | ١٣ |
| ٢٨ | المسألة الثالثة: دلالة (ما) و(من) مع (ذا) | ١٤ |
| ٣٢ | المسألة الرابعة: المفارقة بين التباس الفاعل بالمفعول والمبتدأ بالخبر | ١٥ |
| ٣٦ | المسألة الخامسة: الجمع والمنع في تعريف التمييز عند الناظم | ١٦ |

| الصفحة | الموضوع | م |
|--------|---|----|
| ٤٠ | المسألة السادسة: الالتباس لدى ابن الناظم في "ما" التعجبية | ١٧ |
| ٤٤ | المسألة السابعة: إعراب (ما) في قول الناظم: (نعم ما يقول الفاضل) | ١٨ |
| ٤٧ | المسألة الثامنة: حكم تنوين المنادى العلم | ١٩ |
| ٥١ | المسألة التاسعة: تجريد اسم الجنس من حرف النداء وترخيمه | ٢٠ |
| ٥٥ | المسألة العاشرة: إعراب أسماء الأفعال | ٢١ |
| ٥٨ | المسألة الحادية عشرة: إعراب العلم المركب تركيباً مزجياً | ٢٢ |
| ٦٢ | المبحث الثاني: آراؤه النحوية في الأفعال والحروف | ٢٣ |
| ٦٣ | المطلب الأول: آراؤه النحوية في الأفعال | ٢٤ |
| ٦٤ | المسألة الأولى: ماهية فعل الشرط في قول الناظم: (وأي فعل آخر منه ألف). | ٢٥ |
| ٦٧ | المسألة الثانية: حكم تعليق أرى في قوله تعالى (رب أني كيف تحيي الموتى) | ٢٦ |
| ٦٩ | المطلب الثاني: آراؤه النحوية في الحف | ٢٧ |
| ٧٠ | المسألة الأولى: حكم إلحاق تاء التانيث بنعم أو بنس إذا فسر فعلهما بمؤنث. | ٢٨ |
| ٧٤ | المسألة الثانية: تفسير كون (بله) حرف جر عند الأخفش. | ٢٩ |
| ٧٧ | المسألة الثالثة: حكم تنوين الأحرف المقطعة في القرآن الكريم. | ٣٠ |
| ٨١ | المبحث الثالث: آراؤه النحوية المشتركة بين أنواع الكلمة | ٣١ |
| ٨٢ | المسألة الأولى: حكم ماهية الضم في (اخشوا القوم) ونحوه. | ٣٢ |

| الصفحة | الموضوع | م |
|--------|--|----|
| ٨٥ | المسألة الثانية: إعراب مذ ومنذ. | ٣٣ |
| ٩٢ | المسألة الثالثة: حذف المضاف وبقاء عمله | ٣٤ |
| ٩٥ | الفصل الثاني: آراء أبي عبد الله الصغير الصرفية | ٣٥ |
| ٩٦ | المبحث الأول: آراؤه الصرفية في الأسماء | ٣٦ |
| ٩٧ | المسألة الأولى: حقيقة الحركة قبل تاء التانيث في (الصلاة) ونحوها. | ٣٧ |
| ١٠٠ | المسألة الثانية: حكم جمع المؤنث السالم جمعاً مذكراً. | ٣٨ |
| ١٠٣ | المسألة الثالثة: حذف الهمزة والألف في (أرطاة) لأجل الترخيم. | ٣٩ |
| ١٠٧ | المسألة الرابعة: أصل إلحاق (علباء) بـ (قرطاس). | ٤٠ |
| ١١٠ | المسألة الخامسة: من أحكام التصغير: رد الاسم إلى أصله | ٤١ |
| ١١٣ | المسألة السادسة: حكم إلحاق التاء بالرباعي الممدود في التصغير. | ٤٢ |
| ١١٧ | المسألة السابعة: حكم إبدال مد المفرد همزة . | ٤٣ |
| ١٢١ | المبحث الثاني: آراؤه الصرفية في الأفعال | ٤٤ |
| ١٢٢ | قلب الألف ياء مع التوكيد. | ٤٥ |
| ١٢٥ | المبحث الثالث: آراؤه الصرفية المشتركة بين الأسماء والأفعال | ٤٦ |
| ١٢٦ | المسألة الأولى: حكم النقل في المهموز. | ٤٧ |
| ١٢٩ | المسألة الثانية: إبدال الياء من التاء. | ٤٨ |
| ١٣٢ | الخاتمة | ٤٩ |
| ١٣٤ | فهرس الآيات القرآنية والقراءات | ٥٠ |
| ١٣٦ | فهرس الأحاديث النبوية | ٥١ |

| الصفحة | الموضوع | م |
|--------|-------------------------------|----|
| ١٣٧ | فهرس الشواهد الشعرية والأرجاز | ٥٢ |
| ١٣٨ | فهرس الأمثال | ٥٣ |
| ١٣٩ | ثَبَّتُ المصادر والمراجع | ٥٤ |
| ١٥٤ | فهرس المحتويات (الموضوعات) | ٥٥ |

والله وليّ التوفيق
